مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

وقائع مؤتمر البيان السنوي الأول

التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق
بغداد أيلول ٢٠١٧

١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٤١٠٨ لسنة ٢٠١٧

حقوق النشر محفوظة © 2017

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

المحتويات

التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق

تقديم / د. عبد الرحمن نجم المشهداني ٧

هل أدت سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي إلى إعاقة مهام الاستقرار والإعمار في المناطق المحررة؟

الدكتور مهدي العلاق – الأمين العام لمجلس الوزراء ١٣

أيديولوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء أنموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق

أ.د. أديب قاسم شندي ٣١

إشكالية التنويع الاقتصادي في العراق: الممكنات والفرص المتاحة

أ.د. كريم سالم حسين الغالبي ٦٧

الآثار الاقتصادية لاعتماد العراق على إيرادات تصدير النفط الخام وسبل مواجهتها للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥

إعداد: م. خطاب عمران صالح ١٢٣

التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق

تقديم/ د. عبد الرحمن نجم المشهداني

على الرغم من سعي العراق منذ تشكيل الحكومة الأولى عام ٢٠٠٣ إلى رسم سياسات تنموية واقتصادية للبلد مثل «استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٠، واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ثم استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢»، وغيرها من الاستراتيجيات التي وضعت بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، وسواها من المؤسسات المتخصصة إلا أن هذا السعي لم يجد فرصة التطبيق على الواقع العملي؛ بسبب الوفرة المالية التي تحققت للعراق نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي؛ مما أضعف مسارات التخطيط السليم، وهذا الحال ليس في العراق فحسب بل تشهده معظم الدول النامية التي تعتمد على قطاع المواد الأولية في توفير احتياجاتها من العملات الصعبة، وتمويل استيراداتها الاستهلاكية اليومية.

لقد اتضحت هشاشة التخطيط الاستراتيجي في العراق بعد تعرض هذا البلد إلى أزمات مركبة في منتصف عام ٢٠١٤ تمثلت بما يأتي:

-احتلال تنظيم داعش الإرهابي لعدد من المحافظات.

-الانخفاض الحاد في أسعار النفط؛ وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية الممولة للموازنة العامة التي تزيد نسبة مساهمتها على ٩٠٪.

-انتهاء دورة برلمانية وبداية انتخاب حكومة جديدة وجدت نفسها تواجه جملة من التحديات المالية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

-نزوح أكثر من خمسة ملايين عراقي من مدنهم وقراهم إلى مدن أخرى ومعسكرات إيواء في المناطق العراقية المختلفة فرض أعباءً، والتزامات مالية، وأدبية، واجتماعية على الحكومة لتوفير مستلزمات الإغاثة والحد الأدنى من العيش والاستقرار لهم.

واليوم وبعد النجاحات الكبيرة التي حققتها الدولة في القضاء على (داعش)، وإعلان النصر

المؤزر بتحرير كامل الأراضي العراقية وتوحيد الصف الوطني نجد لزاماً على الحكومة أن تركز برامجها على إصلاح الجانب الاقتصادي؛ ليكون مكملاً للجانب الأمني، إذ إن الازدهار الاقتصادي هو الضمان الوحيد لتحقيق الاستقرار، والأمن العسكري والاجتماعي ولاسيما أن العراق يمتلك إمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن توظيفها لتحقيق التنمية المستدامة عبر رسم سياسات اقتصادية ذكية يمكن من خلالها للعراق وضع اللبنة الأولى للازدهار والاستقرار والأمن في المستقبل.

ومن هنا انطلقت مبادرة مركز البيان للدراسات والتخطيط لتنظيم مؤتمره الأول في محاولة منه لرسم السياسات الاقتصادية الصحيحة في العراق عبر مناقشة مجموعة من البحوث المتخصصة، جاءت لرسم السياسات الاقتصادية في المحاور الآتية:

المحور الأول خُصّص لمناقشة موضوع «أيديولوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء أنموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق» للأستاذ الدكتور أديب قاسم شندي استعرض فيه آليات التحول الاقتصادي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو اقتصاد السوق عبر تشريع عدد من القوانين، وتطبيق برامج بعملية عشوائية سريعة ودون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة أنتجت ثلاثية الفشل الاقتصادي المتمثلة بالفقر، والبطالة، والفساد، نتيجة الضبابية والصراع والتناقض التي يشهدها النظام الاقتصادي العراقي بين مفهوم اقتصاد الدولة والدفاع عن آليات اقتصاد السوق الحر ومبادئها. ويخلص الباحث إلى تبني أنموذج اقتصادي سياسي ديمقراطي للرفاهية في العراق يوفر العدالة والكفاية، ويتناسب مع الظروف الموضوعية للدولة الريعية، وتكون فيه الحكومة قوة مالكة مساهمة، وقوة رقابية تدخلية في آن واحد، ويكون فيه الفرد والمنظمة بالمقابل مالكاً وشريكاً ومتدخلاً ومراقباً للحكومة عبر الصوت الانتخابي وعلى وفق قواعد السلوك الاجتماعية.

أما **المحور الثاني** فقد خُصّص لمناقشة موضوع تحليل طبيعة الاقتصاد العراقي بالبحث الموسوم:«إشكالية التنويع الاقتصادي في العراق: الممكنات والفرص المتاحة» يتناول فيه الباحث الأستاذ الدكتور كريم سالم الغالبي تحليل طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يؤشر فيه أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعاني من اختلال هيكلي يهمن فيه القطاع النفطي الذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، يرافقه ضعف مساهمة القطاعات الحقيقية (الزراعة، والصناعة، والإسكان) في تركيب الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي يعني تزايد ارتباط الاقتصاد العراقي بالخارج، وتزايد درجة

الانكشاف الاقتصادي نحو الاقتصادات الأخرى ولاسيما دول الجوار، على حساب الإمكانيات والقدرات الوطنية؛ لذلك يقترح الباحث رسم استراتيجية اقتصادية تهدف تحقيق التنوع الاقتصادي القائم على دعم القطاع الزراعي والنهوض بالقطاع الصناعي التحويلي وتنميته، مع ضرورة تفعيل دور الصناعة السياحية في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاَّ بالبناء المؤسساتي، وكفاءة الإدارة، ومحاربة الفساد.

وقد خُصّص **المحور الثالث** الذي جاء مكملاً للبحث الثاني لدراسة «الآثار الاقتصادية لاعتماد العراق على إيرادات تصدير النفط الخام» للباحث خطاب عمران صالح، وسيعرض فيه الباحث أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على اقتصاد العراق كونها تؤثر على الإيرادات النفطية التي تشكل المورد الأساس للموازنة العامة؛ وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي. ويخلص الباحث إلى ضرورة تقليل الاعتماد على النفط ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الموازنة العامة، والنمو الاقتصادي من خلال رسم سياسة اقتصادية تعتمد التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي **المحور الرابع** نوقش موضوع الصناديق السيادية وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالبحث الموسوم: .«تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الأنموذج الأمثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي» للدكتور أيسر ياسين فهد الذي تناول فيه أهمية الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية، ودورها في تمويل السياسات الاقتصادية المختلفة، ودعم التنمية المستدامة، وكذلك معالجة الأزمات الاقتصادية والتأثير لاستعادة التوازن في الأسواق الدولية والمحلية.

وقد دَرس **المحور الخامس** موضوع استراتيجية العراق الاقتصادية في مواجهة الأزمة المالية ببحث الدكتور محمد ميسر المشهداني الموسوم بـ«أزمة العراق المالية وسياسات صندوق النقد الدولي دراسة في استراتيجية العراق الاقتصادية لمواجهة أزمته»، تناول فيه الباحث الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة الناجمة عن تدهور أسعار النفط، وارتفاع تكاليف الحرب لتحقيق النصر في معركة التحرير والقضاء على الإرهاب، فضلاً عن فشل السياسات الاقتصادية المتبعة سابقاً الأمر الذي استوجب اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للاقتراض منها، والمساعدة في رسم برامج الإصلاح الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد العراقي.

وقد ناقش **المحور السادس** الباحث مؤيد جبار حسن «الاستثمار في العراق (التحديات والمعالجات)» وأشار فيه إلى أهم التحديات التي تواجه الاستثمار والتي تمثلت بـ:

-تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري.

-مشكلة النافذة الواحدة التي يفترض أن تيسّر عملية الحصول على الترخيص والإجازة التي لم تفعل بل أصبحت عبئاً على المستثمر بفعل البيروقراطية الوظيفية المسيطرة في معظم مفاصل الدولة العراقية.

-مشكلة توفير التمويل بسبب ضعف أداء الجهاز المصرفي وعدم قدرته على توفير متطلبات التمويل للمستثمرين عبر منح القروض، إلى جانب اعتماد الوسائل التقليدية في أداء النشاط المصرفي.

-مشكلة التنازع بين هيئة الاستثمار والدوائر البلدية حول أولوية تخصيص الأراضي المعدة للاستثمار.

-عدم الاستقرار الأمني والقانوني، وغياب البنى التحتية وعدم وجود شفافية

-ضعف القدرات الاستيعابية للاقتصاد العراقي

-افتقار المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق.

في حين تناولت الباحثة هند سلمان الطائي في **المحور السابع** «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على الاقتصاد العراقي» الذي ركزت فيه على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق كونه وسيلة مهمة يسهم في تقليص الفجوة التمويلية للموارد، ويؤدي إلى إمكانية نقل أحدث مستجدات التكنولوجيا للاقتصاد العراقي الذي يعاني من تخلف تقني كبير.

أما **المحور الثامن** فخُصِّصَ للنقاش في موضوع «تفعيل دور المصارف الأهلية في دعم التمويل الزراعي» للباحثتين الدكتورة ندى سلمان حبيب، والدكتورة إلهام محمد واثق اللتين ركزتا فيه على أهمية دعم القطاع الزراعي وتنشيطيه لما يعانيه من ضعف الإمكانيات، وتخلف التقنيات والأساليب

العملية الحديثة في الزراعة؛ الأمر الذي يتطلب مبالغ ضخمة للاستثمار يمكن توفيرها من خلال تشجيع المصارف الأهلية لتوفير القروض والتسهيلات الميسرة للعاملين في القطاع الزراعي.

ونوقش في **المحور التاسع** «دور الضرائب المحلية في تمويل موازنات الحكومات المحلية على وفق القانون العراقي» للدكتور خيري إبراهيم مراد، وقد ناقش فيه أهمية الضرائب المحلية للحكومات المحلية في المحافظات؛ كونها نظاماً أكثر فاعلية في تقديم الخدمات، وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد في ظل قصور الحكومات المحلية في المحافظات على تقديم الخدمات بسبب ضعف القدرات المالية للدولة.

ليكون **المحور العاشر** مخصصاً لمناقشة «تقييم واقع التنمية الاقتصادية في العراق بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٤» للباحث الأستاذ الدكتور هيثم عبد الله سلمان تناول فيها واقع التنمية الاقتصادية في العراق التي اتصفت بعدة اختلالات أهمها:

اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي كان من نتاجه تزايد ريعية الاقتصاد العراقي بتزايد الاعتماد على النفط كمورد رئيس لتمويل موازنته العامة على الرغم من برامج التنمية المتعددة وخططها التي اعتمدت وخصصت لها الموارد المالية الكبيرة.

انعكس الاختلال في الهيكل الإنتاجي على تجارة العراق الخارجية فاختل ميزان التجاري؛ بسبب تزايد الاعتماد على الصادرات النفطية في تمويل الاستيرادات المختلفة.

هل أدت سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي إلى إعاقة مهام الاستقرار والإعمار في المناطق المحررة؟

الدكتور مهدي العلاق – الأمين العام لمجلس الوزراء

إنها لمبادرةٌ كبيرة أن يقوم مركز البيان للدراسات والتخطيط بعقد مثل هذا المؤتمر، فالعراق أحوج لمعالجة رسم سياساته المالية والاقتصادية في وقتنا الحاضر، ولاسيما أن البلدان النامية تحتاج إلى إعادة صياغة جديدة لهاتين السياستين، ولعل أغلب الأوراق البحثية المشاركة في هذا المؤتمر تتطرق إلى أهم المشكلات التي تواجه رسم السياسات العامة في العراق، وهنا أود أن أوجه سؤالاً ونحاول الإجابة عنه: (هل أدت سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي إلى إعاقة مهام الاستقرار والإعمار في المناطق المحررة؟) وهنا أشير مقدماً إلى أنَّ ما واجهناهُ في بداية عام ٢٠١٤ من احتلال مقيت لعصابات داعش الإرهابية وما شهدته تلك المدة من معارك ضد هذا التنظيم بنحوٍ واضح كان قباله جهد ربما لم يكن واضحاً للعيان آنذاك، فقد واجهت خلية إدارة الأزمات المدنية في رئاسة مجلس الوزراء تحدياً كبيراً كما واجهتهُ الحكومة تمثل بمحدودية الموارد والإيرادات لهذا النوع من النشاط، وعلى الرغم من ذلك عملت هذه الخلية على دعم الاستقرار في المناطق المحررة، ومعالجة المشكلات التي تقف عائقاً أمام إعادة إعمار تلك المناطق.

إن ما خلفته عصابات داعش الإرهابية كان دماراً هائلاً وإشكالات كبرى ولعلَّ إحدى هذه الإشكالات نزوح حوالي ٥ ملايين شخص عن مناطقهم، فقد شكلت هذه النسبة الكبيرة عبئاً كبيراً على الاقتصاد عند معالجة الجوانب الأساسية في إغاثة النازحين.

لقد نجح العراق بخفض نسبة الفقر على وفق استراتيجية الحكومة ٢٠١٠-٢٠١٤ التي عُدت بالتنسيق مع البنك الدولي من ٢٣٪ إلى ١٨٪، وكان من المفترض أن نصل إلى نسبة ١٦٪ من النصف الأول لعام ٢٠١٤، لكن ما حصل بسبب دخول عصابات داعش واحتلاله للأرض ونسب النزوح العالية وغيرها مما رافق ذلك أعاد عجلة الفقر إلى الوراء.

لقد تسبب احتلال داعش للأرض بتضافر الجهود الحكومية والدولية لإعانة النازحين بدلاً من أن تكون جهودهم منصبة على التقليل من نسب الفقر، وعادة ما تُقاس نسب الفقر بالفقر المزمن الذي يعكس تحديات التنمية، والمستوى المعيشي في البلد طبقاً لإيراداته ونجاحه في تطبيق

خططه الاقتصادية والتنموية. وقد عملت خلية إدارة الأزمات على دعم الاستقرار في المناطق المحررة من أجل إتاحة الفرصة للسكان للعودة إلى ديارهم، ولكن عملية دعم الاستقرار التي تبنتها هذه الخلية تُعيد ما خلفته تلك العصابات من تدمير للبنى التحتية، والخدمات الصحية، وتهديم للمدارس والدوائر الحكومية، وتفجير للمجاري وأنابيب النفط، فهذا يتطلب أعواماً من العمل الجاد والدعم الحكومي المتواصل لإزالة آثار هذا الاحتلال.

وعادة ما تتأثر الخطط الاستثمارية والتنموية بهذه الظروف فهي تعتمد بنحوٍ أساس على موارد الدولة، فضلاً عن دخل الفرد الذي بات في تلك المناطق لا يكفي إلا لسد رمق العيش؛ بسبب الظروف المعيشية الصعبة، فهذه الظروف ألقت بظلالها على السياستين المالية والاقتصادية للبلد، لكن ما عملتهُ خلية إدارة الأزمة المدنية هو خطط سريعة لا تحتاج إلى دعم مالي كبير يؤثر على ميزانية الدولة، وإنما هي مشاريع صغيرة لحث المواطنين على العودة إلى منازلهم.

ومع تحرير أجزاء واسعة من البلاد من سيطرة داعش، أنجزت الحكومة مشاريع سريعة نشير إليها ببعض الأمثلة فيما يخص المحافظات الأربع: (نينوى، وصلاح الدين، وديالى، والأنبار)، مع ذكر نسب الإنجازات والاحتياجات لكل محافظة، وعلى مختلف القطاعات الخدمية، وكما هو مبين في الأشكال الآتية:

محافظة نينوى

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة /الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	(٣٦) مشروع ماء + (٥٢) من وحدات ماء مجمعة + (١٦٦) بئراً + (١٠) محطات تقوية (إعادة تشغيل مشاريع)	(١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وسبعمئة مليون دينار
٢	(٧) مشاريع لشبكات الصرف الصحي	(١,٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وثلاث مئة وثلاثون مليون دينار
٣	مشاريع بلدية مختلفة	(٨٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وعشرون مليون دينار
٤	(٦) جسور من ضمنها (٣) جسور مستمرة أعمال تأهيلها	(٥,٥٦٦,٢٣٦,٩٤٠) خمسة مليارات وخمس مئة وستة وستون مليوناً ومئتان وستة وثلاثون ألفاً وتسع مئة وأربعون ديناراً
٥	تأهيل طرق داخلية في مدينة الموصل	(٢٦,٤٤٢,٠٠٠) ستة وعشرون مليوناً وأربع مئة واثنان وأربعون ألف دينار
المجموع		(٩,٤٤٢,٦٧٨,٩٤٠) تسعة مليارات وأربع مئة واثنان وأربعون مليوناً وست مئة وثمانية وسبعون ألفاً وتسع مئة وأربعون ديناراً

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	مشاريع الماء	(٤١,٥٩١,٠٠٠,٠٠٠) واحد وأربعون ملياراً وخمس مئة وواحد وتسعون مليون دينار
٢	شبكات الصرف الصحي	(٣١,٦٢١,٠٠٠,٠٠٠) واحد وثلاثون ملياراً وست مئة وواحد وعشرون مليون دينار
٣	مشاريع البلدية الأخرى	(١١٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة واثنا عشر ملياراً ومئة مليون دينار
٤	الطرق والجسور –عدا قضاء تلعفر والمدن التابعة له قيد التخمين– (تأهيل ١٧ جسراً رئيسياً وثانوياً مع تأهيل طرق بطول ٤٣٨ كم)	(٢٨٩,٧٤٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وتسعة وثمانون ملياراً وسبع مئة وأربعون مليون دينار
المجموع		(٤٧٥,٠٥٢,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسة وسبعون واثنان وخمسون مليون دينار

قطاع الكهرباء / الإنجازات

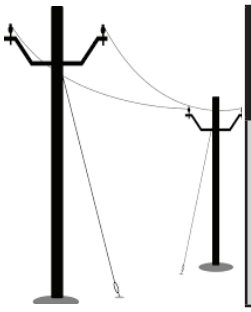

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي لمحطات متضررة + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + الأبنية المتضررة + شراء محولات	(٨٧,٣٠٢,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وثمانون ملياراً وثلاث مئة واثنان مليون دينار

قطاع الكهرباء / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	محطات الطاقة الكهربائية + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + أبنية + شراء معدات كهربائية	(٦٩٩,٤٣٧,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وتسعة وتسعون ملياراً وأربع مئة وسبعة وثلاثون مليون دينار

قطاع الصحة / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	(٥) مستشفيات مع قسم الطب العدلي	(١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وخمسون مليون دينار
٢	(٣٠) مركزاً صحياً	(١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسون مليون دينار
المجموع		(١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ومئتا مليون دينار

٥ مستشفيات

٣٠ مركزاً صحياً

قطاع الصحة / الاحتياجات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	(٥) مستشفيات مع قسم الطب العدلي	(١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وخمسون مليون دينار
٢	(٣٠) مركزاً صحياً	(١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسون مليون دينار
المجموع		(١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ومئتا مليون دينار

٤٠ مشروعاً صحياً

قطاع التربية / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة
١	نصب (٦) مدارس كرفانية من قبل الجمعية الطبية العراقية ضمن حملة دولة الكويت بجانبكم (٤) في سهل نينوى – (١) كوكجلي – (١) منطقة جنوب الموصل

قطاع التربية / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	(١٠٤) مدارس متضررة جزئياً + (١٤) مدرسة متضررة كلياً	(١١,٣٢٢,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر ملياراً وثلاث مئة واثنان وعشرون مليون دينار

قطاع التعليم العالي / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	إعادة تأهيل جامعة الموصل	(٣٣,٤٧٩,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وثلاثون ملياراً وأربع مئة وتسعة وسبعون مليون دينار
٢	إعادة تأهيل جامعة نينوى	(٨٩٢,٢٠٠,٠٠٠) ثمان مئة واثنان وتسعون مليوناً ومئتا ألف دينار
٣	إعادة تأهيل الجامعة التقنية الشمالية	(١,١٥٤,٠٠٠,٠٠٠) مليار ومئة وأربعة وخمسون مليون دينار
٤	إعادة تأهيل الجامعة التقنية الوسطى	(٨٩٣,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وثلاثة وتسعون مليون دينار
المجموع		(٣٦,٤١٨,٢٠٠,٠٠٠) ستة وثلاثون ملياراً وأربع مئة وثمانية عشر مليوناً ومئتا ألف دينار

محافظة صلاح الدين

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة / الاحتياجات

ت	المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	مشاريع الماء	(٧,٥٦٢,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وخمس مئة واثنان وستون مليون دينار
٢	شبكات الصرف الصحي	(٥,٥٢٦,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليارات وخمس مئة وستة وعشرون مليون دينار
٣	مشاريع البلدية الأخرى	(٣٦,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وثلاثون ملياراً ومئتان وخمسون مليون دينار
٤	الطرق والجسور (تأهيل ٦ جسور رئيسية وثانوية مع تأهيل طرق بطول ١٥٠ كم)	(٦٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وستين مليار وثلاثمائة مليون دينار
المجموع		(١١٨,٦٣٨,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثمانية عشر ملياراً وست مئة وثمانية وثلاثون مليون دينار

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة/ الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي لمشاريع الماء بعدد (٥٧) مشروعاً ووحدات ماء مجمعة	(١,٩٢٥,٠٠٠,٠٠٠) مليار وتسع مئة وخمسة وعشرون مليون دينار
٢	(١١) جسراً من ضمنها (٦) جسور مستمرة أعمال تأهيلها	(١٦,٧٣٥,٧٧٧,٤٧٥) ستة عشر ملياراً وسبع مئة وخمسة وثلاثون مليوناً وسبع مئة وسبعة وسبعون ألفاً واربع مئة وخمسة وسبعون ديناراً
٣	طرق بطول (٢٥٠) كم من ضمنها (٢١٥) مستمرة أعمال تأهيلها	(١٥,٠٥٧,٥٨٦,٠٠٠) خمسة عشر ملياراً وسبعة وخمسون مليوناً وخمس مئة وستة وثمانون ألف دينار
المجموع		(٣٣,٧١٨,٣٦٣,٤٧٥) ثلاثة وثلاثون ملياراً وسبع مئة وثمانية عشر مليوناً وثلاث مئة وثلاثة وستون ألفاً وأربع مئة وخمسة وسبعون ديناراً

قطاع الكهرباء / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي لمحطات متضررة + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + الأبنية المتضررة + شراء محولات	(٥٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وخمسون ملياراً وست مئة مليون دينار

قطاع الكهرباء / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	محطات الطاقة الكهربائية + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + أبنية + شراء معدات كهربائية	(١٥١,٠٥٥,٠٠٠,٠٠٠) مئة وواحد وخمسون ملياراً وخمسة وخمسون مليون دينار

قطاع التربية / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	(١٨٧) بناية متضررة جزئياً + (٣٦) مدرسة مدمرة كلياً	(٢٩,٠٩٣,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرون ملياراً وثلاثة وتسعون مليون دينار

قطاع التعليم العالي /الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	إعادة تأهيل جامعة صلاح الدين	(٨,٤٢١,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وأربع مئة وواحد وعشرون مليون دينار

قطاع الصحة /الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي للمستشفيات + المراكز الصحية + المختبرات + تجهيز مولدات كهربائية	(٧,٨٧٣,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وثمان مئة وثلاثة وسبعون مليون دينار

قطاع الصحة /الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	إعادة تأهيل للمستشفيات + المراكز الصحية + المختبرات + البنى التحتية الأخرى	(١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر مليار دينار

محافظة ديالى

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي لمشاريع الماء وشبكات الصرف الصحي	(١,٦٢٢,٠٠٠,٠٠٠) مليار وستمائة واثنان وعشرون مليون دينار
٢	(٨) جسور من ضمنها جسر واحد مستمرة أعمال تأهيله	(٧,٨٣١,٧٠٠,٠٠٠) سبعة مليار وثمان مئة وواحد وثلاثون مليوناً وسبع مئة ألف دينار
٣	طرق بطول (٢٧٣) كم من ضمنها (١٥٥) كم مستمرة أعمال تأهيلها	(٤١,٣٤٦,٣٨٧,١٠٠) واحد وأربعون ملياراً وثلاث مئة وستة وأربعون مليوناً وثلاث مئة وسبعة وثمانون ألفاً ومئة دينار
المجموع		(٥٠,٨٠٠,٠٨٧,١٠٠) خمسون ملياراً وثمان مئة مليون وسبعة وثمانون ألفاً ومئة دينار

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة /الاحتياجات

ت	المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	الطرق والجسور (تأهيل جسر واحد مع طرق بطول ٢١٨ كم)	(٧٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وسبعون ملياراً ومئتا مليون دينار

قطاع الكهرباء / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي لمحطات متضررة + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + الأبنية المتضررة + شراء محولات	(٢٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وعشرون ملياراً ومئة مليون دينار عراقي

قطاع الكهرباء / الاحتياجات

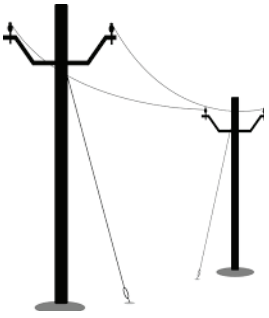

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	محطات الطاقة الكهربائية + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + أبنية + شراء معدات كهربائية	(٥,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليارات وست مئة وأربعة وأربعون مليون دينار

قطاع التربية / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	(٣٤) بناية متضررة جزئياً + (٤) بنايات مدمرة كلياً	(٩,٤٧٦,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وست مئة وأربعة وسبعون مليون دينار

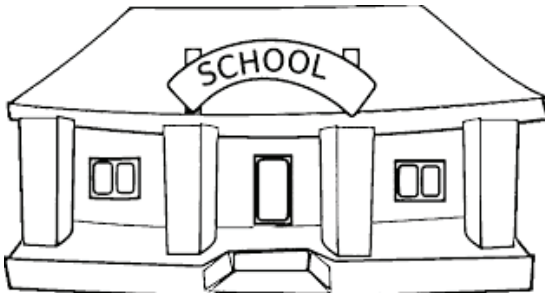

محافظة الأنبار

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة /الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	صيانة مشاريع الماء والمجاري والأعمال البلدية الأخرى في مدن (الرمادي – الفلوجة – الصقلاوية – الكرمة) وصيانة الطرق والجسور	(٣,٠٣٩,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات وتسعة وثلاثون مليون دينار
٢	(٧) جسر من ضمنها (٣) جسر مستمر أعمال تأهيلها	(٥,٥٣٧,٥٦٢,٠٠٠) خمسة مليارات وخمس مئة وسبعة وثلاثون مليوناً وخمس مئة واثنان وستون ألفاً
٣	طرق بطول (١٤٢) كم	(٢٩٦,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وستة وتسعون مليون دينار
المجموع		(٨,٨٧٢,٥٦٢,٠٠٠) ثمانية مليارات وثمان مئة واثنان وسبعون مليوناً وخمس مئة واثنان وستون ألف دينار

قطاع الإعمار والإسكان والبلديات العامة / الاحتياجات

ت	المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	تأهيل لمشاريع الماء وشبكات الصرف الصحي	(٩٩,٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وتسعون ملياراً ومئتان وخمسة وخمسون مليون دينار
٢	الطرق والجسور (تأهيل ٢٠ جسراً مع طرق بطول ٢٦٢ كم)	(١٣٣,٨٩٦,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثة وثلاثون ملياراً وثمان مئة وستة وتسعون مليون دينار
المجموع		(٢٣٣,١٥١,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وثلاثة وثلاثون ملياراً ومئة وواحد وخمسون مليون دينار

قطاع التعليم العالي / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	إعادة تأهيل جامعة الأنبار	(١١,١٦٦,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر ملياراً ومئة وستة وستون مليون دينار
٢	إعادة تأهيل جامعة الفلوجة	(٧,٤٠١,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وأربع مئة وواحد مليون دينار
المجموع		(١٨,٥٦٧,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية عشر ملياراً وخمس مئة وسبعة وستون مليون دينار

قطاع الصحة /الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	مستشفيات + مراكز صحية + مختبرات + مصرف الدم + مشاريع صحية أخرى	(١٥٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وأربعون مليار دينار

قطاع التربية / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	(١٤٨) مدرسة متضررة كلياً	(١٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وثلاثون مليار دينار

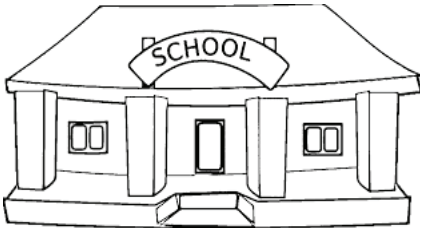

قطاع الكهرباء / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي لمحطات متضررة + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + الأبنية المتضررة + شراء محولات	(٥٣,٦٩٤,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وخمسون ملياراً وتسع مئة وأربعة وتسعون مليون دينار

قطاع الكهرباء / الاحتياجات

ت	اسم المشروع المطلوب تأهيله	الكلفة التخمينية
١	محطات الطاقة الكهربائية + خطوط نقل الطاقة الكهربائية + أبنية + شراء معدات كهربائية	(٦٣,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وستون ملياراً وخمس مئة وتسعون مليون دينار

قطاع الصحة / الإنجازات

ت	عدد المشاريع المؤهلة	المبلغ المصروف من الحكومة العراقية
١	تأهيل جزئي (٨) مستشفيات + (١٦) مركزاً صحياً + مختبرات + مصرف الدم + مشاريع صحية أخرى	(٤,٩٢٩,٠٠٠,٠٠٠) أربعة مليارات وتسع مئة وتسعة وعشرون مليون دينار

جدول (١) مجموع المبالغ المصروفة من قبل الحكومة العراقية لإعادة الاستقرار في المدن المحررة

ت	المحافظة	القطاع	المبلغ المصروف
١	نينوى	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	٩,٤٤٢,٦٧٨,٩٤٠ ٨٧,٣٠٢,٠٠٠,٠٠٠ ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢	الأنبار	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	٨,٨٧٢,٥٦٢,٠٠٠ ٥٣,٦٩٤,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٩٢٩,٠٠٠,٠٠٠
٣	صلاح الدين	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	٣٣,٧١٨,٣٦٣,٤٧٥ ٥٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ٧,٨٧٣,٠٠٠,٠٠٠
٤	ديالى	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء	٥٠,٨٠٠,٠٨٧,١٠٠ ٢٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع			٣٣٩,٥٣١,٦٩١,٥١٥ ثلاث مئة وتسعة وثلاثون ملياراً وخمس مئة وواحد وثلاثون مليوناً وست مئة وواحد وتسعون ألفاً وخمس مئة وخمسة عشر ديناراً

جدول (٢) مجموع المبالغ التخمينية لإكمال تأهيل المشاريع ضمن مرحلة إعادة الاستقرار

ت	المحافظة	القطاع	المبلغ المصروف
١	نينوى	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	٩,٤٤٢,٦٧٨,٩٤٠ ٨٧,٣٠٢,٠٠٠,٠٠٠ ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢	الأنبار	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	٨,٨٧٢,٥٦٢,٠٠٠ ٥٣,٦٩٤,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٩٢٩,٠٠٠,٠٠٠
٣	صلاح الدين	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	٣٣,٧١٨,٣٦٣,٤٧٥ ٥٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ٧,٨٧٣,٠٠٠,٠٠٠
٤	ديالى	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء	٥٠,٨٠٠,٠٨٧,١٠٠ ٢٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع			٣٣٩,٥٣١,٦٩١,٥١٥ ثلاث مئة وتسعة وثلاثون ملياراً وخمس مئة وواحد وثلاثون مليوناً وست مئة وواحد وتسعون ألفاً وخمس مئة وخمسة عشر ديناراً

الخاتمة

صندوق إعادة الإعمار

- عام ٢٠١٦ (ثلاثة أشهر) صرف (٢٠) مليار دينار، عدد المشاريع المنفذة (١٥٢) مشروعاً.
- عام ٢٠١٧ صرف (١٣٨) مليار دينار، عدد المشاريع المنفذة (١٧٨) مشروعاً.
- مبالغ القرض قيد التنفيذ.

توجهات الدولة في رسم سياسة اقتصادية جديدة

- إقرار الإطار العام لخطة الإعمار في العراق.
- تبني خطط تنموية خمسية حتى عام ٢٠٣٠، تضع القطاع الخاص قطب الرحى في عجلة التنمية.
- تبني أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠.
- رؤية العراق ٢٠٢٠-٢٠٣٠.
- استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٠ (صندوق التنمية الاجتماعي).

أيديولوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء أنموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق

أ.د. أديب قاسم شندي
جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد

الملخلص:

شهد العراق منذ ٢٠٠٣ تحولاً نحو اقتصاد السوق، وهي المهمة الأولى التي عمل عليها أصحاب التغيير وشُرّع لها العديد من القوانين والبرامج، وسارت العملية عشوائياً ودون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة؛ مما أسفر عن ثلاثية الفشل الاقتصادي المتمثلة بالفقر، والبطالة، والفساد.

إن النظام الاقتصادي العراقي الراهن يعيش في أيديولوجية ضبابية، وإن الصراع والتناقض بين مفهوم اقتصاد الدولة، والدفاع عن آليات اقتصاد السوق الحرة ومبادئها خالٍ من أيّ ضوابط في حركة الأموال. وإن محاولة المالية العامة بمشاركة السياسة النقدية باستخدام احتياطي البنك المركزي العراقي والاقتراض منه سيولد ضريبة تضخمية ستقع أعباؤها على الشعب العراقي من جهة، وعلى استقرار وأهداف السياسة النقدية من جهة أخرى؛ لذا يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وضرورة إعادة توصيف دالة الرفاهية الاجتماعية في إطار رؤية سياسية اقتصاديه تؤدي إلى توليد نظام اقتصادي عراقي جديد، تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية إلى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة توفر الكفاية والعدالة من خلال إطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة يسهم في بناء التنمية، ويكوّن رؤية جديدة للمشاركة المجتمعية التي تقود إلى صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق، وتؤدي الدولة فيها وظيفة المساهم والمؤازر والتحوّل من اقتصاد المعونة (Grant Economy) إلى اقتصاد الإنتاج (Production Economy).

وبناء أنموذج اقتصادي سياسي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق يوفر العدالة والكفاية في آن واحد، من خلال التعاون بين تدخل الدولة، وتدخل الأفراد والمنظمة، وهو أنموذج يتناسب مع الظروف الموضوعية للدولة الريعية، وتكون الحكومة فية قوة مالكة مساهمة وقوة رقابية تدخلية في آن واحد، ويكون الفرد والمنظمة بالمقابل مالكاً وشريكاً ومتدخلاً ومراقباً للحكومة عبر الصوت الانتخابي وعلى وفق قواعد السلوك الاجتماعية.

وللقيام بتحولات اقتصادية حقيقية وليكتب لها النجاح لا بدَّ من أرادة وطنية حقيقية تشعر بالمواطنة الحق، والعمل من أجل الوطن بضمير حي ومخلص يتجنب كل ما هو فئوي، وطائفي، وحزبي، ولا يعمل إلّا لمصلحة الوطن والمجتمع؛ إذ إن النيات الصادقة هي النيات التي يتقبل عملها، ويكتب لها النجاح أما الأخرى فمصيرها الفشل الذريع.

Abstract

The ideological conflict in period of both the monetary and financial policies and building economic and democratic model for economic welfare in Iraq

Since 2003, Iraq has witnessed turning towards market economics, its the first task that done by change makers and made on it many laws and programs, The process has passed randomly without planning or clear strategic vision which led to the triple economic failure represented by poverty, joblessness and corruption.

The current economic system lives in confused ideology and the contradiction between concept of state economy and the defense on nature and principles of a free market economy without any controls in movement of money. The attempt of public finance with monetary policy through using central bank of Iraq reserves, it'll give rise to an inflationary tax that will be charged Iraq people, decisions making and goals of monetary policy, it therefore requires coordination between financial and monetary policies, and necessary to redefine the social welfare function within economic and political vision that leading to create new Iraqi economic system in which the state is transformed from Rentier democracy into democratic rentier state contributes provide sufficiency and justice through the social function of productive capital by create creation of a private sector, it's friend of the state contributes to building the development and a new vision of community participation, which leads to making companies which are market creators to perform the function of shareholder and supporter and turning from (Grant Economy) into (Production Economy).

Building a democratic economic and political model of economic prosperity in Iraq provides sufficiency and justice in the same time through cooperation between government intervention and the

intervention of individuals and the organization, which is proportional to the conditions of the Rentire state be an owner and contribution power and control power in the same time, also both the individual and organization be contributor, owner, and controller through the elect vote according to the rules of social behavior.

To make real economic change should be there areal national will to feel the citizenship and working for the homeland and avoid all that is sectarian and partisan does not work for the benefit of the homeland and society. Honest intentions are those that accept their work and write for them success.

المقدمة

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولاً نحو اقتصاد السوق، وهي المهمة الأولى التي عمل عليها أصحاب التغيير وشرّع لها العديد من القوانين والبرامج، وسارت العملية عشوائياً ودون تخطيط، أو رؤية استراتيجية واضحة؛ مما أسفر عن ثلاثية الفشل الاقتصادي المتعلقة بالفقر، والبطالة، والفساد.

تختلف السياستان المالية والنقدية في تحديد الأولوية المراد إنجازها في الاقتصاد العراقي، وكذلك في اختيار الحلول للمشكلات والتحديات التي تواجهه؛ إذ ترى السياسة المالية أن معالجة الركود هو الهدف الأهم في المرحلة الراهنة؛ لذا فهي تستخدم الأدوات المالية لغرض معالجته، فيما ترى السياسة النقدية أن معالجة التضخم هو الهدف الأكثر إلحاحاً، واستمرار التضخم بالارتفاع هو الخطر الأكبر على النشاط الاقتصادي؛ لذلك تستهدف استقرار مستوى الأسعار كمرحلة أولى وتعده حاضنة للنمو المستقبلي.

وتُعَدُّ مشكلة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من التحديات في ظل استقلال السلطة النقدية التي مُنِحَ لها من قبل قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، ومحاولته لتنفيذ سياسته على وفق هذا الاستقلال، فيما ترى السياسة المالية أن لها أهدافها الأولية كونها تمس الواقع الاجتماعي، وتوفّر الاحتياجات العامة للمجتمع؛ لذا فهي تنتهج سياسة توسعية معاكسة لتوجهات السياسة النقدية التي تدعو لحصر الكتلة النقدية وتخفيضها كمرحلة أساسية لخفض وتائر التضخم، وتزايد البطالة والمشكلات الاجتماعية وانخفاض وتأثر النمو الاقتصادي.

إن مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي هو المزاد الذي يخفي ذلك الصراع الأيديولوجي بين مفاصل السياستين النقدية والمالية بالقدر الذي قادت فيه عوائد النفط وتراكماتها كثروة رأسمالية للدولة. وإن اتجاهات ومحاور السياسة النقدية في إطار ما يسمى بالآثار النقدية للسياسة المالية سواءٌ أكان في هيمنة المالية العامة على خلق النقد الأساس للبنك المركزي أم في تراكم الاحتياطي الأجنبي

له يعدُّ غطاء للعملة الوطنية المتداولة خارج البنك المركزي؛ وعليه فإن تلك الآثار النقدية للمالية العامة قد أصبحت واضحة في جعل فكرة استقلالية البنك المركزي بمنزلة تفضيلٍ ثان بدلاً من كونها تفضيلاً أولاً كما تريده السياسة النقدية؛ وذلك لهيمنة رأسمالية الدولة المالية على تطور حركة المال الإجمالية في العراق وضبط أو مراقبة اتجاهاتها النقدية والإنمائية والاستهلاكية، وعلى وفق إيديولوجيا هجينة فرضها الظرف الراهن وحال الاقتصاد، كامتداد لظواهر الدولة الريعية المركزية.

مشكلة البحث

١. إن النظام الاقتصادي العراقي الراهن يعيش في أيديولوجية ضبابية والصراع والتناقض بين مفهوم اقتصاد الدولة، والدفاع عن آليات اقتصاد السوق الحرة ومبادئها بنحوٍ خال من أي ضوابط في حركة الأموال.

٢. الصراع الأيديولوجي بين مفاصل السياستين النقدية والمالية والمتمثل ذروته اليوم في مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي، والمحاولة من قبل السياسة المالية بالهيمنة والاقتطاع من هذا الاحتياطي على حساب الاستقرار وأهداف السياسة النقدية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ما يأتي:

١- إن محاولة المالية العامة بمشاركة السياسة النقدية باستخدام احتياطي البنك المركزي العراقي والاقتراض منه سيولد ضريبة تضخمية ستيقع أعباؤها على الشعب العراقي من جهة، وعلى استقرار السياسة النقدية وأهدافها من جهة أخرى.

٢- إعادة توصيف دالة الرفاهية الاجتماعية في إطار رؤية سياسية اقتصادية تؤدي إلى توليد نظام اقتصادي عراقي جديد تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية إلى دولة

ديمقراطية مساهمة توفر الكفاية والعدالة من خلال إطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة يساهم في بناء التنمية.

٣- إن الأسلوب الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق هو الشراكة القائمة بين السوق والدولة الريعية التي تتضافر فيه القوة والثروة في جيوبولتك عراق حديث.

أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في الآتي:

١. التعرف على واقع النظام الاقتصادي العراقي الراهن.

٢. أيديولوجيا الصراع بين السياستين النقدية والمالية.

٣. بناء أنموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي

بعد اجتياح القوات الأمريكية العراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وتسلُّم سلطة الائتلاف المؤقتة إدارة البلاد ركزت تلك السلطة جهودها -بتوجيه من الولايات المتحدة والدول المانحة والمنظمات الدولية- على إعداد الاقتصاد العراقي لمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، وبناء نظام اقتصادي سياسي ليبرالي يتناغم مع التوجهات الدولية المعاصرة باعتناق مبادئ السوق والحرية الاقتصادية، وجعل العراق جزءاً من المنظومة الدولية الجديدة؛ لذا شرعت تلك السلطة -ومن بعدها من الحكومات العراقية- بسن القوانين والتشريعات الإصلاحية بما يحقق الهدف الرئيس بتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق في إدارته وتنظيمه[1].

١. د. أديب قاسم شندي، ود. أحمد عبد الله سلمان، (٢٠١٠) الاقتصاد العراقي وسياسات التحول نحو اقتصاد السوق، المؤتمر الوطني الأول المؤتمر العلمي العاشر، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩-٢٠ أيار ٢٠١٠، ص: ٧.

وعلى الرغم من ذلك كله، إلّا أنّ النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، وسارت العملية بشكل عشوائي ودون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة؛ مما أسفر عن ثلاثية الفشل الاقتصادي المتمثلة بـ(الفقر، والبطالة، والفساد) على الرغم من تدفق ما يقارب (٩٠٠) مليار دولار من العائدات النفطية من التغيير وحتى آلان التي تبخرت في جوٍّ من الفساد المالي والإداري من دون تحسن في البنى التحتية أو بناء اقتصاد أو خدمات ملموسة[٢].

ويمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بالآتي[٣].

١. إن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يشكّل فيه القطاع النفطي النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي نسبة لا تقل عن ٥٠٪، وتشكل عوائد هذا القطاع أكثر من ٩٥٪ من إيرادات الموازنة العامة.

٢. القطاع الحقيقي يعاني من تدنٍ في معدلات إنتاجيته وتعطل في مستوى إنتاجه تؤشر حالة القصور الواضحة في نشاطات العرض الكلي لقطاعات سلعية في الاقتصاد ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي على خلاف معدلات التأريخية التي بلغت ٩٪، في حين تتدنى مساهمة القطاع الزراعي إلى ٤,٨ حيث كانت مساهمته التأريخية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٢٪.

٢. كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: رؤية مستقبلية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث، الإصلاح منطلق التنمية وإعادة بناء العراق، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد وجامعة شط العرب، ٢٠١٧/٣/٣٠، ص: ٧٣.
٣. د. أديب قاسم شندي، ود. أحمد عبد الله سلمان، المصدر نفسه، ص: ١٣.

جدول (١) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

القطاع	قطاع الزراعة٪	قطاع التعدين ٪	قطاع الصناعة التحويلية ٪	قطاع الكهرباء والماء ٪	قطاع البناء والتشيد ٪	قطاع النقل والموصلات ٪	قطاع التجارة ٪	قطاع المال والتأمين ٪	قطاع الخدمات الحكومية ٪	الناتج المحلي الإجمالي ٪
متوسط المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٤,٨	٥٠,١	٢,٣	١,٦	٦,٨	٥,٩	٧,٣	٧,١	١٩,١	١٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥، ص: ٣٨٧.

٣. ارتفاع صندوق النقد العربي لارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي لتصل إلى أكثر من ٢٥٪، وتفاقم معدلات الفقر التي باتت تزيد على ٣٠٪، وتفاقم عدد النازحين الذي زاد عن ٣,٥ مليون نازح؛ مما أضاف أعباء جديدة، ومعرقلات لعملية التنمية، وزيادة في معدلات الفقر.

a. حجم الدين العام للعراق بلغ (١١٠) مليارات دولار وهذا يزيد عن إيرادات الموازنة العامة؛ مما يعني الكثير من الضرر المالي والاقتصادي على واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله[٤].

٤. تعميق مظاهر الاستهلاك في عوائد النفط عبر انقلاب الموازنات العامة في سياستها التأريخية من مؤشرات ذات طبيعة استثمارية فائضة إلى موازنات ذات طبيعة استهلاكية جارية، وإن اتجاهات الموازنة العامة على أساس العدالة في التوزيع على حساب الكفاية الإنتاجية ساهم في تعطيل نشاط التنمية الاقتصادية وشكل استنزافاً للموارد.

٤. د.علي مجيد الحمادي، نظرة في منهجيه الإصلاح الاقتصادي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث – الإصلاح منطلق التنمية وإعادة بناء العراق جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب، ٣٠- ٣- ٢٠١٧، ص: ٦٧ .

جدول (٢) عرض مكونات الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠١٢–٢٠١٧) (مليار دينار)

التفاصيل		موازنة ٢٠١٢	موازنة ٢٠١٣	موازنة ٢٠١٥	موازنة ٢٠١٦	موازنة ٢٠١٧	معدل نمو البسيط ٢٠١٢–٢٠١٧
النفقات العامة		١١٧١٢٣	١٣٨٤٢٥	١١٩٤٦٢	١٠٥٨٩٦	١٠٠٦٧٢	(٢٠٨)
الإنفاق التشغيلي	القيمة	٧٩٩٥٤	٨٢٣١٦	٧٨٢٤٨	٨٠١٤٩	٧٥٢١٧	(١,٢)
	النسبة إلى الإنفاق العام	٦٨,٢	٦٠,٢	٦٥,٥	٧٥,٧	٧٤,٧	١,٩
الإنفاق الاستثماري	القيمة	٣٧١٧٨	٥٥١٠٩	٤١٢١٤	٢٥٧٤٨	٢٥٤٥٩	(٦,٣)
	النسبة	٣١,٨	٣٩,٨	٣٤,٥	٢٤,٣	٢٥,٣	(٤,١)
احتياطي الطوارئ		٢٥٠	٢٥٠	١٢٥	١٤٨	١١٣	(١١)
الإيرادات العامة		١٠٢٣٢٧	١١٩٢٩٦	٩٤٠٤٨	٨١٧٠١	٧٩٠١١	(٤,٦)

المصدر: د. كامل علاوي كاظم، إصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية حول السياسة والاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث، الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق – جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب، ٣٠/ ٣ /٢٠١٧، ص: ٣١.

٥. من التحديات الأخرى التي تواجه الاقتصاد العراقي هي التحديات المزدوجة التي تتمثل باعتماده في توليد الدخل على الإنفاق الحكومي مع ضعف في آليات السوق لتحريك القطاع الخاص.

٦. إن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي بمختلف صورها في المجتمع و بمعدلات عالية ووتائر سريعة وضعت البلد في أسفل (٢٠) بلداً لدى منظمة الشفافية الدولية حسب مؤشر (CPI)، إذ جاء ترتيبه الـ(١٧١) عام ٢٠١٦، وقد تكبد ما مقداره ٣٦٠ مليار دولار[٥].

٥. د.علي مجيد حمادي، المصدر نفسه، ص: ٦٦.

المطلب الثاني أيديولوجيا الصراع في محاور السياسيتين النقدية والمالية

يأخذ التوجه الحكومي إلى النظام الاقتصادي واحداً أو أكثر في بيان شكل العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية مما يأتي[٦]:

أولاً: يمكن للحكومة أن تؤثر في الدخول الفردية بصورة مباشرة بإجراءات تعمل من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والإنفاقية، أي: عن طريق السياسة المالية الصرفة.

ثانياً: أن تؤثر في مستوى الدخول عن طريق إجراءات نقدية تتخذها، وتعمل من خلال التغيُّرات في وفرة الائتمان وكلفته؛ مؤثرة بذلك على قدرة القطاع الخاص ورغبته في الإنفاق، ولهذا النوع من السياسة الحكومية تأثير مهم على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: تستطيع الحكومة أن تفرض ضوابط مباشرة ونوعية متعددة لتنظيم نواح معينة وليست عامة من النشاط الاقتصادي.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة؛ وذلك لأنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً، وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات.

تختلف السياستان النقدية والمالية في تحديد الأولوية المراد إنجازها في الاقتصاد العراقي وكذلك في اختيار الحلول للمشكلات والتحديات التي تواجهها؛ إذ ترى السياسة المالية أن معالجة الركود هو الهدف الأهم في المرحلة الراهنة؛ لذا فهي تستخدم الأدوات المالية لغرض معالجته، فيما ترى السياسة النقدية أن معالجة التضخم هو الهدف الأكثر إلحاحاً، وأن استمرار التضخم بالارتفاع هو

٦. د.عبد المنعم السيد علي، ود. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف المركزية، جامعة العلاقات الدولية، عمان، ٢٠٠٣، ص: ٢٨٢.

الخطر الأكبر في النشاط الاقتصادي؛ لذلك فهي تستهدف استقرار مستوى الأسعار كمرحلة أولى وتعده حاضنة للنمو المستقبلي.

تعد مشكلة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من التحديات الجديدة في ظل استقلال السلطة النقدية التي منح لها من قبل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ومحاولته لتنفيذ سياسته على وفق هذا الاستقلال، فيما ترى السياسة المالية المتمثلة في وزارة المالية أن لها أهدافها الأولوية كونها تمس الواقع الاجتماعي، وتوفر الاحتياجات العامة للمجتمع؛ لذا فهي تنتهج سياسة توسعية معاكسة لتوجيهات السياسة النقدية التي تدعو لحصر الكتلة النقدية وتخفيضها كمرحلة أساسية لخفض التضخم وتائره. وترى أيضاً أن اتباع سياسة انكماشية ستؤدي إلى تفاقم الأوضاع وتزايد البطالة والمشكلات الاجتماعية وانخفاض النمو الاقتصادي وتأثره[٧]، بالقدر الذي قادت فيه عوائد النفط وتراكماتها كثروة رأسمالية للدولة، فاتجاهات السياسة النقدية ومحاورها في ظل ما يسمى بالآثار النقدية للسياسة المالية –سواء أكان في هيمنه المالية العامة علي خلق النقد الأساس للبنك المركزي أم في تراكم الاحتياط الأجنبي للبنك المركزي العراقي بكونه غطاء العملة الوطنية المتداولة خارج البنك المركزي– قد أصبحت واضحة في جعل استقلالية البنك المركزي بمنزلة تفضيل ثانٍ بدلاً من كونها تفضيلا أولي كما تريد السياسة النقدية؛ وذلك لهيمنة رأسمالية الدولة على تطور حركة المال الإجمالية في العراق، وضبط اتجاهاتها النقدية والإنمائية والاستهلاكية ومراقبتا على وفق أيديولوجيا هجينية فرضها الظرف الراهن، وحال الاقتصاد كامتداد لظواهر الدولة الريعية[٨].

٧. د.أحمد عبد الله سلمان، الصندوق والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو، العراق حالة دراسية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، (٢٠٠٩)، ص: ٢٢٠.

٨. د. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، بيت الحكمة – بغداد، (٢٠١٣)، ص: ١٥.

إن قوة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة تبدأ من قوة علاقته مع وزارة المالية، وهي العلاقة التي تتطلع إلى رسم إطار مستقر لاقتصاد البلاد الكلي عبر التشاور مع السياسة المالية بشأن تأثيرات محورين أساسيين من المشتركات، هما[٩]:

– استقرار سعر صرف الدينار العراقي أو القيمة الخارجية للدينار العراقي.

– استقرار القيمة الداخلية للعملة وسلامتها بالسيطرة على التضخم، وانخفاض معدلات النمو السعرية السنوية؛ وانعكاس ذلك على تقييم الأسعار الإدارية والدعم السعري للفقرات السلعية التي تقع في نطاق أهداف المالية العامة وموازنتها السنوية.

إن نظام الصرف المعلن في العراق هو نظام تعويم مدار إلّا أنه ينقسم على مرحلتين:

– المرحلة الأولى: ٢٠٠٤– ٢٠٠٨ نظام تعويم مدار.

– المرحلة الثانية: ٢٠٠٩ – ٢٠١٧ نظام صرف ثابت.

يقوم البنك المركزي بالدفاع عن سعر الصرف المعلن من خلال نافذة بيع العملة مستخدماً الاحتياطات الدولية المتوافرة لديه.

عمليات السياسة النقدية والترابط مع السياسة المالية

أولاً: محددات عرض النقود:

هناك ارتباط وثيق بين الموازنة العامة للدولة بشقيها (الإيرادات والنفقات) وميزانية البنك المركزي؛ لتمثل إيراداتُ الموازنة –المتأتية بصورة رئيسية من بيع النفط– الأساسَ النقدي في ميزانية البنك المركزي ويصبح الإنفاق العام هو المحدد للتوسع في العرض النقدي، ويتحدد دور البنك

٩. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة – بغداد، (٢٠١٢)، ص: ٦٥.

المركزي في تحديد الآثار السلبية للإنفاق العام، وتعظيم المعروض النقدي عن طريق نافذة بيع العملة.

شكل (١) العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي

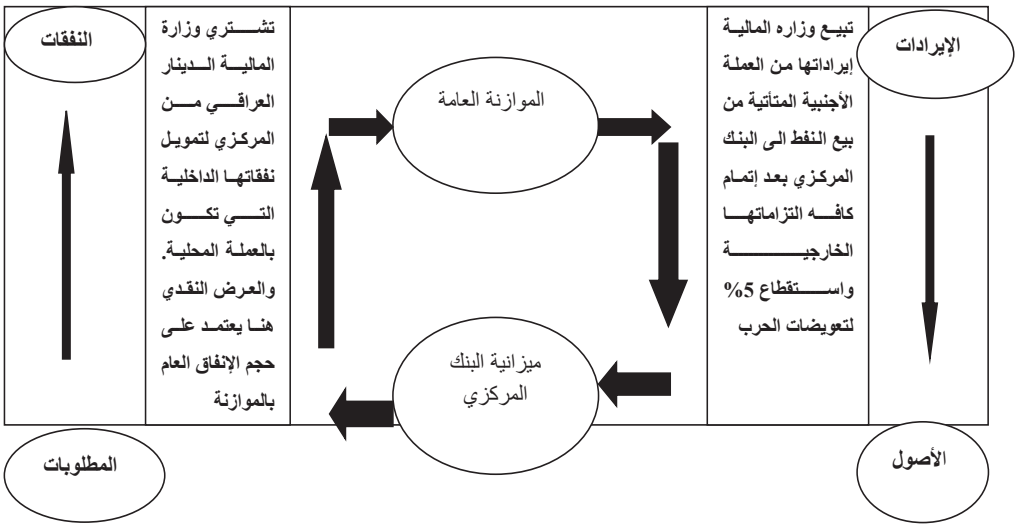

المصدر: بلال قاسم محمد – قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص: ٧٠.

ثانياً: احتياطي العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي:

إن الاحتياطيات الدولية هي الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطة النقدية لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات، أو بغرض التدخل في سوق الصرف؛ للتأثير في سعر الصرف وغيره من الإغراض[١٠]. وتشمل الاحتياطيات بنحوٍ عام: الودائع النقدية، وسندات خالية المخاطر إلى حد بعيد، مضافاً إليها الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والموقف الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. ويعد هذا الاحتياطي الأجنبي بمنزلة موجود يستخدم لدعم مطلوبات البنك المركزي،

١٠. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (الطبعة العربية)، واشنطن، (٢٠٠٩)، ص: ١١١.

والمتمثلة بالعملة المصدرة، واحتياطي المصارف بالعملة المحلية المودعة لدى البنك المركزي، بما في ذلك ودائع الحكومة، وودائع المؤسسات المالية الأخرى المودعة لدى السلطة النقدية؛ ولكون نظام الصرف المعتمد في العراق هو من الأنظمة القريبة إلى مفهوم نظام الصرف المرن –على الرغم من كونه نظاماً معوماً (مداراً) بقوة على نحو يسمح للبنك المركزي لبيع العملة المحلية وشراء العملة المحلية إذا ما تحقق ذلك– فالغاية النهائية من هذه النشاطات –بيعاً وشراءً عن طريق السوق المركزية مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي– هو الحفاظ على استقرار قيمه العملة المحلية[١١].

وبما أن البنك المركزي العراقي هو بنك الدولة ومستشارها المالي والمؤتمن على المال العام كما نص على ذلك قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ فقد استطاع البنك المركزي العراقي من إدارة موارد البلاد النفطية وغيرها إدراته من مصادر العملات الأجنبية عبر إدارتي لصندوق تنمية العراق DFI الذي أسس بموجب المادة (١٢) من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر في أيار ٢٠٠٣ لحساب مفرد العوائد النفطية السيادية، وعهد للبنك المركزي العراقي مسك الحساب المذكور وإدارته بالإنابة عن جمهوريه العراق واشترط على ضرورة مراجعة حسابات الصندوق المذكور من جانب محاسبين عموميين مستقلين يقرهم المجلس الدولي للمشورة والرقابة التابع للأمم المتحدة وقت ذلك، واستناداً إلى المادة (٢٠) من القرار المذكور آنفا فقد جرى إيداع عوائد النفط الخام العراقي المنتجات النفطية والغاز الطبيعي المصدر، أو المباع في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات الخاصة بحرب الكويت التي تناولتها المادة (٢١) من قبل مجلس الأمن الدولي في أعلاه، وبناءً على ما تقدم عدت موارد الصندوق التنمية العراق مرتبطة بالميزانية العمومية للبنك المركزي وبالسياسة النقدية باتجاهين:[١٢]

١١. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة – بغداد، (٢٠١٢)، ص: ٦٩.

١٢. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي، المصدر نفسه، ص: ٦٩.

١. بنود داخل الميزانية العمومية للبنك المركزي، إذ يتولى البنك المركزي استبدال جانب مطلوباته هي الممثلة بالدينار العراقي لقاء العملة الأجنبية المستلمة من الصندوق المذكور لتمويل مصروفات الحكومة الداخلية، إذ يمثل تراكم العملة الأجنبية احتياط العراق الدولي أو غطاء العملة الوطنية، ويستخدم في جانب منه كوسيلة للتدخل في السوق النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة، وفائض الطلب الذي تولدة الموازنة العامة عبر نفقاتها العامة المتداولة بالدينار العراقي المصدر ضمن سياسة التعقيم لتوفير التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد، والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

٢. بنود خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي تتمثل في الأموال كافة، بإدارة البنك المركزي العراقي للمال العام ولاسيما بالعملة الأجنبية لكونها الوصي على أموال الحكومة والمؤتمن على الإدارة الخارجية للمال العام ولاسيما الموجودات الأجنبية؛ كونها تمثل غطاء العملة الوطنية المؤازر للاستقرار.

جدول (٣) مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

السنوات	مشتريات البنك للعملة الأجنبية من وزارة المالية	مشتريات البنك للعملة الأجنبية من النافذة	total	مبيعات البنك المركزي الـ(cash)	مبيعات البنك المركزي الـ(trans)	total	الفرق	الاحتياطيات
٢٠٠٣	٩٠٠	١	٩٠١	٢٩٣	----	٢٩٣	٦٠٨	٢١,١
٢٠٠٤	١٠,٣٥٢	٠,٠٥٠	١٠,٤٠٢	٦,١٠٨	----	٦,١٠٨	٤,٢٩٤	٩٣٩٣,٧
٢٠٠٥	١٤,٨٥٤	٠,٠٧٦	١٤,٩٣٠	١٠,٤٦٢	----	١٠,٤٦٢	٤,٤٦٨	١٣٥١٩,٧
٢٠٠٦	١٦,٨٠٠	٠. ١١٢	١٦,٩١٢	٢٠,٦٠٥	----	٢٠,٦٠٥	-٣,٦٩٣	١٨٠١٢,٢
٢٠٠٧	٢٦,٧٠٠	١,٤١٣	٢٨,١١٣	١٥,٩٥٠	----	١٥,٩٥٠	١٢,١٦٣	٣٠١٦٣,٣
٢٠٠٨	٤٥,٥٠٠	.٠ ٣٥٠	٤٥,٨٥٠	٢٥,٨٦٩	----	٢٥,٨٦٩	١٩,٩٨١	٤٨٨٤,٩

٢٠٠٩	٢٣,٠٠٠	١٣٠,٠	٢٣,٠١٣	٤,٥٦٩,٣١٠	٢٩,٤٢١,٠٨١	٣٣,٩٩٢,٣٩٤	١٠٩٧٩,٣٩٤-	٤٣٨٨٤,٩
٢٠١٠	٤١,٠٠٠	٤٠,٠٠	٤١,٠٠٤	٢,١٩٢,٧٩٨	٣٦,٠٦٧,٢٣٤	٣٨,٢٦٠,٠٣٢	٢٧٤٣,٩٦٨	٤٩٩٣٩,٢
٢٠١١	٥١,٠٠٠	٣٠,٠٠	٥١,٠٠٣	١,٤٣٧,٥٧٥	٣٩,٨٠٠,٥٣٩	٤١,٢٥٨,١١٤	٩٧٤٤,٨٨٦	٥٩٧٠٧,٣
٢٠١٢	٥٧,٠٠٠	٤٠,٠٠	٥٧,٠٠٤	٣,٦٥٥,٠٩١	٤٤,٨٠٩,٩٩٥	٤٨,٤٦٥,٠٨٦	٨٥٣٨,٩١٤	٦٦٥٠٥,٢
٢٠١٣	٦٢,٠٠٠	-----	٦٢٠٠٠	١٢,٣٣٨,٣٨٥	٤١,٤٩٩,٧٨٢	٥٣,٨٣٨,١٦٧	٨١٦١,٨٣٣	٧٤٣٠١,٦
٢٠١٤	٤٧,٥١٥	-----	٤٧,٥١٥	١٤,٥٦٢,٩٩	٣٧,١٦٥,٤٧٠	٥١,٧٢٨,٤٦٠	٤٢١٣,٤٦-	٦٩٠٠٠
٢٠١٥	٣٢,٤٥٠	------	٣٢,٤٥٠	٥٠٠,١٤٣	٣٥٠٤,٦١٣	٤,٠٠٤,٧٥٦	٢٨,٤٤٥,٢٤	٥٨٠٠٠
٢٠١٥*				٤٣٩٤,٩٦٥	٢٦٩٤٨,٦٧	٣١٣٤٣,٦٣٦		

المصدر: بلال قاسم محمد – قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص: ٧٢.

و للضرورة هناك عدة مؤشرات حديثة في قياس كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصادات الناشئة تشمل هذه المؤشرات[١٣]:

١. نسبة تغطية الاحتياطات للاستيرادات

إن من أهم المؤثرات لكفاية الاحتياطيات الدولية ولاسيما في البلدان الذي لا تعطي الحرية للانتقال رؤوس الأموال وفيه يكون الحجم الأمثل لهذه الاحتياطيات هو تغطية الاستيرادات من السلع والخدمات[١٤]، وتتمثل هذه النقطة بالآتي:

أ. نسبة الاحتياطيات إلى الاستيرادات R/SM في العراق ولعام ٢٠١٥:

كفاية الاحتياطيات = متوسط الاحتياطيات الدولية مع حساب وزارة المالية لعام ٢٠١٥

١٣. بلال قاسم محمد، قياس تأثير نافذة بيع العملة الأجنبية على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، (٢٠١٧)، ص: ٤٢.

14. Drummond, P., Mrema, A., Roudet, S, and Saito, M.(2009) ." Foreign Exchange Reserve Adepuacy in East African Community Countries" . IMF Research, p.5.

÷ المعدل الفصلي لقيمة الاستيرادات.

كفاية الاحتياطيات = ٦٣,١٢٢,٩١٦,٩٤٦,٣٣ ÷ ٣,٢٤٩,٨٣٣= ـَ ١٩ شهراً

كفاية الاحتياطيات = متوسط الاحتياطيات الدولية من دون حساب وزارة المالية لعام ٢٠١٥ ÷ المعدل الفصلي لقيمة الاستيرادات.

كفاية الاحتياطيات = ٥٨,٤٠٩,٦٨٠,٦٣٤,١٨ ÷ ٣,٢٤٩,٨٣٣= ١٧,٩٧٣ ـَ ١٨ شهراً.

ب. نسبة الاحتياطيات الدولية لمبيعات المركزي في النافذة R/AU.S

كفاية الاحتياطيات = متوسط الاحتياطيات الدولية مع حساب وزارة المالية ٢٠١٥ ÷ معدل المبيعات الشهرية من العملة الأجنبية ٢٠١٥.

كفاية الاحتياطيات = ٦٣,١٢٢,٩١٦,٩٤١,٣٣ ÷ ٣,٦٩١,٩٨٣,٣٣١

كفاية الاحتياطيات = ١٧,٠٩٧٢٩١٩٧ تقريباً ١٧ شهراً.

كفاية الاحتياطيات = متوسط الاحتياطيات الدولية من دون حساب وزارة المالية ٢٠١٥ ÷ معدل المبيعات الشهرية من العملة الأجنبية ٢٠١٥.

كفايةالاحتياطيات=٥٨,٤٠٩,٦٨٠,٦٣٤,١٥÷٣,٦٩١,٩٨٣,٣٣١=١٥,٨٢٠٠٦ تقريباً ١٦ شهراً.

٢. نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع

ومنه يكون الحجم الأمثل للاحتياطيات ٥ – ٢٠٪ من عرض النقود بالمفهوم الواسع، وهي نسبة مهمة لتعزيز الثقة بالعملة المحلية في حالة حدوث أزمة عملة ولاسيما في البلدان ذات

النظام المصرفي الضعيف.

كفاية الاحتياطيات = احتياطيات عام ٢٠١٥ ÷ عرض النقود الواسع ٢٠١٥

٠,٧٩٥٦٣٦٤٢٤٥ = ٧٣,٤١٢,٥٢٧,١٦٧ ÷ ٥٨٠,٤٠٩,٦٨٠,٦٣

= ٧٩٪ وإن هذه النسبة أكثر بكثير من الحجم الأمثل للموارد النقدية.

٣. نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل

وفية يكون الحجم الأمثل للاحتياطيات قيمة الالتزمات كافة من الديون الخارجية ولاثني عشر شهراً، وهي نسبة مهمة جداً في حالة توقف تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل[١٥]

كفاية الاحتياطيات = الاحتياطيات ٢٠١٥ ÷ رصيد الديون ٢٠١٤

= ٥٨,٤٠٩,٦٨٠,٦٣٤,١٥ ÷ ٥٧,٣٤٧٢= ١,٠١٨٣ تقريباً (١)

تم حصر الديون العراقية لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ عن طريق البنك المركزي العراقي في التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤.

وهذه المؤشرات تمثل مؤشرات للاقتصاد اذا ما انخفض عن الحد الآمن الذي يمكن للاقتصاد من مواجهة الصدمات الخارجية والدولية.

إن مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي هو المزاد (المضحك المبكي) الذي يخفي ذلك الصراع الأيديولوجي سواء بين مفاصل السياسة الاقتصادية نفسها أم بين رأس المال المالي الكلي (الخاص والعام)؛ إذ نجحت السياسة النقدية عن آليات بلوغ أهدافها في فرض الاستقرار على مستوى المعيشة عن طريق استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وهذا هو الشرط الذي

١٥. حسين عطوان مهوس، سعر الصرف للدينار ما بين الاحتياطيات ومتطلبات الاستقرار النقدي بالعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، (٢٠١٥)، ص: ٢٥.

يتطلب انسجاماً عالياً مع الرأسمالية المالية للقطاع الأهلي والملتحم تجارياً مع الخارج ومستودعاته المثيرة للجدل الذي أجج ثورة الصراع مع رأسمالية الدولة لتنتهي إلى صراع داخل مفاصل السياسة الاقتصادية نفسها وهي هروب من الاتهامات والهواجس تقوم على تجاهل العملة الرئيسية وهي علة توصيف النظام الاقتصادي في العراق وإشكالية النظام الريعي الذي تغلب عليه رأسمالية الدولة التي هي مصدر توليد ذلك الصراع وبوصلته؛ فآليات مزاد العملة الأجنبية في السياسة النقدية للبنك أهدافها من الاستقرار لا يَعدُو عن كونه أحد منظومات التعاطي مع رأس المال المالي الكلي وأجزائه وتراكماته بالدينار العراقي المنفق عبر الموازنة العامة التي تهيمن على ٦٠٪ كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي للعراق؛ لتصب في النهاية في مفاقص الرأسمالية المالية العراقية التي تأخذ مجراها خارج العراق سواء في تمويل التجارة الاستهلاكية أو لفض تراكماتها المالية مع أرباحها التجارية في تلك المستودعات الآمنة خارج الحدود كبؤر مالية مستقطبة للتراكم الرأسمالي العراقي.

والسؤال من هو المتهم؟ هل هي السياسة المالية (بوصلة النظام الاقتصادي الرأسمالي المالي الكلي بأدواته الضريبية)؟ أو مزاد العملة الأجنبية (كونه أداة السياسة النقدية التي تواجه قوة تلك الرأسمالية وتوفر لها حاضنة الاستقرار)؟ أما نتائج هذه التساؤلات فيمكن القول: إنها مجاهيل محيرة في دولاب الاقتصاد العراقي المبهم في تفاصيله وحركته وتوجهاته كاقتصاد قوي الاستهلاك، ضعيف التنمية[١٦].

بدأ العمل بالنافذة كمزاد علني للعملة منذ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٣، وإن عملية بيع العملة في النافذة تحكمها مجموعة من القوانين واللوائح الضرورية؛ لتنظيم عمل النافذة، وضمان تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها منها:

١. القسم السادس من قانون البنك المركزي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بعمليات السوق المفتوحة.

١٦. د. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، بيت الحكمة – بغداد، (٢٠١٣)، ص: ٢٠.

٢. الدستور العراقي المادة (٢٥) من الفرع الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، الباب الثاني الحقوق والحريات، الفصل الأول الحقوق وفيها: (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس حديثة بما يكفل استثمار كامل مواردها وتنويع مصادره هو تشجيع القطاع الخاص وتنميته) بما يكفل تفعيل قوانين (العرض والطلب) في تسيير الاقتصاد.

٣. المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي التي وافقت عليها الدول الأعضاء ومن ضمنها العراق، ومنها وجوب عدم القيود على بيع العملة الأجنبية وشرائها[١٧].

٤. قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤، وفيه إلزم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الكشف عن هوية العملاء عن طريق إجراء العمليات المالية أو فتح الحسابات الخاصة وإبلاغ المركزي بالمعاملات المشبوهة.

إن التلازم بين رأس مال المالي للدولة والأهلي مستمران ويناقشان دون بلوغ مرحلة الصراع التناحري، ولكن في ربيع من السلام والتناقض الحاد إلّا أن كشف الصراع وبيان مستوى حدته تعكسه مرآة مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي، وإذا كان الصراع داخل معسكر رأس المال العراقي يتم بصورة غير تناحرية حتى اللحظة، فلا بد من التعمق قليلاً في البحث عن انعكاسات ذلك الصراع وتناقضاته الأيدولوجية داخل مفاصل السياسة الاقتصادية العراقية نفسها.

إن فلسفة السياسة المالية هي مصدر الصراع وقوة توليد رأس المال المالي كونها تمتلك فلسفة هشة إزاء الموارد الأخرى الممولة للموازنة العامة من غير الريع النفطي. فالسياسة المالية بتحصيل ضريبة افتراضية أساسها ضريبة العائد على رأس المال (السالب) (Negative capital gain tax) لا تعني في مضمونها إعفاء عوائد رأس المال الخارج ومكافأته بالإعفاء الضريبي أو فرض ضريبة شكلية أو هزيلة كما يحدث في الوقت الحاضر.

١٧. د.علي العلاق، الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، (٢٠١٠)، ص: ٣.

وتعدُّ كلمة (سالب) هنا مسألة في غاية الخطورة تؤكد في جوهرها مكنونات الصراع الأيديولوجي بين مفاصل السياسة الاقتصادية ومحاورها المتناقضة (المالية، والتجارية، والنقدية) بمعنى أن المالية العامة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ تمنح الرأسمالية العراقية امتيازاً مزدوج المضمون؛ وهو الإعفاء المزدوج بحرية الانتقال والهجرة إلى المستودعات المالية الخارجية بعيداً عن تنمية فرص الاستثمار الوطنية؛ لتنتهي البلاد بحالة من التقاطع أو الاغتراب مع الاستثمار المحلي الحقيقي وسوق العمل العاطلة.

إن إطلاق تلميحات من المالية العامة إلى السياسة النقدية في محاولة إمكانية مشاركة المالية العامة باستخدام احتياطي البنك المركزي العراقي والاقتراض منه طالما أن الضريبة (السالبة) على عوائد رأس المال الأصلي لا يمكن تحويلها إلى ضريبة (موجبة) (مما يمثل عودة مجانية رأسمالية الدولة الريعية لاسترجاع عوائد النفط عن طريق اقتراضها من غطاء للعملة العراقية لتعبر عن منافسة حامية غير تناحرية بين رأسمالية الدولة الريعية ورأس المال المالي الأهلي الذي يسدد نقداً بالدينار العراقي دون اقتراض عضله للعملة الأجنبية من ذلك الغطاء)؛ وهنا تكمن صيرورات الصراع في حل مشكلة المالية العامة بتحولها إلى شكل آخر من أشكال فرض الضرائب السهلة التحصيل التي أطلقنا عليها مجازاً بـ (الهروب إلى الأمام) أي تحصيل ضريبة التضخم (inflation tax) السهلة التحصيل باقتطاع الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي على حساب الاستقرار السياسة النقدية وأهدافها، منوهين إلى أن ضريبة التضخم ستشكل المفارقة الجوهرية في لعبة الصراع داخل مفاصل السياسة الاقتصادية، حيث ستستبدل ضريبة عوائد رأس المال (السالبة) ضمن الهروب إلى الإمام بضريبة التضخم، فالأولى كان ينبغي أن تدفعها الرأسمالية المالية، في حين أن ضريبة التضخم التي تشكل أساسيات هدر الاستقرار سيدفعها الشعب العراقي، وبعدالة عالية تبتدئ بفقرائه قبل أغنيائه وهي الممارسة التي عرفها الشعب العراقي إبّان مرحلة الاقتصاد السياسي للحصار[١٨].

١٨. د. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، ص: ٢٦.

المطلب الثالث: بناء أنموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية

تلوذ الأمم بقارب الإصلاح بعد ما تثقل كاهلها رياح العبث والفساد وتخيم عليها مظاهر الضعف والهوان لكونه الأداة الحاسمة في اختصار التخلف الحضارين وإعادة هيكلة الاقتصاد، وتصحيح الاختلالات، والتشوهات التي من شأنها صناعة الاقتصاد وزرع الأمل في نفوس أبناء المجتمع.

إن مسألة الحاجة للإصلاح الاقتصادي في العراق ليست ظاهرة جزئية أو تجميلية كما ينظر إليها في عدد من دول العالم شبه المستقرة الأخرى، بل إنها تتعلق بالدور الحضاري والثقافي اللذين فقدهما العراق على التتابع خلال حقبة العقدين الأخيرين من تأريخه على وجه الخصوص فقد ضاعت المجهودات التأريخية والمعاصرة في بناء هذا البلد الحبيب ودوره المشع في الوسط الدولي، وراح يفكر من هم في سدة المسؤولية بكيفية إعادة العراق إلى عهد ما قبل الصناعة كل في طريقته الخاصة سمعاً وطاعة لما أملته الإرادة الدولية ليصبح للعراق قدر ومستقبل إلى الحد الذي دفع بالبلاد إلى المساهمة في توليد المخرجات السلبية لأهله، وبمقاييس المجتمع الدولي كانتهاك الحقوق وانعدام الأمن البشري. والفساد والأجور المجحفة وتقهقر الخدمات يأتي ذلك تردي مستوى التعليم والصحة وضعف الثقة بالانتخابات وتدني الشعور بوجود هدف في الحياة، فضلاً عن ويلات المحاصصة الطائفية والحزبية والديمقراطية المنفلتة.

وتكمن حاجة العراق في اندلاع ثورة فكرية في مجال الإصلاح تتم بمختلف القطاعات والأوساط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتمتع بولاء الجماهير ورضاهم لتتمكن من صياغة الخطاب الإصلاحي الذي يكون بمنزلة المنهجية التي تتصدى لسمات التخلف وفي مقدمتها قصور البيئة التشريعية لإدارة الاقتصاد؛ فقد وضعت قوانين من قبل حكومة الاحتلال تحت إشراف الحاكم الأمريكي المدني (بول بريمر) لتنظيم الحياة والنشاط الاقتصادي، كإقرار مبدأ المحاصصة دستورياً

وتشريعياً؛ الأمر الذي يؤكد استبعاد القواعد الإدارية القائمة على الشخص المناسب في المكان المناسب لقيادة المجتمع، وماكرّس النظرة الفئوية الضيقة لدى مكونات المجتمع والسعي لخدمة مجاميع محدودة دون النظر إلى المصلحة العامة والمنافع القومية العليا، وقد دفع ذلك إلى شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي بمختلف صور أهداف المجتمع وبمعدلات عالية ووتائر سريعة[١٩]؛ وهو ما ترجمه احتلال موقع العراق في بعض المؤشرات الدولية، حيث جاء بالترتيب (١٦١) في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في عام ٢٠١٥ الذي صنف العراق ضمن قائمة الدول العشر الأكثر فساداً، والترتيب (١٦١) في مؤشر سهولة أداء الأعمال من بين (١٨٩) دولة في عام ٢٠١٦، والترتيب (١٠٧) في مؤشر التحول الاقتصادي من بين (١٢٩) بلداً في عام ٢٠١٤.

جدول (٤)

ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥

ت	الدولة	الترتيب عالمياً	الرصيد
١	قطر	٢٢	٧١
٢	الإمارات المتحدة الأمريكية	٢٣	٧٠
٣	الأردن	٤٥	٥٣
٤	السعودية	٤٨	٥٢
٥	البحرين	٥٠	٥١
٦	الكويت	٥٥	٤٩
٧	عمان	٦٠	٤٥
٨	تونس	٧٦	٣٨
٩	الجزائر	٨٨	٣٦
١٠	مصر	٨٨	٣٦

١٩. د. علي مجيد حمادي، المصدر نفسه، ص: ٦٦.

١١	المغرب	٨٨	٣٦
١٢	جيبوتي	٩٩	٣٤
١٣	موريتانيا	١١٢	٣١
١٤	لبنان	١٢٣	٢٨
١٥	سوريا	١٥٤	١٨
١٦	اليمن	١٥٤	١٨
١٧	العراق	١٦١	١٦
١٨	ليبيا	١٦١	١٦
١٩	السودان	١٦٥	١٢
٢٠	الصومال	١٦٧	٨

Source: Transparancy International . Corruption Index. 2015. Berlin ,2016.

جدول (٥)

ترتيب الدول العربية في سهولة أداء إدارة الأعمال لعام ٢٠١٦

ت	الدولة	الترتيب عالمياً	الرصيد
١	الإمارات المتحدة الأمريكية	٣١	٧٥,١٠
٢	البحرين	٦٥	٦٦,٨١
٣	قطر	٦٨	٦٥,٩٧
٤	عمان	٧٠	٦٨,٤٠
٥	تونس	٧٤	٦٤,٨٨
٦	المغرب	٧٥	٦٤,٣١
٧	السعودية	٨٢	٦٣,١٧
٨	الكويت	١٠١	٦٠,١٧
٩	الأردن	١١٣	٥٧,٨٤
١٠	لبنان	١٢٣	٥٦,٣٩

١١	مصر	١٣١	٥٤,٤٣
١٢	السودان	١٥٩	٤٦,٩٧
١٣	العراق	١٦١	٤٦,٠٦
١٤	الجزائر	١٦٣	٤٤,٧٢
١٥	موريتانيا	١٦٨	٤٤,٧٤
١٦	اليمن	١٧٠	٤٤,٥٤
١٧	جيبوتي	١٧١	٤٤,٢٥
١٨	سوريا	١٧٥	٤٢,٥٦

Source: World Bank Group, Doing Business 2015,Mearuring Regalatory quality and Efficiency, 13 the Edition washing ton,Zoup.5

جدول (٦)

ترتيب الدول العربية في مؤشر التحول السياسي والاقتصادي عام ٢٠١٤

الدولة	مؤشر العام للتحول		مؤشر التحول السياسي		مؤشر التحول الاقتصادي	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
لبنان	٥١	٦,٠٠	٦١	٦,٠٠	٥١	٦,٠٠
الكويت	٥٣	٥,٩٦	٨١	٤,٧٠	٢٦	٧,٢١
تونس	٦٠	٥,٧٤	٦٤	٥,٨٠	٦٢	٥,٦٨
الأردن	٧٥	٥,٣٤	١٠٦	٣,٦٥	٣٠	٧,٠٤
عمان	٨١	٥,٠٩	٩٢	٤,١٠	٤٨	٦,٠٧
الامارات	٨٦	٤,٩١	١١٤	٣,٣٢	٣٨	٦,٥٠
السعودية	١٠١	٤,٣١	١٢٤	٢,٧٣	٥٣	٥,٨٩
العراق	١٠٧	٤,١٠	٩٢	٤,١٠	١٠٨	٤,٠٤
اليمن	١١٩	٣,٠٨	١١١	٣,٢٧	١٢١	٢,٨٩

السودان	١١٩	٣,٠٨	١٠٤	٣,٧٣	١٢٤	٢,٤٣
سوريا	١٢٦	٢,١٨	١٢٨	٢,٠٣	١٢٥	٢,٣٢
الصومال	١٢٩	١,٣٢	١٢٩	١,٤٢	١٢٩	١,٢١

Source: Bertelsmanng sefung. Cedl Trans formation Index.Bti 2014:political pla-nagement in International comparsibn, Berln, 2015

وعلى الرغم من ظهور أنموذج اقتصاد السوق وإشاعة المشاركة السياسية الديمقراطية في العراق بيد أن البلاد ابتعدت عن أنموذج الاستبداد الشرقي القائم على استحواذ السلطة السياسية المركزية على الفائض الاقتصادي، ومن الناحية النظرية على أقل تقدير والتحول صوب المشاركة السياسية وعدها وسيلة مهمة توظف من أجل استقرار المجتمع واستمرار تطوره بما يؤدي إلى إحداث تأثير بالغ في اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أن اتجاهات الفلسفة الاقتصادية السائدة وسلوكيات الإنفاق في الموازنات العامة للبلاد وطريقة التصرف بالموارد النفطية ما زالت تمثل أنموذجاً للدولة الريعية المركزية.

ولكن مشكلة الأنموذج الاقتصادي الريعي الديمقراطي العراقي (rental democratic economy) يعدُّ اليوم من أشد النماذج تناقضاً بين مسألة الكفاية ومسألة العدالة، حيث أضاع هذا الأنموذج أكثر من نصف عقد من التنمية لانشدادهِ إلى مسألة العدالة في التوزيع وميلانه المكثف لها على حساب الكفاية الإنتاجية بسبب الانعزال بين مفهوم اقتصاد السوق ومفهوم اقتصاد الحكومة ضمن أجندة اقتصادية ضعيفة التوصيف. إذ يلحظ تاريخياً أن النشاط الخاص العراقي قد تعايش على الاقتصاد المركزي في مراحل مختلفة طوال السنوات السبعين الماضية لكي يكون له دورٌ في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي بكفاءة نسبية، ويسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط؛ فالمعضلة الرئيسة ما زالت كما نوهنا في تركيب الأجندة الاقتصادية للنظام الاقتصادي الديمقراطي الريعي في العراق، حيث تتعايش على وهم أن القطاع الخاص واقتصاد السوق يمكن

أن يتولى أعباء التنمية طالما أن دولة الرفاهية (welfare state) تؤدي وظيفتها التوزيعية للموارد والإمكانات التي هي بقبضتها –الناجمة عن موارد النفط– تميل باستمرار إلى العدالة والشمول، في وقت ينتظر فيه القطاع الخاص دوراً للدولة لإضافة شيء إلى موارده الإنتاجية ليأخذ زمام المبادرة في الاستثمار والإنتاج الحقيقي، وعلى هذا الأساس نشأ نظاماً اقتصادياً بات يفتقر للتعاون والتلازم بين النشاط الاقتصادي الأهلي والنشاط الاقتصادي الحكومي ضمن الحركة الإنتاجية العامة للاقتصاد؛ وبهذا لم تتوافر رابطة تكاملية تستحق الذكر في تطوير النشاط الاقتصادي ورفع الكفاية الإنتاجية وتحريك عجلة اقتصاد السوق، وهي علاقة أشبه ما يسمى بالتمانع المشترك (mutual exclusive)[٢٠].

يوفر الوصولُ إلى اللعبة التعاونية بين تدخل الدولة وتدخل الأفراد والمنظمة في بناء أنموذج اقتصادي سياسي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق العدالةَ والكفايةَ في آن واحد، ولا بد أن يكون أنموذجاً مركنتالياً (تجارياً) جديداً ليس وضعياً ولا معياراً مغلقاً بإطار وضعي، وهو أنموذج يتناسب مع الظروف الموضوعية للدولة الريعية وتكون الحكومة في قوه مالكة مساهمة، وقوة رقابة الداخلية في آن واحد، ويكون الفرد والمنظمة بالمقابل مالكاً وشريكاً ومتدخلاً ومراقباً للحكومة عبر الصوت الانتخابي وعلى وفق قواعد السلوك الاجتماعية التي تشكل بموجبها قوانين البلاد للوصول إلى اللعبة التعاونية التي تحقق عندها النتيجتين التوازنيتين الآتيتين[٢١]:

الأولى: بلوغ نقطة توازنية هي الكفاية الإنتاجية والعدالة في توزيع الدخل.

والثانية: بلوغ نقطة التوازنية في الاقتصاد السياسي قوامها التحول من إشكالات المركزية كافة إلى السوق الديمقراطية أو الاقتصاد السياسي للديمقراطية، وهذه النقطة تتوافق مع النقطة الأولى في

٢٠. د. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، ص: ٦٢.
٢١. د.مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى الديمقراطية في السوق، بيت الحكمة، بغداد، (٢٠١٠)، ص: ١٥.

اقتصاد انتقالي شديد الريعية.

إن الشراكة في الدول الريعية هي الأسلوب الواقعي التحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق وضع ريع النفط والإيرادات العامة في عملية الاستثمار الحقيقي (الاقتصاد الحر)، وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغير واقعه الهش عن طريق توليد زخم من الشركات الاستثمارية وشركات الإنتاج المساهمة الخالقة للسوق، والمعظمة للرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، وتقوية فرص الإنتاج والاستخدام في سوق العمل المنتظمة وكفالة الفرد بقوة المجتمع التعاوني القائم عليها وبمشتركاته كافة [٢٢].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن دالة الرفاهية الاجتماعية في اقتصاد العراق الريعي والمتحول نحو اقتصاد السوق باتت في أمس الحاجة إلى إعادة توصيفها مجدداً في إطار رؤية سياسية اقتصادية تؤدي إلى توليد نظام اقتصادي عراقي جديد تحولت فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية إلى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة توفر الكفاية والعدالة من خلال إطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة يسهم في بناء التنمية عبر رؤية جديدة للمشاركة المجتمعية التي تقود إلى صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق تؤدي الدولة فيها وظيفة المساهم والمؤازر والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج، وعبر هذه الآلية ستوظف موارد البلاد الريعية توظيفاً منتجاً مولداً للعدالة ومعظماً للإنتاجية بدلاً من الانغماس في الاستهلاك المفضي إلى إشاعة الركود والبطالة، آخذين بالحسبان أهمية إدارة جانب من عوائد النفط عبر صناديق للثروة السيادية، وقدرات دعم عالية في توليد دخل إضافي يمثل حق الجيل القادم بالتمتع بثمار الثروة النفطية الحاضرة لكونها مورداً ناضباً ويحقق في الوقت نفسه استمرار فكرة التوازن بين العدالة والكفاية للجيل القادم وليس الجيل الحالي فحسب[٢٣].

٢٢. د. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، ص: ٢٠٣.
٢٣. د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى الديمقراطية في السوق، ص: ٢٨.

الاستنتاجات:

١. شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولاً نحو اقتصاد السوق، وهي المهمة الأولى التي عمل عليها أصحاب التغيير وشرع لها العديد من القوانين والبرامج واتخذت التدابير والإجراءات في العديد من المجالات، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، وسارت العملية عشوائياً ومن دون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة؛ مما أسفر عن ثلاثية الفشل الاقتصادي المتمثلة بالفقر والبطالة والفساد.

٢. تعدُّ مشكلة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من التحديات الجديدة في ظل استقلالية السلطة النقدية الذي منحه قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ومحاولته لتنفيذ سياسته على وفق هذا الاستقلال، فيما ترى السياسة المالية المتمثلة في وزارة المالية أن لأهدافها الأولويةَ كونُها تمسُّ الواقعَ الاجتماعي، وتوفر الاحتياجات العامة للمجتمع؛ لذا تنتهج سياسة توسعية معاكسة لتوجيهات السياسة النقدية تدعو لحصر الكتلة النقدية كمرحلة أساسية لخفض وتائر التضخم.

٣. مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي هو المزاد (المضحك المبكي) الذي يخفي زمن الصراع الأيديولوجي سواء أبين مفاصل السياسة الاقتصادية نفسها أم رأس المال الكلي الخاص والعام، إذ تبحث السياسة النقدية عن آليات بلوغ أهدافها في فرض الاستقرار وعلى مستوى المعيشة عن طريق سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، فآليات مزاد العملة الأجنبية هو مرتكز السياسة النقدية لبلوغ أهدافها في الاستقرار، ونرى محاولة المالية العامة في إمكانية مشاركة السياسة النقدية باستخدام احتياطي البنك المركزي العراقي والاقتراض منه التي تمثل صيرورة الصراع القائم بين السياستين.

٤. أمست الحاجة للإصلاح الاقتصادي في العراق كبيرة حيث تلوذ الأمم بقارب الإصلاح بعد ما تثقل كاهلها رياح العبث والفساد، وتخيم عليها مظاهر الضعف والهوان كونه الأداة الحاسمة في اختصار التخلف الحضاري وإعاده هيكلة الاقتصاد وتصحيح الاختلال والتشوهات التي من شأنها صناعة الاقتصاد وزرع الأمل في نفوس أبناء المجتمع.

التوصيات:

١. الاقتصاد العراقي هو بين خيارين: إما الاستمرار بالسلوك الريعي الاستهلاكي الحالي والتمتع بعوائد النفط وتدهور التنمية واستنزاف مستقبل البلاد الاقتصادي، وإما تصحيح المسار الإنمائي للبلاد كحصر عوائد النفط ولاسيما الاستثمارات الجديدة منها وبنسب مرتفعة لا تقل عن ٧٥٪ لمصلحة الموازنة الاستثمارية؛ شريطة توافر حسن التنفيذ والأداء الصحيحين.

٢. إن الحاجة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في العراق لم تعد ظاهرة جزئية أو تجميلية، بل إنها تتعلق بالدور الحضاري والثقافي الذي فقده العراق وإعادته إلى حقبة ما قبل الصناعة بتضافر الجهود الدولية والمحلية المدروسة، فضلاً عن حتمية انبثاق نخبة مؤمنة بتطوير العراق وراعية حالة التخلف الحاد الذي يعيشة، ومدركة للوسائل والسبل الكفيلة بإصلاح هذة الحالة، وقادرة على نقل أفكارها الإصلاحية إلى القاعدة الواسعة من أبناء المجتمع؛ لضمان التشارك والولاء في الخطاب الإصلاحي.

٣. بناء أنموذج اقتصادي سياسي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق يوفر العدالة والكفاية في آن واحد؛ من خلال التعاون بين تدخل الدولة وتدخل الأفراد والمنظمة، وهو أنموذج يتناسب مع الظروف الموضوعية للدولة الريعية، وتكون الحكومة فية قوة مالكة مساهمة، وقوة رقابية تدخلية في آن واحد، ويكون الفرد والمنظمة بالمقابل مالكاً وشريكاً ومتدخلاً ومراقباً للحكومة عبر الصوت الانتخابي، وعلى وفق قواعد السلوك الاجتماعية التي تشكل بموجبها قوانيين البلاد للوصول إلى اللعبة التعاونية التي تحقق عندها النتائج التوازنية الآتية:

أ. بلوغ النقطة التوازنية هي الكفاية الإنتاجية والعدالة في توزيع الدخل.

ب. بلوغ نقطة التوازنية في الاقتصاد السياسي قوامها التحول من إشكالات المركزية كافة إلى السوق الديمقراطية أو الاقتصاد السياسي للديمقراطية التي تتوافق مع النقطة الأولى في اقتصاد انتقالي شديد الريعية.

٤. للقيام بتحولات اقتصادية حقيقية وليكتب لها النجاح لا بد من إرادة وطنية حقيقية تشعر بالمواطنة، والعمل من أجل الوطن بضمير حي ومخلص يتجنب كل ما هو فئوي وطائفي وحزبي، ولا يعمل إلا لمصلحة الوطن والمجتمع.

٥. إن إعادة توصيف دالة الرفاهية الاجتماعية في اقتصاد العراق الريعي، والمتحول نحو اقتصاد السوق باتت في أمس الحاجة إلى إعادة توصيفها مجدداً في إطار رؤية سياسية اقتصادية تؤدي إلى توليد نظام اقتصادي عراقي جديد تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية إلى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة توفر الكفاية والعدالة من خلال إطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة يسهم في بناء التنمية، وعبر رؤية جديدة للمشاركة المجتمعية التي تقود إلى صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق، وتؤدي الدولة فيها وظيفة المساهم والمؤازر والمتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج.

٦. اعتماد جانب من عوائد النفط عبر صناديق الثروة السيادية دعم قدرات عالية في توليد دخل إضافي يمثل حق الجيل القادم بالتمتع بثمار الثروة النفطية الحاضرة لكونها مورداً ناضباً ويحقق في الوقت نفسه استمرار فكرة التوازن بين العدالة والكفاية للجيل القادم وليس الجيل الحالي فحسب.

٧. العمل على توافق السياستين النقدية والمالية، وعدم تعارض سياساتها بما يحقق استهداف التضخم والبطالة، ويتطلب من السياسة النقدية الحذر من مبيعات تهريب العملة إلى الخارج عبر مزادات العملة، وعدم مراقبة التمويل الخارجي ولا بدَّ من استخدام آليات لها القدرة على معرفة مسار العملة وطريقة استخدامها عبر التحويلات إلى الخارج وأسباب وصولها من الخارج إلى الداخل.

٨. محاربة الفساد الإداري والمالي بكل قوه وحزم فهو الآفة الحقيقية التي تأكل كل بذره تطور وتقدم ممكن أن يتحقق فكل التخصيصات والإنفاق المخطط التي تعد لإنجاز المشاريع وتحسين الخدمات تصبح فاقدة للفائدة بوجود الفساد الإداري والمالي، فبسببه يتم هدر الأموال وضياعها

وإنجاز المشاريع بتكاليف باهظة جداً. وإن المشاريع المقامة لن تكون ذات كفاءة وقدرة على الإنتاج، ولا تقدم الخدمة كما يجب؛ وفي ذلك خفض لكفاءة الإنتاج والإنتاجية مع استهلاك تلك المشاريع غير المخطط لها في وقت مبكر؛ إذ يعني احتياج تكاليف إضافية لصيانتها، أو لإعاده بناء غيرها، أو لعدم قدرتها على إنجاز ما يطلب منها.

مصادر البحث

– أحمد عبد الله سلمان، الصندوق والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو، العراق حالة دراسية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعه بغداد (٢٠٠٩).

– أديب قاسم شندي وأحمد عبد الله سلمان، الاقتصاد العراقي وسياسات التحول نحو اقتصاد السوق، المؤتمر الوطني الأول المؤتمر العلمي العاشر، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩–٢٠ أيار ٢٠١٠.

– أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين؟ دار المواهب للطباعة، النجف الأشرف، (٢٠١١).

– بلال قاسم محمد، قياس تأثير نافذة بيع العملة الأجنبية على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كليه الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، (٢٠١٧).

– حسين عطوان مهوس، سعر الصرف للدينار ما بين الاحتياطيات ومتطلبات الاستقرار النقدي بالعراق للمدة (١٩٩٠–٢٠١١)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد، (٢٠١٥).

– صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (الطبعة العربية)، واشنطن، (٢٠٠٩).

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (٢٠١٥).

– صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، (٢٠١٥).

– عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف المركزية، جامعة العلاقات الدولية، عمان.

– علي العلاق، الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، (٢٠١٠).

– علي مجيد الحمادي، نظرة في منهجيه الإصلاح الاقتصادي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث – الإصلاح منطلق التنمية وإعادة بناء العراق، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب ٢٠١٧/٣/٣٠.

– كامل علاوي كاظم، إصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية – جدل السياسة والاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث – الإصلاح منطلق التنمية وإعاده بناء العراق، جامعة البصرة، كليه الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب ٢٠١٧/٣/٣٠.

– كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث – الإصلاح منطلق التنمية وإعادة بناء العراق، جامعة البصرة، كليه الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب، ٢٠١٧/٣/٣٠.

– مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، بيت الحكمة – بغداد، (٢٠١٣).

– مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ

على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، (٢٠١٢).

- مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى الديمقراطية في السوق، بيت الحكمة، بغداد، (٢٠١٠).

- Bertelsmann, Stifung. Cedi. Transformation Index BTI 2014,Politl-cal management m international comparsion. Berlin ,2015.

- Drummond, P., Mrema, A., Roudet, S, and Saito, M.(2009) ." Foreign Exchange Reserve Adepuacy in East African Community Countries" . IMF Research.

- Transparancy International . Corruption Index. 2015. Berlin ,2016.

- World Bank Group, Doing Business.2016, Measuring Regulatory quality and Efficiency.13 The Edition Washington 2015.

إشكالية التنويع الاقتصادي في العراق:
الممكنات والفرص المتاحة

أ.د. كريم سالم حسين الغالبي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

يُعدُّ التنويع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة وينصرف نحو دراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي وقد أوضحت الدراسة أن الاقتصاد العراقي اقتصادٌ ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبياً على القطاع النفطي، فيما تشكل القطاعات الإنتاجية نسب ضئيلةً في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي. وأثبتت الدراسة أيضاً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية والإنفاق الحكومي في العراق، مع وجود علاقة سببية ثنائية الأتجاه بينهما، تضمنت الدراسة عدة استراتيجيات مقترحة وسياسات تنموية ممكنة تقوم على أساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد إلى حالة التنويع الاقتصادي .

abstract

Economic diversification is one of the most important fundamentals of sustainable development, and it goes on to study the possibilities of reducing the dependence of the rent countries on the sole supplier in its economic activity. The study showed that the Iraqi economy is a relatively high rent economy based on the oil sector. Which has been reflected in the lack of economic diversification, and the study has shown a long-term balance between economic growth in non-oil sectors and government spending in Iraq with a causal relationship between them, the study included several strategic Proposed policies and development policies based on transformation from the rental nature of the economy to the state of economic diversification.

المقدمة:

أثار التدهور الكبير في أسعار النفط الخام في السوق العالمية في الآونة الأخيرة مخاوف الاقتصادات النفطية –ولاسيما الريعية منها– أن تقترب من حافة الانهيار والإفلاس كونها ربطت مصير اقتصادياتها بمورد واحد، وجاءت المخاوف أكثر حدة في الاقتصادات التي اعتمدت النفط مورداً وحيداً لموازناتها السنوية ومصدراً أساسياً من المصادر المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

لهذا فقد سعت العديد من هذه الدول بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات في عملية التنمية المستدامة.

ويعدُّ التنويع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة، وينصرف نحو دراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي؛ فمن هذا المنطلق يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على ممكنات التنويع الاقتصادي في العراق وعلاقته بالإنفاق الحكومي، والفرص المتاحة وإمكانية الاستفادة منها.

إشكالية البحث: إن خطورة الاعتماد على مورد رئيس للدخل وارتباط هذا المورد بالأسواق العالمية للنفط وما يجري من تقلبات حادة بين الحين والآخر، أثّر على النمو والاستقرار الاقتصادي؛ لذا فإن العمل على تنويع مصادر الدخل بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط يمثل تحدياً كبيراً؛ وهنا تكمن الإشكالية في قدرة البلد على إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل، وبيان مدى إمكانية تنمية القدرات البديلة، والانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية موضوعة التنويع الاقتصادي الذي بات يشكل أهم التحديات التنمية المستدامة وأكثرها حضوراً اليوم، فالتنويع مهمة صعبة للبلدان الريعية، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مرِّ التأريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي، وهذا البحث ينصرف نحو تقويم هذه السياسة وبيان أهم الممكنات المشتركة والفرص المتاحة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

١. إشكالية الاقتصاد العراقي وإمكانية التنويع الاقتصادي تجاه تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها.

٢. تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في العراق واتجاهاتها.

٣. رصد القطاعات الممكنة ووضع البدائل المتاحة لسياسة تنويع واضحة وشاملة.

هيكلية البحث: بغية تحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه على المحاور الآتية:

- **المقدمة**
- **المحور الأول:** التنويع الاقتصادي .. المفهوم والأبعاد.
- **المحور الثاني:** الاقتصاد العراقي .. الممكنات والتحديات.
- **المحور الثالث:** العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي.
- **المحور الرابع:** الاستراتيجيات المقترحة .. والبدائل المتاحة.
- **الاستنتاجات والتوصيات**

المحور الأول: التنويع الاقتصادي المفهوم والأبعاد

١.مفهوم التنويع الاقتصادي (Concept of economic diversification):

استعمل الأدب التنموي مصطلح التنويع (**Diversification**) كونه يعبّر عن مستوى توزيع النشاط الاقتصادي عبر مجموعة من القطاعات، وهو في هذا الإطار اقتصاد متنوع ومثالي، لديه مستويات متساوية نسبياً للنشاط في المجالات كافة[١]. ويُعَّرف التنويع الاقتصادي بأنه تنويع الهياكل الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل؛ الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد[٢]، ويعرف التنويع الاقتصادي أيضاً بأنه مجموعة من السياسات التي تهدف إلى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية ولاسيما تلك السلع التي تتعرض إلى الكثير من التقلبات في مستوى الأسعار، وتشكل صدمات حقيقية للاقتصاد، ولاسيما في البلدان الريعية؛ مما يجعل من المحتم على هذه البلدان اعتماد استراتيجيات التنويع[٣].

وينظر للتنويع الاقتصادي على أنه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه، على أن يكون هذا الانخفاض غير ناجم من تخفيض الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منه، وإنما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية[٤].

---

1. Tohn , E. Wagner , A measure of Economic Diversity ; An Input-output Approach , research Economist , September , 1993 , p.4.

٢ . أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص:٧.

3. Hridt , Martin , "Economic diversification in GCC Countries past record and future trend , 2013 , p4.5.

٤. مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم للندوة العلمية «دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية»، معهد التقدم والسياسات الإنمائية، اتحاد رجال الأعمال، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص: ٢.

فالتنويع الاقتصادي عمليةٌ الغرض منها الانتقال من اقتصاد قائم على مصدر أحادي يتأثر باستمرار بالعوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية إلى اقتصاد ذي مصادر متنوعة ومتعددة من خلال اتباع مجموعة مناسبة من السياسات والآليات التي تتفق وأبعاد التنويع واستراتيجيته.

ويعرف بالنسبة للاقتصادات النفطية على أنه الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط وذلك بإيجاد اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، وذلك يعني ضمناً تقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في الاقتصاد وذلك بتعزيز نمو القطاع الخاص[٥].

وبنحوٍ عام فإن التنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً[٦]، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى.

ونظراً لأهمية موضوعة التنويع الاقتصادي في البلدان النامية ولاسيما الريعية منها التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها واقتصادها، كونها ربطت مصير اقتصادياتها بمورد واحد، وجاءت المخاوف أكثر حدة، بل اقترب بعضها من حالة الانهيار والإفلاس بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤؛ لهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في

٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص:٢.

6. Stephen M. Kapunda , Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana , Sural of African studies , vol.(17) . 2003 , No.2 . page 51.

الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين فاعلية هذه القطاعات ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية[٧]؛ وعليه فالتنويع هو هدف ضروري تسعى إلى تحقيقه معظم الدول كونه يحصن الاقتصاد، ويعطيه المرونة للتكيف مع مختلف الظروف، ويؤدي إلى رفع القيمة المضافة المحلية، ويساهم في خلق فرص عمل متنوعة؛ وبالتالي تقليص معدل البطالة [٨]، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يكون أكثر مرونة للأحداث والتطورات الخارجية، وهو وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج ألا وهو الاستقرار والنمو، لذا فإن التنويع يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان.

٢. مبررات التنويع الاقتصادي (Justifications For economic diversification)

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً ذا أهمية كبيرة، كونه يمثل الدعامة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة وباتجاه تحقيق أهدافها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللتنويع الاقتصادي العديد من المبررات أهمها[٩] :

تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض ولاسيما الوقود الأحفوري بكونها موارد ناضبة؛ وهذا يستوجب وجود قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج، وبخلاف ذلك سوف ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي ولاسيما مع استنفاذ هذا المورد الناضب أو تعرض أسعاره للهبوط في الاسواق العالمية كما حصل في عام ٢٠١٤ .

إن التنويع الاقتصادي ذو أثر فعال في محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي وعادةً ما تشهد البلدان النفطية بعد نمو صادراتها تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار معدلات النمو في مرحلة

٧. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة المجلد الثامن، العدد (٣١) ، ٢٠١٤، ص:٥٦.

8. Mustafa babiker , Economic Divers fication in GCC prospects and challenges , Arab planning instate , Kuwait , 2004 , p9.

٩. حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، ٢٠١٦ ، متاح على الرابط الإلكتروني:
Http://www.qanon302.net/articles/2016/10/21/90321

ما بعد الطفرة النفطية؛ مما يؤدي إلى حالة من الركود وانخفاض إيراداتها؛ لذا فإن التنويع الاقتصادي يقلل من حدوث هذه الاختلالات، والحد من المخاطر، وحالة اللا يقين الذي يكون فيه الاقتصاد من جراء اعتماده على إنتاج سلعة واحدة وتصديرها، وله ميزتان مهمتان هما:

أ. إن التنويع الاقتصادي يحصن الاقتصاد من الصدمات الخارجية والداخلية وتقلبات النمو إذ لوحظ أن ٥٠٪ من التقلبات التي تواجه البلدان النامية كان سببها أنها ركزت في القطاعات الأكثر عرضة لهذه الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديهم بنية اقتصادية أكثر تنوعاً الأمر الذي يعطيها المرونة للتكييف مع مختلف الظروف.

ب. يساهم التنويع الاقتصادي في ترسيخ العلاقات التبادلية فيما بين القطاعات الإنتاجية (الروابط الأمامية والخلفية)؛ الأمر الذي يترتب عليه العديد من المزايا والآثار الخارجية في الإنتاج التي تعكس في زيادة النمو الاقتصادي .

١. معايير التنويع الاقتصادي:

هناك مجموعة من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها قياس درجة التنويع، بمعنى هل هي اقتصادات متنوعة أم اقتصادات أحادية الجانب، ويمكن التعرف على بعض منها[١٠]:

أ. الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يستدل على هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بتحليل ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية، أم عبر نطاق ضيق منها، ويحدد نسبة التركيز وعلاقته العكسية مع حاصل التنويع.

ب. تطور نسبة تنوّع الصادرات: يعكس هذا المعيار الوضع الاقتصادي للبلد ودرجة التنويع

١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكو)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مصدر سابق، ص:١٢.

الاقتصادي التي يتمتع بها، فكلما كانت صادرات البلد لا ترتكز إلى سلعة واحدة وإنما على عدد من المنتجات السلعية المتنوعة كان دلالة على تنوع الاقتصاد وبالعكس.

ج. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية: تعدُّ من المعايير المهمة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة التي تعكس درجة معينة من التنوع الاقتصادي، فإذا كانت نسب التوزيع متوازنة وملائمة فيما بين القطاعات يؤثر ذلك بطبيعة الحال على درجة التنويع الاقتصادي ومستواه[١١]؛ فعادة ما نلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون عالية في البلدان النامية، على الرغم من انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا دليل على انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع وعلى العكس مثلاً في القطاع النفطي يساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض واضح في إسهام الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات.

د. الأهمية النسبية للقطاع العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت: وهو من المعايير المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي، فكلما زادت نسبة اسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل ذلك على التنويع الكبير في الاقتصاد وبالعكس.

هـ. تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة: يُعدّ من المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي هو تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من الإيرادات العالمة فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنويع والعكس حينما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للدولة.

١١. عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم، نماذج تنموية لافتة، ط١، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص:١٠-١١.

المحور الثاني: الاقتصاد العراقي: الممكنات والتحديات

أولاً: طبيعة الاقتصاد العراقي

واجه الاقتصاد العراقي صدمات وأزمات عديدة طيلة العقود الثلاثة الأخيرة ولم يكن لديه من القدرة لمواجهة تلك الصدمات والأزمات، على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، كرست مفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز، يعتمد بنحوٍ شبه مطلق على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة أو أن يصبح الإنفاق الحكومي محدداً رئيساً لمسارات التنمية، وهذا أن دل على شيء، فإنه يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد العراقي[١٢]، لذا لا بدَّ من تحليل مسار هذه الاختلالات وتشخيصها من دون ذكر مسبباتها، وعلى النحو الآتي:

١. **اختلال هيكل الناتج:** يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الإنتاجي، وذلك لهيمنة القطاع النفطي في تكوين أو تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل هذا القطاع نسبة لا تقل عن (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، في حين جاءت مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى متندية جداً، فقد ساهم القطاع الزراعي بواقع ٤,٨٪ من الناتج في حين كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بحدود (٢,٣٪)؛ وهذا بالتأكيد يعود إلى غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والإدارة الكفء لتطوير وتنمية هذه القطاعات ذات الأهمية الفائقة. أما بالنسبة للقطاعات التوزيعية (التجارة والنقل والتحويل والتأمين) فقد ساهمت بحدود ٢٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) في حين كانت مساهمة القطاعات الخدمة (الإسكان والمرافق والخدمات الحكومية) بحدود ١٤,١٪ للمدة نفسها كما هو مبين بالجدول رقم (١):

١٢. إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (مجموعة مؤلفين)، مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص:٤٠.

جدول (١)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

القطاع البيان	قطاع الزراعة	قطاع التعدين	الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والماء	قطاع البناء والتشييد	قطاع النقل والمواصلات	قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	قطاع المال والتأمين	قطاع الخدمات الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي GDP
متوسط ٢٠٠٣-٢٠١٥	٪٤,٨	٪٥٠,١	٪٢,٣	٪١,٦	٪٦,٨	٪٥,٩	٪٧,٣	٪٧,١	٪١٤.١	٪١٠٠

المصدر : صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥، ص:٣٨٧.

صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥، العدد (٣٤) ص: ٣٦.

وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي ما زال أمامه طريق طويل كي يتمكن من تصحيح هذا الاختلال في ظل غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، وعدم كفاءة الإدارة، والافتقار إلى آليات عمل منهجية ومخطط لها جيداً.

٢. اختلال هيكل الموازنة: تشير البيانات إلى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية التي باتت تشكل نسبة عالية جداً تفوق (٩٧٪) من الإيرادات العامة كمتوسط للمدة (٢٠١١ - ٢٠١٤)[١٣]، في حين لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ٣٪ للمدة نفسها، وإن هيمنة قطاع النفط على الإيرادات الأخرى من مؤسسات الدولة، أحدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب وجعلها منها عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما حصل فعلاً في نهاية عام ٢٠١٤.

١٣. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٥ ، ص:٤٥٠.

جدول (٢)

اتجاهات تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥

السنوات / البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	معدل النمو المركب
GDP مليار دينار	٥٣٢٣٥	٧٣٥٣٤	٩٥٥٨٨	١١١٤٥٦	١٥٧٠٢٦	١٣٠٦٤٣	١٦٢٠٦٤	٢١٧٣٢٧	٢٥٤٢٢٥	٢٧١٠٩١	٢٦٠٦١٠	١٩٦٨٢٠	١٢٠٦
الإنفاق العام	٣٢١١٧	٢٦٣٧٥	٣٨٨٠٦	٣٩٠٣١	٥٩٤٠٣	٥٢٥٦٧	٦٤٣٥١	٦٩٦٣٩	٩٠٣٧٤	١٠٦٨٧٣	٨٣٥٥٦	١١٩٤٦٢	١٢٣
مؤشر الاتجاه العام	٪٦٠	٪٣٥	٪٤٠	٪٣٥	٪٣٧	٪٤٠	٪٣٩	٪٣٢	٪٣٥	٪٣٩	٪٣٢	٪٦٠	

المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية الإحصائية (CBIESD) على الموقع الإلكتروني www.cbi-iq
وزارة المالية قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ على الموقع www.mof.gov.iq

يشير الجدول (٢) إلى ارتفاع الإنفاق العام من (٣٢١١٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (١١٩٤٦٢) مليار دينار عام ٢٠١٥ ، وبمعدل نمو مركب قدره (١٢,٧٪). في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره (١٢,٦٪) للمدة نفسها.

أما ما يخصُّ مؤشر الاتجاه العام للإنفاق العام (نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) الذي يهدف إلى معرفة حجم اتجاهات السياسة الإنفاقية للحكومة ومسارها التدخلي في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ (٤٠,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) وهي نسبة مرتفعة تفوق نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية والبالغة (٣٣,٥)[١٤].

١٤. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥، ص:٤٥٤.

أما من ناحية مكونات الإنفاق العام فنجد أن النفقات التشغيلية تشكل نسبة عالية من الإنفاق العام بلغت (٦٨,٩٪) كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، في حين شكل الإنفاق الاستثماري (٣١,١٪) للمدة نفسها؛ وهذا يؤشر حالةً من الاختلال الهيكلي في الإنفاق العام ولاسيما أن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة إلى زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري؛ لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات التضخم، وتحقيق حالة الرفاهية الاجتماعية من خلال محاربة الفقر والبطالة.

٣. اختلال هيكل التجارة الخارجية:

يُستدل من الأرقام والمؤشرات الخاصة بهيكل الميزان التجاري للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم التنوع الاقتصادي وأصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية وبنسبة تفوق (٩٨٪) من إجمالي الصادرات للمدة المذكورة، ولا تشكل الصادرات الزراعية والصناعية شيئاً يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات؛ مما يؤشر إلى خلل واضح في هيكل الصادرات؛ وهذا ما عرّض الاقتصاد إلى صدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية انعكست بنحوٍ مباشر على انخفاض الدخل القومي، ومستويات الإنتاج والتشغيل، أما مايخصُّ الواردات فقد هيمن استيراد السلع الاستهلاكية على هيكل الواردات نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق بعد التحسن الملحوظ في دخل الفرد وضآلة حجم الانتاج المحلي من السلع، ولاسيما الغذائية، وقد سجل الميزان السلعي (عدا النفط) عجزاً مستمر بلغ في عام ٢٠١٣ (٢٨١١٤,٦) مليون دينار، وبنسبة نمو قدرها (٤٩,٣)٪ عن العجز المتحقق في عام ٢٠١٢ [١٥] ويبدو أنه لا وجود لسياسة تجارية محكمة وفاعلة تأخذ على عاتقها تنمية قطاع التصدير والنهوض بالاقتصاد والحد من سياسة الإغراق السلعي التي يتعرض لها الاقتصاد وحماية المنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة المماثلة.

١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق في عيوننا، بغداد، ٢٠١٥، ص:٤٠.

يضاف إلى هذه الاختلالات في الاقتصاد العراقي حالة الفساد المالي والإداري الذي بات يشكّل ظاهرة خطيرة تتزايد باستمرار في أغلب مؤسسات الدولة، الذي ساهم في هدر المال العام وتقليل إيرادات الخزينة، ويعيق الاستثمار كونه يخفض العائد عليه، ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادية في البلد[١٦]، وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فهو يقوض التنمية ويشوهها، ويمثل تهديداً للأمن الوطني.

وفي هذا الصدد يمكن القول: ما لم يتم على الفساد المالي والإداري أو الحد منه في ظل بيئة سياسية مستقرة وآمنة، فلا أمل للعراق من أن ينهض وينتعش اقتصادياً حتى لو أنفق سنوياً مئات المليارات من الدولارات.

ثانياً: التحديات:

١. انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي: إن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل (GDP) تدنياً واضحاً في عام (٢٠١٤)، إذْ بلغ (٢٦٠٦١٠) مليار دينار بعد أن كان (٢٧١٠٩١) مليار دينار عام (٢٠١٣)، وبمعدل نمو سالب بلغ (٣,٨-٪)، أما في عام ٢٠١٥ فقد بلغ (١٩٦٨٢٠) مليار دينار وبنسبة تغيير سنوي بلغت (٢٤,٤١-٪) ويتوقع أن يكون هناك هبوط حاد في معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٦، وهذا يعدُّ أحد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي كونه أحد المقاييس التي يقوّم الأداء التنموي على أساسها، وبالتأكيد سوف ينعكس ذلك سلباً على متوسط دخل الفرد من الدخل القومي؛ إذ يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره العراق[١٧].

١٦. مدحت كاظم القريشي، الفساد المالي والإداري والمالي (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، بحث منشور على شبكة الاقتصادين العراقيين، ٢٠١٢.

١٧. حيدر حسين آل طعمة، انهيار أسعار النفط وتداعياته، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.mustaqila.com

٢.العجز المتنامي في الموازنة العامة: تفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة في السنوات الأخيرة، متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولاسيما أن أكثر من ٩٣٪ من الموازنة تعتمد على الإيرادات النفطية فقد بلغ العجز المتحقق (٢١) مليار دولار في عام ٢٠١٥ على الرغم من ضغط النفقات العامة، في حين بلغ العجز النقدي المخطط في الموازنة العامة لسنوات ٢٠١٦ بـ(٢٤) تريليون دينار، أي ما يعادل (٢٢) مليار دولار على افتراض أن سعر البرميل (٤٥) دولاراً وبواقع تصدير (٣,٦) مليون برميل يومياً، وهذا خلاف الواقع ومن المتوقع مضاعفة هذا العجز ليصل إلى (٤٠-٤٥) مليار دولار؛ وبالتالي من الصعوبة إمكانية تغطية هذا العجز، بل إن محاولات الحكومة لتغطية هذا العجز هي جزء من تعقيد المشكلة وتفاقماتها، ومما يفاقم العجز في الموازنة زيادة الإنفاق العسكري وغيره من النفقات المرتبطة به لمواجهته تنظيم داعش الإرهابي إذْ شكل هذا الإنفاق أكثر من ٢٠٪ من موازنة عام ٢٠١٦، أن تجاوز العجز المتحقق نسبة ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٨]، قد يمثل مؤشر خطورة ولاسيما أن تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠١٢ بين منه أن نسبته الحدود المسموح بها والآمنة لعجز الموازنة إلى FDP هي (٣٪) على وفق اتفاقية ماستريخت.

٣.انخفاض رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي فبعد أن وصل الرصيد إلى نحو (٧٦) مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣ انخفض إلى ٦٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ وإلى (٥٩) مليار دولار في تشرين الثاني عام ٢٠١٥ قد يتم اللجوء إلى تخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار كملجأ أخير[١٩]، وما يتبعه من آثار تنعكس سلباً على الثقة بالاقتصاد العراقي من ناحية والتبعات التضخمية الضارة للمستهلك من ناحية أخرى.

١٨. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي، مصدر سابق، ص:٤٦٠.

١٩. علي ميرزا، موزانة ٢٠١٥ وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة على الموقع www.newsabah.com.

٤.تزايد معدلات البطالة لأكثر من ٢٥٪ وتفاقم معدلات الفقر التي باتت تزيد على ٣٠٪ حسب بيانات سرية من الجهاز المركزي للإحصاء، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذه مؤشرات مخيفة في بلد نفطي مثل العراق، ولها انعكاسات سلبية على الوضع التنموي وتفاوت توزيع الدخول والعدالة الاجتماعية.

٥.الاضطراب السياسي والأمني: إن تداعيات الأزمة المالية التي يمرُّ بها الاقتصاد العراقي قد انعكس على الوضع السياسي والأمني، وبدأت حالة من الاضطراب والاحتجاج الشعبي، وتفاقم الخلافات بين الكتل السياسية المتمثلة بالحكومة. إن الاضطراب السياسي لا يقلُّ خطورة عن الاضطراب الأمني على وضع الاقتصاد والاستثمار، قد يرغب بعض الشركات بالعمل في بيئة غير آمنة من خلال توفير الحاجات الأمنية اللازمة، ولكنها غير مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً.

٦.حالة من الركود والانكماش الاقتصادي؛ بسبب تقلص الإنفاق الاستثماري في مختلف النشاطات الاقتصادية، فهو ضحية أي هبوط في أسعار النفط الخام مما يعني توقف عملية البناء والإعمار[٢٠]وإلحاق الضرر بالاقتصاد وربما يصاب بشلل تام في حالة التقشف والركود.

٢٠. حيدر حسين آل طعمة، مصدر سابق.

المحور الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي

أولاً: اتجاهات تطور الإنفاق الحكومي في العراق.

تأتي السياسة المالية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إن العلاقة بين السياسة المالية والإنفاق الحكومي هي علاقة مباشرة من حيث اعتماد الأخير على إيرادات الموازنة العامة للدولة ولاسيما إذا ما علمنا أن الإنفاق العام يشكل جزءاً مهما من مكونات الطلب الفعال، وهو ما يؤثر على حجم النشاط الاقتصادي تجاه تحقيق المنافع العامة وإشباع الحاجات بمختلف أشكالها.

ويتضح من الجدول (٣) تزايد إجمالي النفقات العامة بجميع مكوناتها متخذاً مساراً تصاعدياً سواء بالأرقام المطلقة أم معدلات نموّها خلال مدة الدراسة (١٩٧٠-٢٠١٥) في العراق، محققاً» معدلات نمو مركبة بلغت (٣٠,٨٪)، ويتضح أن هذه المعدلات مماثلة لمعدلات نمو الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية والبالغة (٣٠,٨٪)، وتعكس السياسة التوسعة المتبعة في الإنفاق أما من ناحية مكونات الإنفاق العام فنجد أن النفقات التشغيلية تشكل نسبة عالية من الإنفاق العام، إذ بلغت (٦٨,٩٪) كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، في حين شكل الإنفاق الاستثماري (٣١,١٪) للمدة نفسها، وهذا يؤشر حالة من الاختلال الهيكلي في الإنفاق العام ولاسيما أن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة إلى زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات التضخم، وتحقيق حالة من الرفاهية الاجتماعية من خلال محاربة الفقر والبطالة.

وعلى الرغم من أهمية الإنفاق الرأسمالي من حيث تأثيره طويل الاجل على الاقتصاد ومساعدته على إيجاد اقتصاد فعّال ومنتج إلاّ أنه لم يحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الحكومة ففي دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي حول دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو في القطاعات

غير النفطية أظهرت أن الإنفاق الحكومي خلال السنوات القليلة الماضية لم يعد مؤثراً بنحوٍ كبير في نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية بسبب تركز الإنفاق في تمويل النفقات الجارية، والابتعاد التدريجي عن النفقات الرأسمالية.

إن عدم وضوح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو يعود في جزء منه إلى عدم استقرار النفقات العامة ولاسيما الاستثمارية منها خلال الفترات التي شهدت تراجعاً في أسعار النفط الخام، حيث من السهل تخفيض النفقات الرأسمالية وليس النفقات الجارية التي يخصص معظمها لتمويل الرواتب والأجور والخدمات العامة.

وسيظل الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي للاقتصاد حسب مقررات الموازنة العامة، وسيشكل حافزاً قوياً للاقتصاد على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، ومن المفترض اعتماد المخططين سياسات من شأنها الحد من تأثيرات تقلبات اسعار النفط على نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

جدول (٣)

اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط) والإنفاق الحكومي في العراق

مليون دينار عراقي

السنة	GDP	EX	GDPw
١٩٧٠	١١٧١,٩	٣٨٨,٢	٨٠١,٤
١٩٧١	١٣٦٦,٤	٤٩٣,٦	٨٥٣,٥
١٩٧٢	١٣٦٩,٥	٤٨٢,٩	٩٦٢,٢
١٩٧٣	١٥٥٥,٢	٧٠٠	٩٦٠,٩
١٩٧٤	٣٤٠٠,٩	١٤٩٠	١٣٦٤,٦
١٩٧٥	٣٩٧٤,٣	١٧١٩,٥	١٩١٢,٨
١٩٧٦	٥٢٤٣	٢٥٨٣,٥	٢٤١٧,٤

١٩٧٧	٥٨٥٨,٢	٢٧٧٣,١	٢٧٤٣,٣
١٩٧٨	٧٠١٧	٤٢١٢,٣	٣٢٨٧,٤
١٩٧٩	١١١٦٧,٢	٥٣٠٠,١	٤٤١٧,٣
١٩٨٠	١٥٧٧٠,٧	٧٦٦٩	٦١٢٣,٢
١٩٨١	١١٣٤٦,٩	١١٣٩١	٨٠٥١,٩
١٩٨٢	١٢٧١٤,٧	١٤٤٩٢	٩٧٦٩,٧
١٩٨٣	١٢٦٢١	١٢١٢٦	٩٧٥٧,٢
١٩٨٤	١٤٥٥٠,٩	١٠٧١٩	١٠٩٨٥,٤
١٩٨٥	١٥٠١١,٨	١٠٥٨٣	١١٥٢٧,٣
١٩٨٦	١٤٦٥٢	١٠١٥٥	١٢٤٧٠,٨
١٩٨٧	١٧٦٠٠	١١٨٤٧	١٤٠٠٥,٢
١٩٨٨	١٩٤٣٢,٢	١٣٣٦٣	١٥٧٩٣,٢
١٩٨٩	٢٠٤٠٧,١	١٣٩٣٤	١٦٥١٢,٣
١٩٩٠	٥٥٩٢٦,٥	١٤١٧٩	١٩٥١٧,٧
١٩٩١	٤٢٤٥١,٦	١٧٤٩٧	٢٣٢١٥,٥
١٩٩٢	١١٥١٠٨,٤	٣٢٨٨٣	٦١٨١٩,٧
١٩٩٣	٣٢١٦٤٦,٩	٦٨٩٥٤	١٥٣٦٩٥,٢
١٩٩٤	١٦٥٨٣٢٥,٨	١٩٩٤٤٢	٧٦٨٣١١,٤
١٩٩٥	٦٦٩٥٤٨٢,٩	٦٩٠٧٨٣	٢٤٧٩٥٦٤,٩
١٩٩٦	٦٥٠٠٩٢٤,٦	٥٤٢٥٤١	٢٧٩٠٤٩٦,١
١٩٩٧	١٥٠٩٣١٤٤	٦٠٥٨٠٢	٣٩٤٠٣٣٧
١٩٩٨	١٧١٢٥٨٤٧	٩٢٠٥٠١	٥٣٧٩٦٠٤
١٩٩٩	٣٤٤٦٤٠١٢	١٠٣٣٥٥٢	٧٥٣٧٢٥٩
٢٠٠٠	٥٠٢١٣٦٩٩	١٤٩٨٧٠٠	٨٣٦٣٧١٨
٢٠٠١	٤١٣١٤٥٦٨	٢٠٦٩٧٢٧	١٠٤٩٧٥٨١
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧	٢٥١٨٢٨٥	١١٩٧٨٣٦٤

٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨	٤٩٠١٩٦١	٩٢١٣٤٩٥
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨	٣١٥٢١٤٢٧	٢٢٣٧٩٣٦٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

وزارة المالية، دائرة الموازنة، على الموقع الإلكتروني www.mof,gov.iq

البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية الإحصائية (CPIESD) على الموقع الإلكتروني www.cbi.iq

شكل (١)

اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٥)

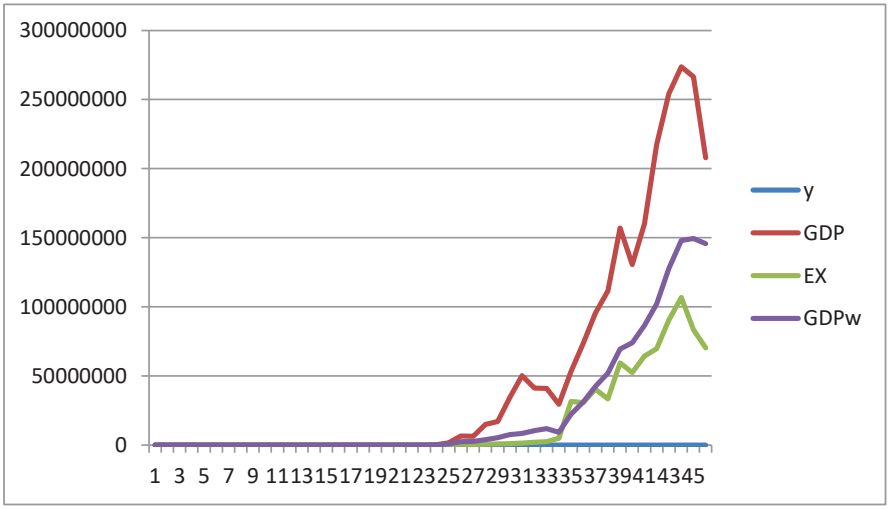

المصدر : بيانات الجدول (٣) .

ثانياً: أدلة التنويع الاقتصادي في العراق واتجاهاته:

سعت العديد من الدول بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي؛ لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات ولاسيما قطاع

الصناعة التحويلية.

ويعد التنويع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة، وينصرف نحو دراسة إمكانيات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي، وتمثل مساهمة القطاعات غير النفطية إحدى أدلة التنويع وأكثرها شيوعاً، فقد شهد التنويع الاقتصادي عبر الحقب الزمنية التي مرت على الاقتصاد العراقي تبايناً واضحاً من حيث مستوى التنويع التي تراوحت بين حالة التنويع الجزئي واللا تنويع، ففي مرحلة السبعينيات من القرن الماضي (١٩٧٠ — ١٩٨٠) كانت خطتان للتنمية الاقتصادية: الأولى: (١٩٧٠ -١٩٧٤)، وتم تحديدها سنة واحدة لتشمل عام ١٩٧٥ في حين غطت الخطة الثانية المدة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) تمحورت الأهداف الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو عالية في الدخل بلغت (٧,١٪) سنوياً في خطة التنمية الأولى و(١٦,٨٪) في خطة التنمية الثانية، والتركيز على تنويع الإنتاج والصادرات من خلال تحقيق معدلات نمو في القطاعات السلعية ولاسيما الزراعة والصناعة بمعدل (٧٪) و(١٢٪) على التوالي في الخطة الأولى و(٧,١٪) للقطاع الزراعي، و(٣٢,٩٪) للقطاع الصناعي في الخطة الثانية[٢١].

وعلى الرغم من طموح هذه الخطط في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي لكنها سرعان ما تبددت لعدة أسباب، منها: حصول زيادة في أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٣ وكذلك في عام ١٩٧٩، وزيادة العوائد النفطية مما زاد في هيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من الجدول (٤) من (٣٩,٧٪) إلى (٤٥,٥٪) مقابل تراجع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية كقطاع الزراعة والصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى، حيث بلغ معدل مساهمة قطاع الزراعة (٦,٧) للمدة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) بعد أن كانت (١٣,١٥٪) للمدة (١٩٧٠ - ١٩٧١) والصناعة التحويلية بلغ معدل مساهمتها (٦,٣٨٪) بعد ان كانت (٨,٣٪) للمدة نفسها.

٢١. صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، وتطبيقاته، وأجهزته، ج١، للحقبة (١٩٢١-١٩٨٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص: ٢٠٩ و٢٣٠.

جدول (٤)

اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي (دون النفط) والإنفاق الحكومي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٥)

السنوات	مساهمة قطاع النفط ٪	مساهمة قطاع الزراعة ٪	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ٪	مساهمة القطاعات الاخرى ٪
١٩٧٥-١٩٧٠	٣٩,٧	١٣,١٥	٨,٣	٣٨,٨
١٩٨٠-١٩٧٦	٥٤,٥	٦,٧	٦,٣٨	٣٢,٣
١٩٨٥-١٩٨١	٢٣,٥	١١,١٦	٧,٩	٥٧,٢
١٩٩٠-١٩٨٦	١٦,١٤	١٥,١٢	١٨	٥٠,٦٨
١٩٩٦-١٩٩١	٠,١٣	٣٥,٤	٤,٢٥	٦٠,٢
٢٠٠٣-١٩٩٧	٧٣,٧	٧,٨	١,٠٤	١٧,٤٦
٢٠٠٩-٢٠٠٤	٥٤,٩	٦,٢	١,٧	٣٧,٢
٢٠١٥-٢٠١٠	٤٥,٢٦	٤,٦	٢,٣٣	٤٧,٨

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية، وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل، والسعي نحو بدائل لتحويل التنمية والنمو من خلال إعادة النظر في توزيع التخصصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والإجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تقرير دور القطاعات الرئيسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة بما يضمن تحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية كافة دون حصره في قطاع او نشاط معين؛ مما أعطى دلالة واضحة على تلكؤ خطط التنمية في تحقيق استكمال استراتيجية التنويع الاقتصادي أما المدة المحصورة بين (١٩٨١ - ١٩٩٠) فقد شهدت عودة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية بالزيادة في تكوين الناتج المحلي وتراجع واضح في حصته مساهمة القطاع النفطي في الناتج

كما يتضح من الجدول (٤)، إذ ازدادت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كمعدل للمدة (١٩٨١ – ١٩٨٥) إلى (١١,١٪) وبلغت (١٥,١٢٪) للمدة (١٩٨٦ – ١٩٩٠) كذلك الحال بالنسبة للصناعة التحويلية التي ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٧,٩٪) إلى (١٨٪) للمدة نفسها. في حين تراجعت مساهمة القطاع النفطي إلى (٢٣,٥٪) للمدة (١٩٨١ – ١٩٨٦) و(١٦,١٤٪) للمدة (١٩٨٦ – ١٩٩٠) وذلك لأسباب منها حرب الخليج الأولى وما سببته من أضرار مادية فضلاً عن التوقف الذي اصاب منافذ التصدير وتوقف خط العراق–سوريا؛ الأمر الذي فسح المجال لبقية القطاعات غير النفطية لتأخذ دورها ولاسيما بعد أن حصلت على اهتمام الدولة ورعايتها لها ولاسيما القطاع الصناعة التحويلية، وبذلك يكون الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة وقد حقق بعض النجاحات الجزئية في التنويع الاقتصادي كما هو واضح في الجدول (٤) المذكور.

أما المدة (١٩٩١–٢٠٠٣) التي شهدت حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية من قبل الأمم المتحدة التي الحقت أضراراً كبيرة بالاقتصاد العراقي بعد ان ساهمت في تدمير البنى التحتية والقطاعات الحيوية الأخرى، فقد انمازت بتراجع مساهمة الصناعة التحويلية إلى مستويات متدنية جداً إلى درجة لم يشهدها الاقتصاد العراقي، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى مستويات مرتفعة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات؛ ويعود ذلك إلى زيادة الاهتمام من قبل الدولة بهذا القطاع لتأمين الحاجات الضرورية من الغذاء للسكان بعد فرض العقوبات؛ الأمر الذي يدل على إمكانية هذا القطاع على رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متى ما حصل على الدعم والرعاية نظراً لتوفر الإمكانيات والقدرات المتاحة لهذا القطاع وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة الغذاء مقابل النفط في نهاية عام ١٩٩٦ ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٣) مع تراجع نصيب كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية خلال المدة نفسها كما يتضح من الجدول (٤) .

أما المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) مرحلة التغيير السياسي والاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق شهدت تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي عبر جولات التراخيص؛ مما انعكس إيجابياً على حجم الإيرادات المتحققة وزيادة حصة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ (٥٤,٩٪) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) و(٤٥,٢٪) للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) مقابل تراجع الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالقطاع الزراعي والصناعي إلى مستويات متدنية بلغت (٤,٦٪) و(٢,٣٣٪) على التوالي للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٥)؛ مما يؤشر خلل واضح في السياسة الاستثمارية إذا استحوذ القطاع النفطي على النسبة الأكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية، وإدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تراجعاً كبيراً في الإنتاج الوطني من السلع المادية ويفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي التي شكلت ما نسبته ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لعام ٢٠١٤ في حين كانت نسبة الصادرات السلعية عدا النفط (٠,٢٪) فقط إلى الناتج المحلي الإجمالي[٢٢].

ونخلص مما سبق هيمنة القطاع النفطي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من النشاطات؛ الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن عدم قدرة المنتوج المحلي منافسة المنتجات المستوردة، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الأربعة الماضية.

أما المعيار الثاني فإن مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي تشير بياناتها المتوفرة إلى أن نسبة مساهمة القطاع العام خلال المدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) بلغ (٦٧,٤٪)، وكان

٢٢. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، ٢٠١٧، ص:١٢.

لقطاع النفط الخام النصيب الأكبر حيث كانت نسبة مساهمته (١٠٠,٠٪) خلال المدة، وهذا يؤكد بأن القطاع العام يبقى هو القطاع السيادي.

أما دور القطاع الخاص في هذا النشاط فإنه محدود ويقتصر على الأنشطة الخدمية في عمليات الإنتاج والتسويق، وتشير الإحصائيات الخاصة بالقطاع الخاص إلى نسبته في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبلغت (٣٢,٦٪) خلال المدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، وكانت مساهمة هذا النشاط (٩٩,٩٪) في ناتج القطاع الزراعي، و (١٠٠,٠٪) في ناتج كل من ملكية دور السكن والخدمات الشخصية[٢٣].

ومن أدلة التنويع الاقتصادي تطور قاعدة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات العامة، وتشير البيانات إلى ارتفاع مساهمة حجم الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة إذ اتصل إلى ما يزيد على (٩٠٪) من إجمالي الإيرادات، مما يدلُّ على وجود خلل واضح وهو عدم التنويع في الهيكل الاقتصادي لعدة أسباب أهمها تطبيق مبدأ الإعفاءات الضريبية، وتعدد قنوات التهرب من دفع المستحقات الضريبية وضعف وخلل كبير في استحصال أجور الخدمات وجبايتها العامة، وقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (٩٢,٢٪) من إجمالي الإيرادات الحكومية للمدة (٢٠١١–٢٠١٤) مقابل نسبة (٧,٨٪) للإيرادات غير النفطية للمدة نفسها[٢٤].

مما يدّل على أن اقتصاد الدولة ما يزال أحادي المصدر، فهو اقتصاد ريعي ولم يؤدِ القطاع الخاص فيه دوراً مهماً في المشاركة في تحويل الموازنة العامة للدولة.

أما بالنسبة لدليل مساهمة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات الوطنية الذي يعدُّ من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي، فتشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية بلغت (٠,٣٧٪ ، ٠,٣٧٪ ، ٠,٢٣٪) من إجمالي الصادرات الفعلية للأعوام (٢٠١٣

٢٣. وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي، ص:١٤.
٢٤. وزارة التخطيط ، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية ، مصدر سابق ، ص٢٤.

، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) على التوالي، وإن هذه النسب نفسها توضح أن العراق يعتمد بنحوٍ كبير على الصادرات النفطية، وهذا يشكّل خطراً على الاقتصاد، فاعتماد الدولة على مادة معينة لتأمين الموارد المالية، ويمثل مشكلات وخللاً كبيراً على النشاط الاقتصادي لأن أي عائق أو صدمة خارجية سوف تجد الحكومة نفسها أمام مشكلات اقتصادية لا حصر لها وهذا ما حصل فعلاً بعد منتصف عام ٢٠١٤.

تستدل مما سبق أن الاقتصاد العراقي ما يزال أحادي المصدر وأن القطاع النفطي ما يزال مهيمناً على النشاط الاقتصادي، اقتصاد ريعي ولم يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة بتمويل الموازنة العامة للدولة؛ ، وعلى وفق ذلك فإنه بحاجة إلى إحداث تحولات جذرية متوازنة في بنيته بهدف تنويع مصادر نمو الدخل للإيراد العام، وهذا يتطلب اتباع استراتيجيات وسياسات تنموية تقوم على أساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد، والاعتماد على القطاعات غير النفطية في تنويع مصادر الدخل مع التركيز على استثمارات القطاع الخاص القائمة على أساس آلية السوق مع اعتماد استراتيجية دعم الصادرات وبدائل الاستيرادات معاً، فضلاً عن دعم القطاعات الجاذبة للنقد الأجنبي كالسياحة، وهذا ما سوف نتناوله في المحور القادم.

ثالثاً: قياس علاقة الإنفاق الحكومي بالتنويع الاقتصادي.

لبيان طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي ممثلاً بنمو القطاعات القطاعات غير النفطية باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات السلاسل الزمنية، وأنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM والتكامل المشترك (co integration) وسببية جرانجر، تركز الدراسة الإجابة على التساؤل الآتي: هل هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في العراق؟ وما طبيعة تلك العلاقة؟ فهذا ما سيتم الإجابة عنه في هذه الفقرة:

أولاً: تقدير نتائج الأنموذج القياسي وتحليلها:

١: توصيف متغيرات الأنموذج:

تقوم هذه الدراسة على اعتماد البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) واستخدامها من دون قطاع النفط ممثلاً عن التنويع الاقتصادي وإجمالي الإنفاق الحكومي (EX) للمدة (١٩٧٠--٢٠١٥) في العراق:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط.

DGDP: الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط.

Ex: الإنفاق الحكومي.

DEX: الفرق الأول للإنفاق الحكومي.

وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية وإلى المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث من الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة يمكن تحديد الشكل القياسي للأنموذج لغرض إثبات (أو عدم إثبات) العلاقة المتبادلة بين التنويع الاقتصادي، والإنفاق العام وعلى وفق الصيغ الآتية:

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} \propto i \; x_{\;t-i} + \sum_{j=1}^{n} Bi\, y_{t-j} + U_{1t}$$

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \lambda_i \; x_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \delta_i \; y_{t-j} + U_{2t}$$

حيث:

yt : التنويع الاقتصادي مقاساً بـGDP دون النفط.

Xt: الإنفاق الحكومي (Ex).

$$\delta_i, \lambda_i, B_i, \alpha_i$$

U_{1t}, U_{2t}: متغيران عشوائيان غير ترابطيين ويتصفان بتباين ثابت ووسط حسابي مساوٍ للصفر.

وقد تم استخدام الأساليب الحديثة لدراسة العلاقة بين المتغيرين وهو تحليل السلاسل الزمنية، وأسلوب التكامل المشترك ومنهجية (آنجل-جرانجر، ومنهجية جوهانس- جسليوس) وأنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) واختبارات السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيّرات في الأجل القصير والطويل بالاعتماد على البرنامج الإحصائي [Eviews:9].

٢- نتائج اختبار جذر الوحدة:

تم إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيّرات الدراسة التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي باعتماد طريقة (ديكي – فولر) الموسع (ADF)، تختبر فرضية العدم (Ho) عدم استقرارية السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H١) التي تشير إلى حالة السكون، وتشير النتائج الموضحة في جدول (٥) إلى أن المتغيّرين (GDP) و(EX) مستقران بالمستوى، والمستويات المعنوية كافة سواء بحد ثابت فقط أو بحد ثابت واتجاه عام، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (الحرجة)؛ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أستقرارية المتغيّرات عند المستوى وبمستوى معنوية ١٪.

جدول (٥)

نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات

المتغيرات	اختبار ديكي – فولر الموسعADF			
	القيمة المحتسبة	الجدولية ١٪	.Prob	المستوى
GDPw	4.3348-	2.6321-	0.0001	Non
	4.1428-	3.6267-	0.001	Intercept
	3.8705-	3.5403-	0.0234	Trend and intercept
Ex	6.1961-	2.6307-	0.000	Non
	6.08355-	3.6267-	0.000	Intercept
	6.17630-	4.2349-	0.001	Trend and intercept

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews٩٪):

١. نتائج اختبار التكامل المشترك (Co integration test):

بعد الحصول على استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين عند المستوى، يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيّرين، الذي يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، وقبل البدء بإجراء هذا الاختبار لا بدَّ من تحديد فترة الابطاء الزمني المثلى.

ولتحديد العدد الأمثل للتباطؤ (lags) تم استخدام أنموذج (VAR) الذي يبيّن خمسة معايير (AIC,SC,FPE,LR,HQ)،. وقد أظهرت النتائج أن كل من (AIC,FPE) أختار (٣) فترات زمنية كما موضح في الجدول (٦)؛ وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في إطار (VAE) بتخلف زمني لثلاثة فترات.

جدول (٦)

اختبار عدد فترات التباطؤ في أنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1519.960	NA	1.02e+29	72.47430	72.55704	72.50463
1	-1390.522	240.3845	2.61e+26	66.50107	*66.74931	66.59206
2	-1384.721	*10.22172	2.40e+26	66.41528	66.82901	*66.56693
3	-1379.611	8.517263	*2.28e+26	*66.36241	66.94163	66.57472
4	-1377.337	3.572430	2.50e+26	66.44463	67.18934	66.71760

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews٩)

وباستخدام طريقة آنجل-جرانجر (Engle–Granger) التي تسمى انحدار التكامل المشترك (Cointegration Regression) ومن خلال طريقة (OLS) تم اختبار استقرار البواقي (e_t) باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF)، فيما إذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (٠)، وقد تبيّن أن قيمة () المحسوبة لمعامل حد الخطأ هي (-٥,٠٦٧٦) وهي معنوية وسالبة بمستوى ٥٪؛ بمعنى أن سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الصفر (٠)، وهذا يدعم النتائج التي تم التوصل إليها في الخطوة الأولى، ويؤشر إلى أن المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك، ويرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الأجل كونهما أساساً متكاملين من الدرجة الأولى (٠) كما هو واضح في الجدول (٧) .

جدول (٧)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: ٠ (Automatic - based on SIC, maxlag=٧)

*.Prob	t-Statistic	
0.0203	-5.0676	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.6307	Test critical values: level 1%

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews.:9).

وباستخدام منهجية جوهانس–جليوس (١٩٩٠) (Johansen and Juselius) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرين، يظهر الجدول (٨) نتائج اختبار الأثر ()، واختبار القيمة العظمى (Maximum Test) ()، وتشير النتائج إلى عدم قبول فرضية العدم ( ) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى (٥٪)، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل؛ مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيّرين، أي علاقة توازنية طويلة الأجل؛ وهنا ينبغي اعتماد أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لتقدير الآثار القصيرة والطويلة المدى بين المتغيرين.

جدول (٨)

اختبار جوهانس–جليوس للتكامل المشترك

(Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	**.Prob
* None	0.436713	24.82080	15.49471	0.0015
At most 1	0.003256	0.140249	3.841466	0.7080

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

(Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue

Hypothesized (No. of CE(s	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	**.Prob
* None	0.436713	24.68055	14.26460	0.0008
At most 1	0.003256	0.140249	3.841466	0.7080

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews:٩).

٣. نتائج أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الآتية والمتمثلة بصياغة أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) الذي له القدرة على اختبار العلاقة في المدى الطويل والقصير وتقديرها بين المتغيّرين، ويوضح الجدول (٩) أنموذج متّجه تصحيح الخطأ لمعادلة انحدار النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي، ويظهر منه بأن معامل تصحيح الخطأ سالبٌ ومعنوي؛ وهذا يدلُّ على

أن التغيُّرات في الإنفاق الحكومي تساعد على تفسير التغيُّرات في النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية.

إن قيمة معامل حد الخطأ المقدرة (C_1) في معادلة التنويع الاقتصادي معنوية وسالبة بمستوى دلالة (١٠٪) والبالغة (-٠,٣٤٩٥)، وهي تعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيّرين، وتمثل سرعة التكييف وتشير إلى أن النظام يعدل نفسه باتجاه التوازن بنسبة (٣٥٪)، ولا وجود لعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيريّن كما يتضح من الجدول في أدناه .

جدول (٩)

أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

Dependent Variable: D(GDPW)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 08/06/17 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1974 2015
Included observations: ٤٢ after adjustments

D(GDPW) = C(1)*(GDPW(-1) - 2.0593781059*EX(-1) + 10183356.1218) + C(2)*D(GDPW(-1)) + C(3)*D(GDPW(-2)) + C(4)*D(GDPW(-3)) + C(5) *D(EX(-1)) + C(6)*D(EX(-2)) + C(7)*D(EX(-3)) + C(8)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0767	-1.825697	0.191483	-0.349589	C(1)
0.0013	3.512605	0.385650	1.354636	C(2)
0.0550	-1.986953	0.461326	-0.916634	C(3)
0.6745	-0.423654	0.418555	-0.177322	C(4)
0.0057	-2.953749	0.305662	-0.902850	C(5)
0.7543	-0.315516	0.338291	-0.106736	C(6)
0.2075	-1.284925	0.192481	-0.247323	C(7)

0.0434	2.098125	2393164.	5021157.	C(8)
3472575.	Mean dependent var		0.625871	R-squared
6619717.	S.D. dependent var		0.548845	Adjusted R-squared
33.62270	Akaike info criterion		4446337.	S.E. of regression
33.95369	Schwarz criterion		6.72E+14	Sum squared resid
33.74402	Hannan-Quinn criter.		-698.0768	Log likelihood
1.829250	Durbin-Watson stat		8.125402	F-statistic
			0.000008	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews:9)

يوضح الجدول (١٠) أنموذجاً لمتّجه تصحيح الخطأ لمعادلة انحدار الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي ويظهر منه بأن معامل تصحيح الخطأ سالب وغير معنوي؛ وهذا يدل على أن التغيُّرات في نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية لا تساعد على تغيير التغيُّرات في الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، أمّا في الأجل القصير فتوجد علاقة بين متغيّر النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية والإنفاق الحكومي حسب اختبار (wald) كما واضح في الجدول (١١).

جدول (١٠)

أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 08/06/17 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1974 2015
Included observations: 42 after adjustments

D(EX) = C(9)*(GDPW(-1) - 2.0593781059*EX(-1) + 10183356.1218) +
C(10)*D(GDPW(-1)) + C(11)*D(GDPW(-2)) + C(12)*D(GDPW(-3)) +
C(13)*D(EX(-1)) + C(14)*D(EX(-2)) + C(15)*D(EX(-3)) + C(16)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.5666	-0.578781	0.338611	-0.195982	C(9)
0.0087	2.783839	0.681969	1.898493	C(10)
0.1343	-1.533912	0.815793	-1.251354	C(11)
0.8231	-0.225252	0.740158	-0.166722	C(12)
0.0263	-2.322906	0.540522	-1.255582	C(13)
0.8294	-0.217139	0.598221	-0.129897	C(14)
0.1215	-1.588071	0.340376	-0.540541	C(15)
0.3721	0.904549	.4231985	.3828038	C(16)
.1676115	Mean dependent var		0.307456	R-squared
.8603949	S.D. dependent var		0.164873	Adjusted R-squared
34.76281	Akaike info criterion		.7862744	S.E. of regression
35.09380	Schwarz criterion		2.10E+15	Sum squared resid
34.88413	Hannan-Quinn criter.		-722.0191	Log likelihood
1.915197	Durbin-Watson stat		2.156332	F-statistic
			063753,٠	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews:9).

جدول (١١)

اختبار Wald لمعلمات العلاقة قصيرة الاجل

Wald Test:
Equation: Untitled

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0087	34	2.783839	t-statistic
0.0087	(1,34)	7.749760	F-statistic
0.0054	1	7.749760	Chi-square

Null Hypothesis Summary:

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
0.681969	1.898493	C(10)

اختبار العلاقة السببية:

يبيّن الجدول (١٢) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الأنموذج باستخدام منهجية كرانجر (Granger Causality) ، ومنه يتضح أن التغيُّرات في النمو الاقتصادي للقطاعات النفطية يساعد على تفسير التغيُّرات في الإنفاق الحكومي في الأجل القصير حسب مفهوم (Granger)، بمعنى أن (GDP) يسبّب الإنفاق الحكومي وتكون قيمة F المحتسبة معنوية بمستوى (١٪).

بالمقابل فإن التغيير في الإنفاق الحكومي يساعد أيضاً على تفسير النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية غير النفطية كما يتضح من الجدول (١٢) حيث معنوية (F) بمستوى ٥٪؛ وهذا يدعم الفرضية الكينزية، أي إن العلاقة السببية بين المتغيّرين باتجاهين في الأجل القصير هي علاقة تأثير متبادلة بين المتغيّرين (Ex , GDPw).

جدول (١٢)

العلاقة السببية بين المتغيّرين في الأجل القصير

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/06/17 Time: 20:54

Sample: 1970 2015

Lags: 3

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0182	3.80555	43	EX does not Granger Cause GDPW
0.0259	3.47080		GDPW does not Granger Cause EX

المحور الرابع: الاستراتيجيات المقترحة والبدائل المتاحة:

إن الحاجة إلى التنويع الاقتصادي أصبحت ضرورية، وليس ترفاً اقتصادياً ويعني التنويع الاقتصادي في هذه الورقة: إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للدخل، وفي الوقت نفسه خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية في سوق العمل، ويبدو أن الطريق ليس ممهداً للسير بأتجاه التنويع الاقتصادي، فالبلد ما زال يعتمد المنهج الاقتصادي القديم القائم على مفهوم الدولة المركزية الممكنة بكل التفاصيل القائمة على الريع النفطي، وسيتم عرض الاستراتيجيات والممكنة والبدائل المتاحة التي يمكن الإفادة منها في هذا المجال.

أولاً: المسار الصعب للتنويع الاقتصادي:

إن الوضع المجتمعي الحالي القائم على التخندقات الطائفية والإثنية فضلاً عن صعوبة اجتثاث الفساد والمحسوبية في ظل منظومة قائمة على المحاصصة وضعف في المؤسسات الرقابية القضائية والمدنية، يجعل من الصعب تحقيق التنويع الاقتصادي .

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى ضرورة توفّر بعض المتطلبات الأساسية كمدخل لتهيئة المناخ المناسب للبدء بتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، وبعض هذه المتطلبات تتمثل بالآتي:

١. حلول جذرية ورؤية واضحة: نحتاج لخطة استراتيجية شاملة، وحلول جذرية وليس لسياسات قصيرة الأجل ومسكنة تعالج قضايا جزئية أو تهدف فقط إلى المواءمة السياسية، بل تتعامل مع التحديات الاقتصادية، وتسعى إلى الوصول نتائج طويلة الأمد ومستدامة مع وضوح الرؤية لعملية التغيُّر لدى المسؤولين المعنيين.

٢. البناء المؤسساتي للإصلاح: إن أزمة العراق الحقيقية هي أزمة بناء مؤسسات؛ مما عطّل مسار التنمية في البلد في ظل أوضاع سياسية وأمنية معقدة، والمقصود هنا بالقوانين والضوابط والتعليمات والبرامج والسياسات الضابطة للسلوك داخل منظومة السلطة وإدارة الدولة، فمن دون المؤسساتية سنكون أمام سلوك غير منضبط من قبل نخب السلطة، ولن تنجح أي محاولة إصلاحية[٢٥] .

٣. الإرادة السياسية: ضرورة توفر إرادة سياسية حازمة ومبدأ حسن النية من مثل جميع القوى السياسية الفاعلة، وتبنيها الإصلاح، كفكر، وممارسة في عملها، ووضع مشروع الإصلاح موضع التطبيق، وتحويله إلى واقع ملموس.

٤. محاربة الفساد: بات الفساد والمالي والإداري يشكل ظاهرة خطيرة وقد تزايد باستمرار في أغلب مؤسسات الدولة، وقد ساهم في هدر المال العام، وتقليل إيرادات الخزينة، وهو يعيق الاستثمار، ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية، ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فهو يقوض التنمية بلْ يُعدُّ أيضاً تهديداً للأمن الوطني.

٢٥. صيوان، هيثم كريم، مأسسة الإصلاح الاقتصادي، ضمانة لنجاح الإصلاحات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: www.mcsr.net.

لذا ينبغي اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، وأن يحظى الإصلاح بالمصداقية المطلوبة من مختلف قطاعات المجتمع .

٥. كفاءة الإدارة: ضرورة اعتماد نظام الكفاءة في ادارة المواقع القيادية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وبما يعزز النظام القضائي في محاسبة الفاسدين وملاحقتهم[٢٦]، كما ينبغي الإشارة إلى رأض الاحاديات المطلقة[٢٧]، فالعديد من التجارب تشير إلى فشل مشروع التنمية المستند إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً، وكذلك المشروع الذي يعتمد على قوى السوق كلياً وهذا يستدعي إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وتجنُّب الاعتماد على الوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولي وخطاب النوايا التي تُلزِم البلدان المعنية في كل مكان وزمان كون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مختلفة نوعاً ما عن بقية البلدان.

أولاً: استراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتطويرها:

١. دعم القطاع الزراعي وتنميته من خلال استراتيجية تنموية واضحة الرؤيا والاهداف؛ وهذا يتطلب إعادة النظر جذرياً في مختلف أنشطة هذا القطاع، وتطبيق السياسات والإجراءات التي تغيّر توجهاته بالنحو الذي يستطيع من خلاله زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهنا ينبغي الإشارة إلى بعض المتطلبات لهذا الغرض.

أ. العمل على استغلال مساحات الأراضي الزراعية عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات العراقية والعربية أم الشركات العالمية، مع الأخذ بالحسبان أن نسبة الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً لا تتجاوز (٢٧٪)[٢٨] من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة التي تقدر بـ(٤٧) مليون دونم.

٢٦. المصدر نفسه.

٢٧ . أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مفصلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٩ ، ص:٨.

٢٨. ميثم لعيبي، ''مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق''، مركز حوكمة للسياسات العامة، ٢٠١٦ ، ص:٩ .

ب. الاهتمام بالموارد المائية، واعتماد الطرق الحديثة في الري؛ لتقليل الاستهلاك المائي الزراعي وإقامة السدود لتنظيم انسيابية المياه في الأنهار وتوفيرها في جميع أوقات السنة.

ج. العمل على تطوير الإنتاج الزراعي باستخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة من مكائن، وآلات، وبذور محسنة، وأسمدة.

د. تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية من خلال وضع سياسة تجارية ثانية لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة، والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الإنتاج المحلي كما هو معمول به في بعض الدول المجاورة.

هـ. زيادة نسبة التخصيصات من الاستثمارية في الموازنة العامة للقطاع الزراعي؛ لرفع طاقته الإنتاجية يشفيها النباتي والحيواني، اذ بلغت هذه التخصيصات (١,٢٪) في الموازنة العامة.

و. مكافحة ظاهرة التصحر إذ إن تزايد مساحات الأراضي المتأثرة بالتصحر وانعكاساتها السلبية يدعوان إلى رسم السياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة من خلال نشر الأحزمة الخضر في المناطق المتصحرة، واستغلال المياه الجوفية في هذا المجال.

٢. استرايتيجة النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي: واجه القطاع الصناعي ظروفاً غير طبيعية أدت إلى تدهور هذا القطاع وتخلفه، ولمعالجة هذا التدهور يتطلب إعادة النظر بنحوٍ جذري في مختلف أنشطة هذا القطاع من خلال اعتماد استراتيجية واضحة الرؤيا والأهداف تساهم في بناء صناعة وطنية تنافسية من خلال:

- إعادة تأهيل المعامل والمؤسسات والخطوط المتوقفة عن العمل وتشغيلها ذات الجدوى الاقتصادية والتنافسية.

- تصفية الشركات والمعامل غير المجدية بأسلوب تدريجي بعد إجراء دراسة شاملة للإمكانات البشرية والمادية المتوفراة.

- العمل على خلق بنية استثمارية مناسبة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي مدعوماً بقوانين حماية المنتج والمستهلك والمنافسة[٢٩] .

- إصدار قانون لمكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والتعويضية لما له من ضرورة ولاسيما لحماية المنتج المحلي.

- إعفاء المواد الأولية والمكائن والآلات والمستلزمات المستوردة من الرسوم الكمركية، وتوفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية.

- دعم القطاع الصناعي وتنميته من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة.

- ضرورة استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله أسوةً بالدول المنتجة والمصدرة له (إيران، قطر، السعودية، مصر) من قبل الشركات الأجنبية، مع العلم أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي يقدّر بحوالي ٣٦٩٤ مليار متر[٣] ، وأن العراق يستورد هذه المادة من دول الجوار بمبالغ طائلة حالياً.

- الاهتمام بالصناعة النفطية وإقامة مشاريع صناعية كبرى تعتمد النفط كمادة أولية (كالبتروكيمياويات، والأسمدة، والصناعات البلاستيكية، والصناعات الكيمياوية الأخرى) كونها تمتلك ميزة نسبية.

٣- تفعيل دور صناعة السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره:

تعدُّ صناعة السياحة من أهم الصناعات العالمية، إذ أصبحت صناعة العصر والمستقبل،

٢٩. عماد محمد علي، استراتيجية مقترحة لإعادة تأهيل الشركات الصناعية العامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص: ٥.

ويحتل هذا النشاط مكانة مهمة في اقتصاديات الدول التي تدرك أهميته وتوليه الاهتمام المناسب كونه رافداً من روافد التنمية الاقتصادية، والعراق الذي يمتلك كثيراً من مقومات الجذب السياحي، إلا أنها لم تلقَ الاهتمام المطلوب والمناسب لها، وتواجه العديد من العقبات والتحديات التي ما تزال تواجه التنمية السياحية، وعليه ينبغي تفعيل هذا القطاع الحيوي والتفكير الجدي بالتخطيط لوضع استراتيجية واضحة المعالم للتنمية السياحية تنطلق أولاً من الدولة في التعامل مع النشاطات السياحية كمورد أقتصادي مهم من موارد الدولة وتطوير المرافق السياحية وتحسين الخدمات الأساسية والمجتمعية؛ ومن الوسائل والسبل والسياسات الكفيلة بالنهوض في القطاع السياحي العراقي نذكر[٣٠]:

أ. إعادة تأهيل الأهوار وتطويرها:

تعدُّ الأهوار في جنوب العراق رافداً اقتصادياً بالغ الأهمية لما تحتويه من حياة طبيعية بمختلف الأشكال كالطيور والأسماك والنباتات الطبيعية؛ لذا يمكن عدُّها من أهم المناطق السياحية لما تحتويه من مناظر جميلة وساحرة تجذب أعداداً هائلة من السياح وذلك من خلال إعادة الحياة إليها وإدخال الخدمات الضرورية إليها وإقامة متحف عائم خاص بعالم الأهوار يعطي فكرة للسائح عنها، وطبيعة الحياة فيها، وإنشاء مرافق لصيد الأسماك والطيور، مع إدخال تعديلات عليها تناسب العصر، وتشجيع الصناعات التقليدية الشعبية في الأهوار؛ لغرض بيعها للسائح، وإقامة قرى سياحية يكون بناؤها على غرار البيوت في الأهوار مع إدخال تعديلات عليها لتلائم العصر؛ كي يجد فيها السائح المتعة والراحة، وتأجيرها لعدة سنوات للسائح حتى تساهم في جذب السياح بأعداد كبيرة، فالفرد يشعر بالراحة حينما تتوافر له أماكن إيواء مريحة (وبالفعل قام وفد من الفاتيكان بزيارة أهوار الجبايش في الناصرية وأبدى إعجابه بالمناظر الطبيعية الجميلة التي ترمز إلى عمق هذا البلد وأصالته، وقام الوفد بزيارة الأماكن الأثرية في المحافظة، التعرّف على الصناعات اليدوية التي يمارسها أهل

٣٠ . كريم سالم حسين، وقاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق، المقومات والتحديات والمتطلبات، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨ ، العدد ١، ٢٠١٦، ص:١٦٠.

الأهوار، وكشف الوفد عن سعيه بفتح خط سياحي بين محافظة ذي قار ودولة الفاتيكان من أجل تبادل الزيارات بين الجانبين)[٣١].

وتعدُّ الأهوار أيضاً من الفرص الاستثمارية التي يجب استغلالها في السياحة ولاسيما أنها تمثل مناطق سياحية شتوية.

ب. زيادة الاهتمام بالنشاط السياحي في العراق من خلال الآتي[٣٢]:

- توسيع دور الدولة الداعم لهذا القطاع السياحي من خلال زيادة التخصيصات المالية لبناء المشاريع والبنى التحتية كونه يعدُّ الرديف الثاني بعد القطاع النفطي.

- توفير البيئة المناخية الجاذبة للاستثمار السياحي سواءٌ أكانت محلية أم عربية أم أجنبية.

- تفعيل دور الإدارة المحلية في جميع محافظات القطر في عملية إدارة واستخدام الأراضي والبنى التحتية.

- العمل على تقديم حوافز للمستثمرين من الشركات لتشجيعهم على دخول اتفاقيات لشراكات بين القطاعين الخاص والعام مع الحكومة في المشاريع السياحية.

ت. الاهتمام بالوضع الصحي والبيئي:

من المسلم أنه لا فائدة من تطوير عناصر الجذب السياحي والمرافق السياحية كافة والوضع الصحي للبلد متخلف ومظاهر النظافة غير متوافرة، فالسائح ينفر من هذه الحالة حتى وأن كانت المرافق السياحية جميلة وذات مستوى مرموق؛ وعليه من اجل النهوض بالواقع السياحي للبلد فلا بدَّ من تطوير النظام الصحي من خلال نظام دقيق وصارم للرقابة الصحية على جميع المرافق الصحية والسياحية والمطاعم والفنادق وكل ما له علاقة بالنشاط السياحي، والاهتمام بشبكات مياه

٣١ . جريدة الناصرية الإلكترونية ، ٢٠١٣/١٢/٢٧.

٣٢. إيمان عبد خضير، وعبير علي كاظم، «دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد، العدد، ٢٠١٢، ص: ١٨٧-١٨٨.

الشرب والصرف الصحي، والاهتمام بنظافة البيئة بنحوٍ عام، ورفع مستوى الخدمات التي تقدم في المؤسسات الصحية وتطويرها بما يتلاءم ورغبة السائح وبالشكل الذي يشعره بالاطمئنان صحياً.

ث. دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية

من خلال الاهتمام بالسياحة الداخلية وتشجيعها بتقديم أفضل الخدمات وبأسعار زهيدة ولاسيما لطلبة الجامعات والمدارس، وتبني برنامج خاص لتشجيع هذا الجانب المهم، ويجب أن تؤدي السياحة الداخلية دورها في دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية، ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي وتُعّدُّ عاملاً مهماً في تحريك الاقتصاد المحلي وإنعاش حركة السوق داخل المدن.

ج. المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي وحفظه واغنائه

- الإسهام في تحفيز العناية بالتراث الوطني وابراز الثقافات المحلية المتنوعة؛ وذلك من خلال إقامة مهرجانات ثقافية وترفيهية تُعرض فيها الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والفنية للقوميات والأديان كافة، كالشعر والفنون الشعبية، والرقصات الفلكلورية، والمعارض المخصصة؛ لعرض منتجات الصناعات، والحرف اليدوية[٣٣] .
- الاهتمام بالسياحة العلاجية، حيث يمتاز العراق بوجود العديد من المواقع التي تنتشر فيها الينابيع المعدنية التي يُستفاد من مياهها لعلاج بعض الأمراض الجلدية المزمنة، وكذلك أمراض المفاصل، كمنطقة حمام العليل في الموصل، وعين الكبريت في بشطابيا بالموصل أيضاً، وهيت في الرمادي، وعين التمر في كربلاء، ومواقع أخرى.

ح. العمل على زيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي:

يجب القول إن الميزانية المخصصة للقطاع في السنوات الماضية لم تكن بالمستوى المطلوب،

٣٣ . رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق دورها في التنمية والإعمار، مصدر سابق، ص:٣٩ .

وكانت تشكو من العجز الكبير، ونعلم أنَّ السياحة هي الرديف الثاني للاقتصاد العراقي بعد النفط، فلو أُعطي المجال الكافي لهذا القطاع لحقق المطلوب منه؛ وعليه فلا بدَّ للحكومة من إعادة النظر بالميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي[٣٤] .

خ. العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي:

- توفير البيئة (المناخ) الاستثماري السياحي الآمنة والشاملة لجذب السياح، وعمل المزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والعربية والأجنبية.

- العمل على الاستفادة من قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في فسح المجال أمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواءٌ أكان للمشاريع القائمة من فنادق أم منشآت سياحية أم بناء مرافق سياحية جديدة، على أن يؤخذ بالحسبان إعطاء الاستثمار السياحي خصوصية تختلف عن بقية أنواع الاستثمار، فكما نعرف أن السياحة هي صناعة بلا دخان ونفط دائم وهي فن وذوق وأخلاق، وعلى الدولة أن تخلق بيئة قانونية استثمارية من دون تعقيد أو روتين أو أساليب بآلية متخلفة تعرقل إقدام المستثمرين على الاستثمار في البلد.

- العمل على خلق شراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يعكس نوعا من التكامل في النشاط السياحي يخدم كلا القطاعين.

- فتح باب المنافسة بين الشركات باعتمادها على تقديم الخدمات الأفضل والأسعار المناسبة.

٣٤. لواء سميسم، شبكة الإنترنت، موقع شعبة الإعلام الدولي في العتبة الحسينية المقدسة، ٧ / ١٠ / ٢٠١٣ .

د. إعادة هيكلة القطاع السياحي:

يجب العمل على هيكلة مؤسسات القطاع السياحي التابعة للقطاع العام والخاص في العراق؛ لتحقيق الأداء الأفضل للنشاط السياحي من خلال:

- تنسيق وحدة اتخاذ القرار والابتعاد عن الازدواجية والتداخل بالصلاحيات والمسؤوليات بين الإدارة المركزية (وزارة السياحة والآثار)، والجهات السياحية الأخرى (القطاع الخاص).
- تشكيل جهة رقابية هدفها تشخيص الفساد المالي والإداري لتفادي الروتين في مؤسسات القطاع السياحي؛ العام مما يساعد على توفير مناخ ملائم ومحفز للاستثمار السياحي.
- التقييم المستمر لأداء المشاريع السياحية من قبل الجهات المتخصصة في وزارة السياحة؛ لبيان مدى جدواها اقتصادياً واجتماعياً، والتزامها بالعمل بإطار خطط التنمية الوطنية.
- زج الكوادر السياحية المتخصصة للعمل في القطاع السياحي مع تسريح الكوادر القديمة غير المتخصصة في العمل السياحي وذلك باحتضان الكوادر المتخصصة بمهن السياحة والفندقة من الخريجين سواءٌ من الكليات أم المعاهد السياحية كي نرتقي بالعمل السياحي.

ثانياً: تطوير القطاع النفطي بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى: تحديد رؤية مستقبلية لقطاع الطاقة وعلى النحو الآتي[٣٥]:

١. إصدار قانون خاص بالنفط والغاز، لتحديد سياسة حكومية واضحة لأستغلال هذه الثروة، ووضع تدابير حازمة تحدُّ من ظاهرة حرق الغاز التي وصلت إلى أكثر من ٦٢٪ بسبب السياسة الخاطئة في التركيز على تصدير النفط الخام، وإهمال موضوع التكرير، واستثمار الغاز في الصناعة.

٣٥. مصعب عبد العال ثامر، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية (غير منشورة) ٢٠١٧ ، ص: ٩٤-٩٨.

٢. إعادة النظر في عقود التراخيص النفطية، وتحديد طبيعة العلاقة بين الشركة الوطنية وهذه الشركات الأجنبية العاملة فيما يتعلق بالعقود النافذة .

٣. تحديد استراتيجية الطاقة الوطنية (٢٠١٢-٢٠٣٠) التي انطلقت في حزيران ٢٠١٣، ووضع خطة خمسية تلائم إمكانية العراق، والطلب العالمي على النفط.

٤. إعادة إعمار شاملة للمصافي العراقية، والعمل على تحسين المشتقات النفطية، فضلاً عن إقامة المصافي ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة؛ لزيادة القيمة المضافة مع فسح المجال للاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي).

ثالثاً: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

تؤدي المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً بارزاً وكبيراً في عملية تنويع الاقتصاد العراقي وتحوله نحو اقتصاد السوق؛ وذلك لما تمتاز به من مميزات تجعلها قادرة على توسيع دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عما تتميز به من قابلية على تنويع منتجاتها والتغلغل والانتشار في مناطق واسعة من البلد وما تمتلكه من روابط أمامية وخلفية فيما بينها ومع مؤسسات الاقتصاد الكبرى، وقدرتها على نشر التكنلوجيات الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال تكوين صندوق لتوفير رأس مال أولي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص ترمي لتوسعة أنشطته هذا القطاع والعمل على إقامة مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية، وتدعيم الابتكار، وإعداد برنامج خاص لإتاحة فرص للقطاع الخاص بما فيها الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة؛ للعمل مع الشركات العامة الحكومية، وتطوير المراكز الصناعية والتكنلوجية ومراكز الأعمال التجارية، وحاضنات الأعمال، وغير ذلك من المبادرات الأخرى المماثلة، وإنشاء وحدة متخصصة رامية لتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص، وزيادة فرص العمل للنساء في هذا القطاع، فضلاً عن تنظيم حملة توعية شاملة وتقديم الخدمات الاستشارية، وخدمات

التوجيه، وتخطيط الأعمال، والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[٣٦].

رابعاً: تنمية المناطق الحرة في العراق وتطويرها:

من أجل تنمية المناطق الحرة في العراق وتطويرها والنهوض بواقع الهيئة العامة، وزيادة حجم الاستثمار فيها؛ الذي سينعكس إيجاباً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي نحو الأمام، واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، والسعي في زيادة حجم الصادرات، وتعظيم الموارد غير النفطية، وقد تم وضع المقترحات في أدناه على النحو الآتي[٣٧]:

١. قيام الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بالتنسيق مع المحافظات ووزارة البلديات والأشغال بتحديد قطعة أرض في كل محافظة من محافظات القطر بمساحة تتراوح من كم٢، على أن تعين استعمالات المشاريع الممكن أن تقام فيها، مع ضرورة ربط خدمات المناطق هذه مع الخدمات الرئيسية للمحافظة التي تقام فيها[٣٨].

٢. إقامة مناطق حرة متخصصة في خدمات الطيران قرب المطارات الدولية (البصرة، والنجف، وبغداد) الغاية منها تأمين الخدمات السائدة للمطارات وخطوط الطيران الوطنية والدولية التي منها: (تأمين الشحن الجوي، والفنادق والسكن، ومكاتب الشركات والمعارض، والخزن بنوعيته، وخدمات تجهيز الوجبات، وخدمات صيانة الطائرات).

٣. إقامة مناطق حرة بالقرب من المنافذ البرية (سفوان، والشلامجة، وزرباطية)؛ لغرض تزايد التبادل التجاري مع البلدان المجاورة[٣٩].

٣٦. رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات التنويع الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية (غير منشورة) ، ٢٠١٣، ص:١٣٦.

٣٧. مصعب عبد العال ثامر، مصدر سابق، ص:١٣١.

٣٨. باسم عبد الهادي حسن، وإكرام عبد العزيز عبد الوهاب، «الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق»، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠٠٩، ص:١٣.

٣٩. وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، «التقرير الإداري السنوي لسنة ٢٠١٥» مصدر سابق، ص: ٥.

٤. التنسيق مع الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار بما يؤمن فتح آفاق جديدة للاستثمار، فضلاً عن التنسيق مع إدارة العلاقات والإعلام للهيئة المذكورة آنفاً من أجل تجنب التعارض بين إجراءات هيئة المناطق الحرة العراقية والهيئة الوطنية للاستثمار؛ لأن مهمة الهيئتين ينصب على جذب المستثمرين.

٥. السعي إلى تفعيل تجارة المرور (الترانزيت) لموقع العراق الاستراتيجي المتميز، مما سينعكس إيجاباً في دعم الموانئ العراقية وقطاع النقل، فضلاً عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٦. إيجاد آليات عمل مشتركة بين الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية والدوائر المساندة لها (الضرائب، والكمارك، والوكالات البحرية، والنقل البحري، وغيرها) بما يضمن سير العملية بانسيابية مطلقة حسب القوانين والضوابط.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها:

١. إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبياً على القطاع النفطي، فيما تشكل القطاعات الإنتاجية نسباً ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية الحاصلة من التغيُّرات في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

٢. إن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بنحوٍ مباشر على الناتج المحلي الإجمالي الذي حقّق معدلات نمو سالبة بلغت (-٣,٨)٪ بعد انهيار اسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤ و(-٢,٤) في عام ٢٠١٥.

٣. اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بفعل الاعتماد الأساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة.

٤. استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن عدم قدرة المنتوج المحلي منافسة المنتوجات المستوردة، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الماضية.

٥. تفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة في السنوات الأخيرة متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولاسيما أن ٩٣٪ من الموازنة العامة يعتمد الإيرادات النفطية، حيث بلغ العجز المتحقق (٢١) مليار دولار في عام ٢٠١٥.

٦. انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية وضعف مساهمتها في تكوين (PDG) أدّى إلى عدم قدرة الإنتاج من السلع لتلبية الطلب كما ضاعف الاعتماد على الواردات؛ لتغطية الحاجات المتزايدة، وعزز من اختلال الاقتصاد العراقي وتبعيته على العالم الخارجي.

٧. أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-integration) باستخدام منهجية جوهانس– جسليوس إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية والإنفاق الحكومي في العراق.

٨. أوضح أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمعادلة انحدار النمو الاقتصادية على الإنفاق الحكومي، بأن معامل تصحيح الخطأ (C1) سالب ومعنوي؛ وهذا يدل على أن التغيُّرات في الإنفاق الحكومي تساعد على تفسير التغيُّرات في النمو الاقتصادي؛ وهذا يعني أن نسبة من

الاختلال في التوازن في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية، وتعكس سرعة تعديل مقبولة نحو القيمة التوازنية.

٩. أظهرت اختبارات السببية وجود علاقة تبادلية موجبة (ثنائية الاتجاه) بين المتغيّرين (Ex GDP) في الأجل القصير، بمعنى أن النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية يسّبب الإنفاق الحكومي وبالعكس.

ثانياً: التوصيات:

١. العمل على إعادة تأهيل القطاعات القائدة في الاقتصاد الوطني، وبالتركيز على قطاعات (الزراعة، والصناعة، والسياحة) وكل ما يرتبط بها من قطاعات داعمة وضامنة لعملها وسيرها بالنحو السليم ومن دون عوائق، ومن أهم ما يرتبط بتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني هو توفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية التي تُعد الشرط الضروري لإقامة أي مشروع أو مؤسسة عمل وتطويرهما في الإقتصاد العراقي؛ لذا يجب العمل أولاً على الاستثمار في مجالات البنى التحتية كافة من خلال عقد شراكات مع مؤسسات أجنبية لهذا الغرض.

٢. تعزيز دور القطاعات غير النفطية ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية، وينبغي التأكيد على اتباع فن إنتاجي ذي كثافة رأسمالية في حالة ندرة الأيدي العاملة الماهرة.

٣. اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة الوطنية، وإعطاء الأولوية للتدريب والتأهيل، ووضع البرامج التعليمية، وتكوين المهارات التي تلائم احتياجات القطاعات الاقتصادية في تلك الدول.

٤. بذل الجهود لتنمية مصادر الدخل غير النفطية كتشجيع قطاع السياحة، والمنظومة المصرفية، والطيران والشحن، والقطاع الخدمي، وإعادة النظر بالإجراءات الضرورية والإعفاءات

والمنح، واعتماد سياسة مالية ونقدية أكثر شفافية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

٥. العمل على تحسين إدارة النفقات العامة من خلال إعادة النظر بهيكلية مكوناتها الإجمالية وبالنحو الذي يساهم في رفع حصة الإنفاق الاستثماري وإعادة ترتيبها نحو المجالات الضرورية التي تمكن من تحقيق عوائد ومنافع اقتصادية.

٦. وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ من أجل تنويع مصادر الدخل في ظل إدارة كفوءة، وتأثير مصادر الصدمات الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

٧. منح القطاع الخاص المساحة الكافية في توجيه إصلاحات المنظومة المصرفية والضرائبية، والمساهمة الفاعلة في تحقيق النمو المستدام.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

١. آل طعمة، حيدر حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.mustaqila.com.

٢. الجبوري، حامد عبد الحسين، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، ٢٠١٦ ، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.qanon302.net/articles/2016/10/21/90321.

٣. جريدة الناصرية الإلكترونية، ٢٠١٣/١٢/٢٧.

٤. الحافظ، مهدي، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم للندوة العلمية «دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية»، معهد التقدم والسياسات الإنمائية، اتحاد رجال الأعمال، لبنان، ٢٠٠٧ .

٥. حسن، باسم عبد الهادي، وإكرام عبد العزيز عبد الوهاب، «الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق»، الهيئة الوطنية للاستثمار ، ٢٠٠٩.

٦. حسين، كريم سالم، وقاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق، المقومات والتحديات والمتطلبات، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٦.

٧. حمادي، إسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (مجموعة مؤلفين)، مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦.

٨. خضير، إيمان عبد، عبير علي كاظم ، «دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد، العدد، ٢٠١٢،٠.

٩. رزق، عبد الله، اقتصاديات ناشئة في العالم، نماذج تنموية لافتة، ط١، دار الفارابي، بيروت،

لبنان، ٢٠٠٩.

١٠. سميسم، لواء، شبكة الإنترنت، موقع شعبة الإعلام الدولي في العتبة الحسينية المقدسة، ٧/١٠/ ٢٠١٣.

١١. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٧ .

١٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥.

١٣. صيوان، هيثم كريم، مأسسة الإصلاح الاقتصادي، ضمانة لنجاح الإصلاحات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: www.mcsr.net

١٤. القريشي، مدحت كاظم، الفساد المالي والإداري والمالي (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، بحث منشور على شبكة الاقتصادين العراقيين، ٢٠١٢.

١٥. كجة جي، صباح، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، وتطبيقاته وأجهزته، ج١، للحقبة (١٩٢١-١٩٨٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

١٧. لعيبي، ميثم «مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق»، مركز حوكمة للسياسات العامة، ٢٠١٦.

١٨. محمد علي، عماد، استراتيجية مقترحة لإعادة تأهيل الشركات الصناعية العامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣ .

١٩. مرزوك، عاطف لافي، وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد (٣١)، ٢٠١٤.

٢٠. ميرزا، علي، موازنة ٢٠١٥ وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة على الموقع: www.newsabah.com.

٢١. ناصر، رحيق حكمت، فرص وتحديات التنويع الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية، دراسة ماجستير، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية (غير منشورة)، ٢٠١٣.

٢٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق في عيوننا، بغداد، ٢٠١٥.

٢٣. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، ٢٠١٧.

٢٤. مصعب عبد العال ثامر: تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية (غير منشورة) ٢٠١٧.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Hridt ، Martin , "Economic diversification in GCC Countries past record and future trend , 2013 .

2. Mustafa babiker , Economic Divers fiction in GCC prospects and challenges , Arab planning instate , Kuwait , 2004.

3. Stephen M. Kapunda , Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana , Sural of African studies , vol.(17) . 2003 , No.2 .

4. Tohn , E. Wagner , A measure of Economic Diversity ; An Input-output Approach , research Economist , September , 1993 .

الآثار الاقتصادية لاعتماد العراق على إيرادات تصدير النفط الخام وسبل مواجهتها للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥

إعداد: م. خطاب عمران صالح
طالب دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تدريسي في جامعة سامراء

مقدمة

تتصف أسعار النفط الخام على المستوى العالمي بالتقلب الحاد والمستمر؛ نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية، ونتيجة لاعتماد معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط على إيرادات تصديره، فحصول انخفاضات كبيرة في أسعاره يترك آثاراً اقتصادية وخيمة على اقتصادات تلك الدول، وتتمثل هذه الآثار بانخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة؛ وبالتالي مواجهة العديد من الأزمات والتحديات.

يترتب على هذه التحديات عدة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي ما يخص العراق، فقد أدى الانخفاض الأخير في أسعار النفط إلى ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة للسنوات ٢٠١٥ -٢٠١٦ على التوالي؛ مما جعل الدولة العراقية تواجه أزمة مالية خانقة. وسنحاول من خلال بحثنا تتبع تلك الآثار التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة للاعتماد على النفط؛ بهدف تقييمها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتجنب حدوثها مستقبلاً.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في دراسته للآثار الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة لاعتماده على إيرادات تصدير النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل الموازنة العامة للدولة، وتكوين الصادرات، ومحاولة إيجاد حلول يمكن من خلالها إحداث تنويع اقتصادي يخفض من معدلات الاعتماد على النفط، فضلاً عن دراسة البحث لأسعار النفط على المستوى العالمي، والعوامل المؤثرة فيها.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة، وإجمالي الصادرات؛ الأمر الذي عرّض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة حينما انخفضت أسعار النفط على المستوى العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام خلال مدة البحث.

٢. دراسة تطورات أسعار النفط، وتحليل أهم العوامل المؤثرة فيها.

٣. تشخيص الآثار الاقتصادية التي تعرض لها العراق نتيجة لاعتماده على إيرادات تصدير النفط الخام خلال مدة البحث وتحليلها.

٤. اقتراح الحلول الممكنة والعاجلة ووضعها أمام الدولة للتقليل من الاعتماد على النفط، وتحقيق التنويع الاقتصادي.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن إيرادات تصدير النفط تشكّل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، وإجمالي الصادرات، الأمر الذي عرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة حينما انخفضت الأسعار، مما يتطلب تبني استراتيجية تنويع اقتصادي تهدف إلى النهوض بقطاع الصناعة بنحوٍ عام، والصناعة التحويلية بنحوٍ خاص، فضلاً عن القطاع الزراعي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات الإحصائية والمؤشرات المالية والاقتصادية؛ بهدف الحصول على النتائج وتحليلها اقتصادياً.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول الأول الأهمية النسبية لإيرادات صادرات النفط في الاقتصاد العراقي، وخُصِّصَ الثاني لدراسة العوامل المؤثرة في أسعار النفط، بينما خُصِّصَ الثالث لدراسة الآثار الاقتصادية لاعتماد العراق على إيرادات تصدير النفط الخام للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ وتقييمها.

المبحث الأول

الأهمية النسبية لإيرادات النفط الخام في الاقتصاد العراقي.

يتمتع قطاع إنتاج النفط الخام وتصديره بأهمية نسبية كبيرة للاقتصاد العراقي منذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في عام ١٩٢٨ ولغاية الآن، من حيث مساهماته الكبيرة نسبياً في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة للدولة، وإجمالي الصادرات[١].

وفي ظل اقتصاد ريعي أحادي، يعاني الاقتصاد العراقي من انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تغطية الموازنة العامة للدولة، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير العملات الأجنبية وبنسب متدنية[٢].

لقد اتّسم حجم صادرات النفط العراقي بالتذبذب وعدم الاستقرار منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٣؛ نتيجة لتداعيات العوامل السياسية والعسكرية التي مرَّ بها البلد خلال تلك المدة، التي كان أبرزها قيام الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وحرب الخليج الأولى التي أعقبت احتلال الكويت عام ١٩٩٠، والحظر الاقتصادي الشامل الذي فرض على العراق منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ [٣].

أما مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، فقد شهدت زيادة كميات الإنتاج والتصدير واستقرارها نسبياً، ويوضح الجدول والشكل في أدناه حجم الإنتاج والتصدير من النفط الخام العراقي خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥.

1. Tariq Shafiq, Iraq oil history, prospects and limitation, working paper presented in Iraq energy conference, Istanbul , 2012, p 4.

٢.وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٥، ص: ٥٣ – ٥٤.

3. International Energy Agency, Iraq energy outlook, Paris, 2012, p 17.

والجدول (١) في أدناه يوضح تطور كميات إنتاج النفط الخام في العراق وتصديره خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥:

جدول (١)

تطور كميات إنتاج النفط الخام في العراق وتصديره للمدة ٢٠٠٣ –٢٠١٥ (مليون برميل / يوم).

الكميات / السنة	كميات الإنتاج	كميات التصدير	تغيُّر الإنتاج	تغيُّر الصادرات
٢٠٠٣	١,٣٧	٠,٣٨٨	٥٤٪-	٧٩٪-
٢٠٠٤	٢,١	١,٤٥	٥٣٪	٢٧٣٪
٢٠٠٥	١,٨٥	١,٤٧	١١٪-	١,٣٪
٢٠٠٦	١,٩٥	١,٥	٥,٠٪	٢٪
٢٠٠٧	٢,٣٥	١,٦	٢٠,٥٪	٦٪
٢٠٠٨	٢,٨٥	١,٨	٢١٪	١٢,٥٪
٢٠٠٩	٢,٣٣	١,٩	١٨٪-	٥٪
٢٠١٠	٢,٣٥	١,٩١	٠,٨٪	٥٪
٢٠١١	٢,٦٥	٢,٢	١٢٪	١٥٪
٢٠١٢	٢,٩٤	٢,٤	١١٪	٩٪
٢٠١٣	٢,٩٧	٢,٥	١٪	٤٪
٢٠١٤	٣,٣	٢,٩	١١٪	١٦٪
٢٠١٥	٣,٥	٣,١	٢٥	٦٪

المصدر: OPEC, Annual Statics Bulletins 2003 – 2016, www.opec.org pdf files

شكل (١)

تطوُّر كميات إنتاج النفط الخام العراقي وتصديره للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ (مليون برميل / يوم) .

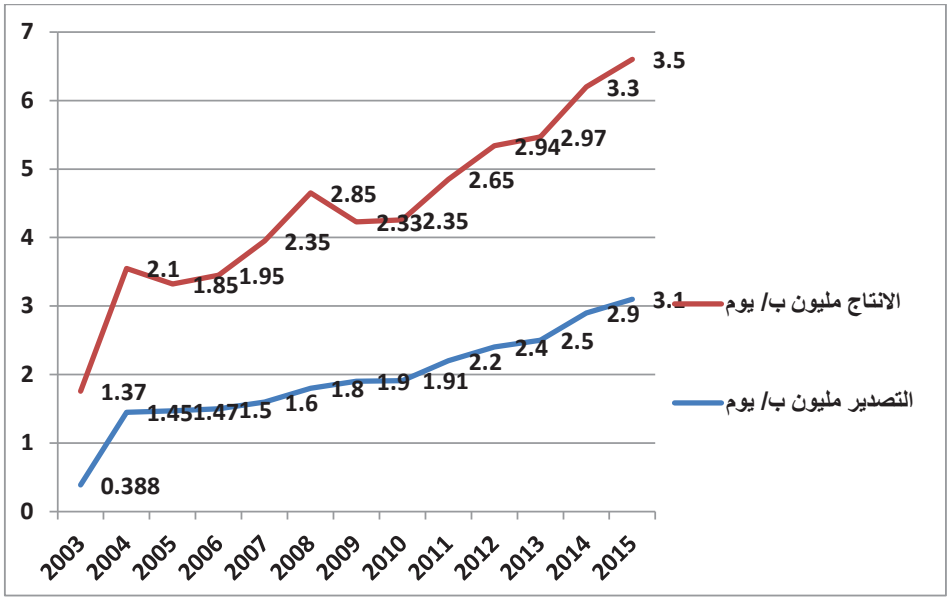

المصدر: OPEC, Annual Statics Bulletins 2003 – 2015, www.opec.org pdf files.

يتضح من بيانات الجدول والشكل المذكورين آنفاً أن كميات الإنتاج والتصدير تأثرت بالعمليات العسكرية خلال عام ٢٠٠٣؛ مما أدى إلى انخفاض كمية الإنتاج بنسبة (-٥٤٪) عما كانت عليه عام ٢٠٠٢، أما كمية التصدير فقد انخفضت هي الأخرى وبنسبة (-٧٩٪)، وفي العام ٢٠٠٤ شهدت كميات الإنتاج والتصدير تحسناً ملحوظاً حيث ارتفعت كمية الإنتاج بنسبة (٥٣ ٪)، أما كمية التصدير فقد تضاعفت هي الأخرى بنسبة (٢٧٣٪)؛ وذلك نتيجة لرفع الحظر الدولي عن تصدير النفط العراقي، أما عام ٢٠٠٥ فقد انخفضت كميات الإنتاج خلاله بنسبة (-١١٪)، إلا أن السنوات اللاحقة شهدت ارتفاعاً مستمراً في كميات الإنتاج بنسب تراوحت

بين (١٪) (٢٠٪)؛ لتصل كميات الإنتاج في عام ٢٠١٥ إلى (٣,٥) مليون برميل/ يوم، أما كميات التصدير فقد شهدت زيادة مستمرة خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، حيث تضاعفت كميات التصدير من (٠,٣٨٨) مليون برميل / يوم عام ٢٠٠٣ إلى (٣,١) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٥، الأمر الذي زاد من الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع إنتاج النفط في الاقتصاد العراقي وتصديره.

ويمكن توضيح أهمية إيرادات النفط الخام للاقتصاد العراقي من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الآتية:

أولاً: نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد مقاييس الاقتصاد الكلي التي تستخدم لقياس حجم الاقتصاد فضلاً عن تحديد نسب النمو أو الانكماش التي تطرأ على اقتصادات البلدان عبر الزمن[٤]، ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه «مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية (أي تامة الصنع) التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام معيّن» [٥].

٤. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٠، ص: ١٥٠.
٥.سام ويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص: ٤٥٣.

جدول (٢)

مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٥

(نسب مئوية)

القطاعات / السنوات	مساهمة القطاع النفطي ٪	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية٪	مساهمة القطاع الزراعي٪
٢٠٠٩	٤٨,٤	٢,٩	٤,١
٢٠١٠	٥١,٦	٢,٧	٥,١
٢٠١١	٥٤,٤	٢,٨	٤,٢
٢٠١٢	٥٢,٤	٢,٩	٤,١
٢٠١٣	٥٦,٨	٢,٨	٦,٦
٢٠١٤	٥١,٧	١,٩	٦,٩
٢٠١٥	٥٩,٩	١,٦	٣,٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٥.

يتّضح من الجدول (٢) هيمنة قطاع إنتاج النفط الخام وتصديره على أكبر نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من بين القطاعات الانتاجية الأخرى وهي قطّاعا الصناعة التحويلية والزراعة، حيث تراوحت نسبة مساهمته بين (٤٨,٤٪) و(٥٩,٩٪) خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥، وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة خلال عام ٢٠١٥ بسبب زيادة حجم الإنتاج والتصدير من النفط الخام، وذلك على الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط دون مستوياتها قبل النصف الثاني من سنة ٢٠١٤، وفيما يخصُّ قطاع الصناعة التحويلية نلاحظ تدني نسب مساهمته حيث تراوحت بين (١,٦٪) و(٢,٩٪) خلال سنوات المدة نفسها، وأخيراً نلاحظ تدني مساهمة القطاع الزراعي في

تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذْ تراوحت نسب مساهمته بين (٣٪) و(٦٠,٩٪) خلال سنوات المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ علماً أن أدنى نسبة لها سجلت عند (٣٪) خلال عام ٢٠١٥.

الشكل البياني (٢) يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٥.

شكل (٢)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٥.

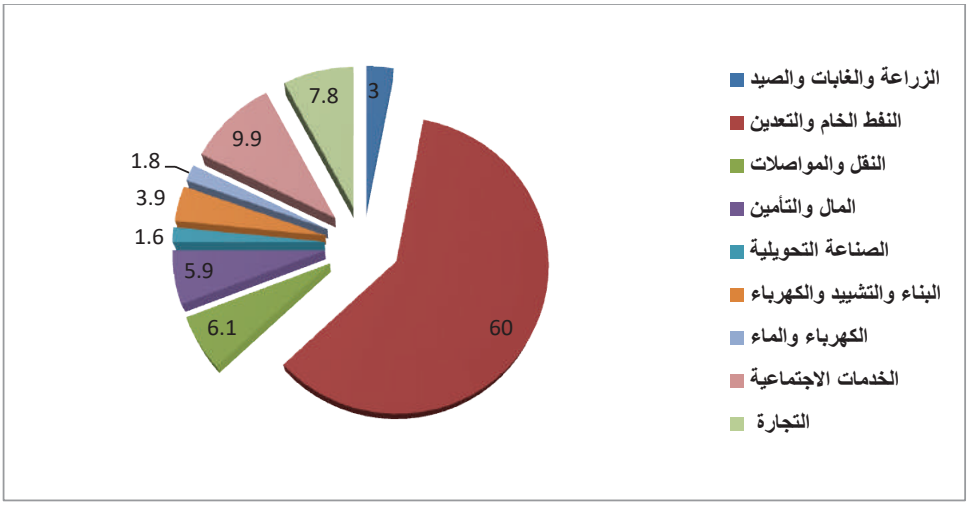

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٥، بغداد، ٢٠١٦، ص: ٢٢-٢٩.

يتّضح من بيانات الجدول المذكور آنفاً ارتفاع نسبة مساهمة قطاع إنتاج النفط الخام وتصديره في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت حدود (٦٠٪) خلال سنة ٢٠١٥، حيث يساهم النفط وحده بـ (٥٩,٩٪) من اصل (٦٠٪) وهي مجموع مساهمة قطاع النفط والتعدين، وتعدّ هذه نسبة مساهمةٍ مرتفعةً نسبياً نتيجةً لانخفاض نسب مساهمات القطاعات الاقتصادية

الأخرى[٦]، ولاسيما انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت (١,٦٪) فقط للسنة نفسها[٧]، وتعدُّ نسبةً ضئيلة جداً إذا ما قورنت بدول نفطية مجاورة مثل إيران التي بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي (٤٤,٩٪) لسنة ٢٠١٥ [٨].

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يعدُّ أحد مؤشرات درجة التخلُّف الاقتصادي للدولة[٩]، فزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، تعكس تدهوراً في إنتاج القطاعات الحقيقية المتمثلة بقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة الضروريين؛ لدفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي[١٠].

أما ما يخصُّ القطاع الزراعي فنلاحظ تدني نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (٣٪) فقط، وهي نسبة ضئيلة قياساً بالموارد الزراعية التي يتمتع بها العراق من مياه وأراضٍ زراعية واسعة وخصبة فضلاً عن وفرة الأيدي العاملة الزراعية، إذ إن انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي يؤشر إلى إزاحة المحاصيل والسلع الزراعية الوطنية نتيجة لإغراق الأسواق العراقية بالمحاصيل والمنتجات الأجنبية منخفضة الثمن التي تتدفق عبر المنافذ الحدودية دون وجود نظام كمركي كفء؛ الأمر الذي أدى إلى كساد معظم المحاصيل الزراعية، ودفع المزارعين إلى هجرة الزراعة، والبحث عن فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى[١١].

---

٦. ربيع خلف صالح وإيهاب عباس محمد، القطاع النفطي في العراق الواقع والآفاق دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد ١٩، العدد ٧٤، ٢٠١٥، ص: ٢٢٧– ٢٢٨.

٧. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٥، بغداد، ٢٠١٦، ص:٢٢–٢٩.

٨. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، موجز الاقتصاد الإيراني،٢٠١٥، ص: ٣.

٩. عبد اللطيف مصطيفي، وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٤، ص: ٢٧ — ٢٨.

١٠. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومة وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تطبيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد ٣١ / ٢٠١٤، ص: ٥٧– ٦٩.

١١.عبد الحسين نوري الحكيم، دراسات في الزراعة العراقية، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥، ص: ١٩٢– ١٩٤.

ثانياً: نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:

تشكّل الصادرات النفطية نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات العراقية؛ مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات إلى مستوياتٍ قياسية، حيث شكلت الصادرات النفطية نسبة سنوية تراوحت بين (٩٩,١٪ و٩٩,٨٪) من صادرات العراق الإجمالية للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥[١٢].

والجدول (٣) في أدناه يوضح حجم الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية، ونسب مساهمة صادرات النفط في إجمالي الصادرات العراقية خلال المدة ٢٠٠٩ –٢٠١٥.

جدول (٣)

الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ (مليار دولار)

هيكل الصادرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الصادرات الإجمالية	٣٩,٤٣٠	٥١,٧٦٤	٧٩,٦٨١	٩٤,٢٠٩	٨٩,٧٦٥	٨٣,٩٨٠	٤٣,٤٤١
الصادرات النفطية	٣٩,٣٠٧	٥١,٥٨٩	٧٩,٠٤٣	٩٤,١٠٣	٨٩,٤٠٢	٨٣,٥٣٨	٤٣,٠٥٨
الصادرات النفطية٪	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٢	٪ ٩٩,٨	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٤	٪ ٩٩,١

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة النشرات الإحصائية السنوية للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٥.

يتّضح من بيانات الجدول المذكور آنفاً ارتفاع نسب صادرات النفط الخام العراقي إلى الصادرات الإجمالية خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥، حيث تراوحت نسب مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية بين (٩٩,١٪) و (٩٩,٨٪) وهي نسب مرتفعة جداً تدلُّ

١٢. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، مجموعة التقارير السنوية للصادرات للسنوات ٢٠٠٩–٢٠١٥.

على وجود اختلالات كبيرة في الهيكل الإنتاجي للبلد والمتمثل بتدهور قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية كما ذكرنا آنفاً؛ الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهذا المؤشر يشير إلى مشكلات اقتصادية متعددة، أهمها تدهور الهيكل الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية الأساسية الأخرى وهي القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، فضلاً عن اعتماد الموازنة العامة للدولة والنظام النقدي في البلاد على العملات الأجنبية التي تخلقها عملية تصدير النفط الخام وحدها، وفي ظل عدم استقرار أسعار النفط واجه الاقتصاد العراقي أزمة اقتصادية خانقة حينما انخفضت أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية منذ منتصف عام ٢٠١٤ [١٣]. ويظهر مما تقدم أن الاقتصاد العراقي مرتبط وبدرجة كبيرة جداً بالقطاع النفطي الذي أصبح المحرك الأساس للاقتصاد العراقي، حيث رأينا معظم الصادرات العراقية تتألف من النفط الخام وحده، وقد كان لهذا الأمر أثره المباشر في وجود عجز مزمن في الميزان التجاري عند استثناء الصادرات النفطية.

ثالثاً: نسبة الإيرادات العامة النفطية إلى الإيرادات العامة الكلية:

تساهم إيرادات إنتاج النفط الخام وتصديره بنسب مرتفعة في تكوين الإيرادات العامة الكلية في العراق، حيث تراوحت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية بين (٧٧,١٪) و(٩٨,١٪) خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥، والجدول (٤) والشكل (٣) في أدناه يوضحان حجم الإيرادات العامة الكلية وحجم الإيرادات النفطية للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ [١٤].

١٣. نغم حسين نعمة، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروة العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد ١٢، والعدد ٥، ٢٠١٥، ص: ٢٦ – ٢٧.

١٤. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ٢٠٠٩-٢٠١٤ ، ص: ٧.

(*) تم احتساب سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي (١دولار= ١١٦٦ ديناراً عراقياً) لتحويل الإيرادات الكلية من الدينار إلى الدولار.

جدول (٤)

الإيرادات العامة الكلية والإيرادات النفطية للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ (مليار دولار).

هيكل الإيرادات العامة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الإيرادات الكلية*	٣٩,٩٢٥	٥٠,٣٤٢	٨٤,٧٤٥	١٠١,٢٧١	٩٦,٣٥٥	٩٠,٥٦٦	٥٧,٠٣٢
الإيرادات النفطية	٣٦,٧٠٢	٤٨,٤١١	٨٣,١٣٥	٩٤,٢٠٩	٨٩,٨٠٠	٨٣,٢٧٦	٤٣,٩٩٦
نسبة الإيرادات النفطية	٪ ٩١,٩	٪ ٩٦,١	٪ ٩٨,١	٪ ٩٣	٪ ٩٣,١	٪ ٩١,٩	٪ ٧٧,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٣ ومجموعة التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٥.

شكل (٣)

نسب مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية في تكوين الإيرادات العامة للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ (نسب مئوية).

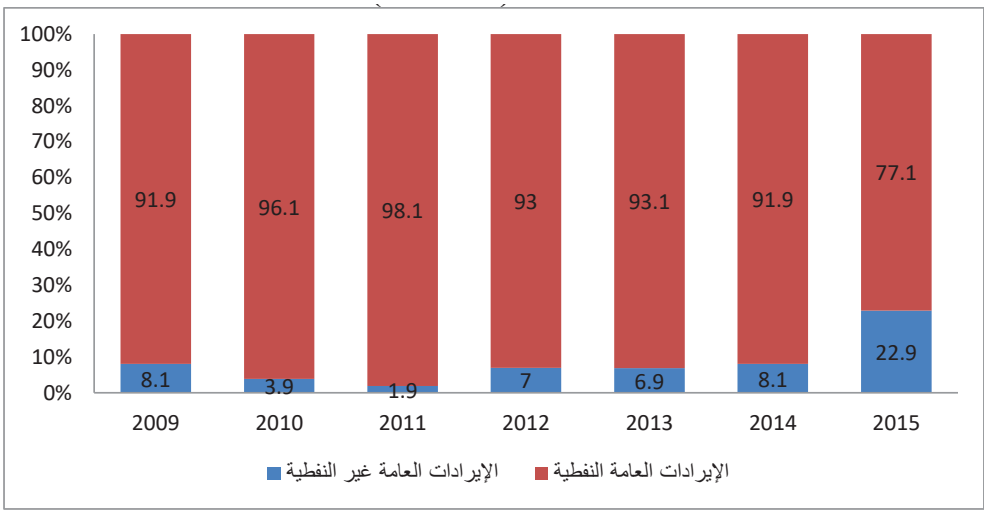

يتّضحُ من بيانات الجدول (٤)، والشكل (٣) ارتفاع نسبة مساهمة صادرات النفط في

تكوين الإيرادات العامة، حيث شكلت الإيرادات العامة النفطية نسباً تتراوح بين (٧٧,١٪) و (٩٨,١٪) من إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٤، إلاَّ أن عام ٢٠١٥ شهد انحداراً قياسياً لنسبة الإيرادات النفطية حيث انخفضت من (٩١,٩٪) عام ٢٠١٤ إلى (٧٧,١٪) عام ٢٠١٥، والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤، فتقلص حجم الإيرادات النفطية خلال عام ٢٠١٥؛ وبالتالي انخفضت أهميتها النسبية بالنسبة للإيرادات العامة غير النفطية.

إن ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة الكلية يشير إلى انخفاض إيرادات الدولة من مصادرها غير النفطية كالضرائب والرسوم وإيرادات عقارات الدولة، والسبب في تدني نسب مساهمة القطاعات الغير نفطية يعود إلى تدهور القطاعات الإنتاجية وانخفاض الإيرادات الضريبية، نتيجةً لتفاقم المشكلات التي يعاني منها قطاعا الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، فضلاً عن أزمة المنشآت الصناعية الحكومية المدارة من قبل وزارة الصناعة والمعادن وما تواجهه من خسائر مستمرة نتيجة لتوقف عملياتها الإنتاجية في ظل إغراق الأسواق العراقية بالسلع الأجنبية شديدة المنافسة بالثمن والجودة[١٥].

يضاف إلى ذلك وجود الفساد في الجهاز الضريبي كجزء من الفساد المتفشي في معظم المؤسسات العامة، وتدني مستويات الوعي الضريبي لدى الجمهور، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الضرائب ومصادر الإيرادات العامة الأخرى في تكوين هيكل الإيرادات العامة.

سجلت حصيلة إيرادات الضرائب على الدخول والثروات والسلع ورسوم الإنتاج والخدمات لعام ٢٠١٥ مبلغ (٢,٦٢٣) ترليون دينار من إجمالي الإيرادات العامة التي بلغت (٦٦,٤٧٠)

١٥. أمل أسمر زبون وفاضل عباس كاظم، ظاهرة الإغراق السلعي وآثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (١٠)، ٢٠١٤، ص: ٩٧ – ٩٩.

تريليون دينار[١٦]، أي إن نسبة الإيرادات الضريبية ورسوم الإنتاج والخدمات شكلت فقط (٣,٩٪) من هيكل الإيرادات الإجمالية، وتعدُّ نسبة ضئيلة جداً قياساً بالإيرادات التي تحققها إيرادات تصدير النفط نتيجة للأسباب التي تم ذكرها، وإن ارتفاع حجم صادرات العراق النفطية التي بلغت متوسط (٣,٥) مليون برميل / يوم في عام ٢٠١٥ كان له أثر كبير أيضاً في ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية [١٧].

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في أسعار النفط

يشير مفهوم سعر النفط إلى القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام في الأسواق الدولية مقدرةً بالدولار الأمريكي، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة الأسواق النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس على الإيرادات النفطية وجعلها غير مستقرة، حتى أصبحت ظاهرة التقلبات في أسعار النفط مسألة مثيرة للقلق على المستوى الدولي، منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن[١٨]، ولاسيما بعد الارتفاعات الملحوظة لأسعار سلة أوبك خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣، التي بلغت ذروتها عند متوسط سعر سنوي بلغ (١٠٩) دولارات للبرميل، إلا أن هذه الأسعار سرعان ما بدأت تتهاوى بشده، حيث انخفضت إلى ٤٠ دولاراً للبرميل في نهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٤، فاقدة بذلك نحو (٦٩) دولاراً من كل برميل، لتعود الأسعار عند متوسط (٤٩) دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠١٥ ثم إلى متوسط سنوي بلغ (٤٠) دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠١٦.

١٦.البنك المركزي العراقي، تقارير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراق لسنة ٢٠١٥، بغداد، ٢٠١٦، ص:٧٠ – ٧١.

17. Iraq oil marketing company Somo, Iraq Crude Oil Export Report- March 2016,at: www.somooil.gov.iq.

١٨.داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص: ٧٢-٧٣.

والجدول (٥) والشكل البياني (٤) الآتيين يوضحان تغيُّرات أسعار سلة نفط أوبك خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٦:

جدول (٥)

تغيُّرات أسعار سلة نفط أوبك للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٦

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
متوسط السعر بالدولار	٢٨	٣٦	٥٠	٦١	٦٩	٩٤	٦١	٧٧	١٠٧	١٠٥	١٠٩	٩٦	٤٩	٤٠

.**Resource**: OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, www.opec.org

شكل (٤)

تغيُّرات أسعار سلة نفط أوبك للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٦

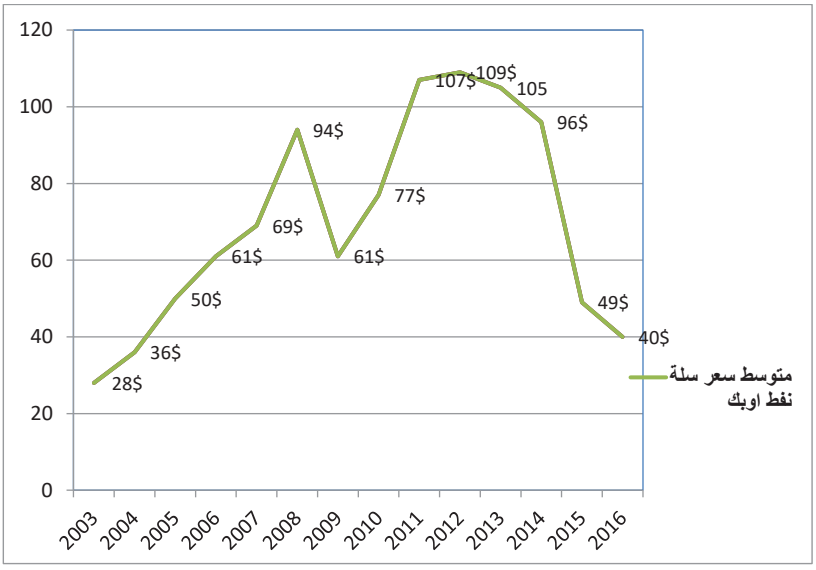

Resource: OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics at://www.
.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

من خلال تحليل بيانات الجدول والشكل البياني المذكورين آنفاً، يتبين لنا أن المتوسط السنوي لأسعار سلة نفط أوبك قد سجل متوسط سعر سنوي بلغ (٢٨) دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠٠٣، وبدأ بالارتفاع المستمر حتى وصل إلى متوسط (٩٦) دولاراً للبرميل في سنة ٢٠٠٨، أي إن المتوسط السنوي لسعر نفط سلة أوبك قد تضاعف بمقدار (٣٤٢٪) خلال مدة ٦ سنوات، وبمعدل ارتفاع سنوي بلغ (٥٧٪).

وخلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ -وتحت مؤثرات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي الغربي- انخفضت الأسعار لتصل إلى معدل (٦١) دولاراً للبرميل، بنسبة انخفاض بلغت حوالي (٣٦,٥٪) خلال سنة واحدة فقط[١٩].

ثم عاودت الأسعار ارتفاعها مرة أخرى بفعل أثر بوادر نهوض الاقتصاد الرأسمالي من أزمته المالية الأخيرة[٢٠]، فبدأ نمو الأسعار منذ عام ٢٠١٠ واستمر ليبلغ متوسط سعر سنوي (١٠٩) دولارات للبرميل في ٢٠١٣، محققاً زيادة سنوية بلغت نسبتها حوالي (٤٦٪) خلال ٣ سنوات، وجاءت سنة ٢٠١٤ لتشهد انحداراً جديداً وقياسياً للأسعار، حيث بلغ متوسط السعر لسنة ٢٠١٤ (٩٦) دولاراً للبرميل، انخفض خلال عام ٢٠١٥ ليسجل المتوسط السنوي للسنة نفسها (٤٩) دولاراً للبرميل، وتراجع متوسط السعر عام ٢٠١٦ عند (٤٠ دولاراً) للبرميل فقط، اما متوسط السعر للنصف الأول من عام ٢٠١٧ فقد سجل تحسن ملحوظ ليستقر عند (٥١ دولاراً) للبرميل[٢١].

19.OPEC, Oil price basket historical data and graphics, at www.opec.org

٢٠. سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية، دار الدكتور للنشر، بغداد، ٢٠١١، ص: ٩٩ – ١٠٠.

21. OPEC, Monthly oil prices report May 2017, Geneva, pp, 19-21.

بعد عرض أهم تطورات أسعار النفط ننتقل الآن لدراسة العوامل المؤثرة في أسعاره على المستوى الدولي، ويمكننا تقسيم أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط إلى النقاط الآتية:

أولاً: العوامل الاقتصادية (تفاعل قوى العرض والطلب):

يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل الاقتصادية، منها مستوى الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى كأميركا ودول غرب أوروبا واليابان، وبعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وغيرهما، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور بصورة جيده فإنّ الطلب العالمي على النفط سيزداد لتلبية احتياجات الاقتصاد الدولي بالطاقة اللازمة من النفط، والعكس صحيح[٢٢]. وإن الطلب على النفط قد يزداد في حالة توقع وجود اختلال في إمداداته المستقبلية، نتيجة أزمات أو اضطرابات سياسية أو كوارث طبيعية، إذ يلجأ الراغبون فيه لزيادة ما يحوزونه من خزين؛ تجنباً لنقصانه في المستقبل، فهو بذلك سلعة استراتيجية ضرورية لا غنى عنه[٢٣]. ونلاحظ أن أسعار النفط امتازت بالارتفاع النسبي خلال معظم المدة ٢٠٠٤ -٢٠١١ (أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل منذ عام ٢٠١١)[٢٤]، ويمكن أن نعزو ذلك لسببين أساسيين هما:

١. **ارتفاع الطلب** على النفط في الصين التي تحولت إلى مستورد كبير للنفط الخام منذ عام ٢٠٠٢، فضلاً عن نمو الطلب في الهند بصور مستمرة خلال المدة ٢٠٠٤ -٢٠١١.

٢. **انخفاض عرض** النفط من دول تعرضت لحظر اقتصادي واضطرابات سياسية في الشرق الأوسط، وتحديداً ليبيا وإيران.

ونظراً لتأخُّر استجابة العرض للطلب حينذاك، أدّى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في

٢٢. سالم محمد عبود، مصدر سابق، ص: ١٠٠.

23. Lingyu Yan, Analysis of International oil Prices Fluctuation and its influencing factors, American Journal of Industrial and business management, 2 / 2012, pp 40 -41.

24 Frank Verrastro, Global Oil Prices, Centre For Strategic and International Studies, Critical Questions, 10 June 2008, Washington 2008, p 2.

الوقت نفسه كانت ثمة متغيّرات تجري بسرعة في الولايات المتحدة وكندا، فارتفاع الأسعار خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠١١ أدّى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن غير تقليدية كان يصعب استخراجه منها من قبل؛ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج قياساً بالأسعار التي كانت سائدة قبل ذلك، ونقصد بهذا تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة، والنفط الرملي في كندا[٢٥].

وتستلزم عملية استخراج النفط الصخري القيام بعمليات حفر معقدة للصخور الرسوبية التي تحتوي عليه في باطن الأرض؛ الأمر الذي يتطلب استخدام وسائل التقنيات الحديثة التي تعتمد على ضغط الماء المخلوط بالرمل والكيماويات لتفتيت الصخور واستخراج النفط المحبوس بطريقة التكسير الهيدروليكي، خلافاً لعملية استخراج النفط التقليدي التي تستلزم عمليات حفر عمودي ليتدفق بعدها النفط من البئر بسهولة وتكلفة أقل نسبياً[٢٦].

وتعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط الصخري في العالم، فقد بلغ إنتاجها حوالي (٢,٢) مليون برميل يومياً أي ما يعادل (٨٣,٧٪) من إجمالي الإنتاج العالمي عام ٢٠١٢،فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٣٨,٢٪) سنوياً خلال المدة ٢٠١٢ – ٢٠١٤ ليصل إلى (٤,٨) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٥ أي ما يعادل (٨٥,٥٪) من مجموع الإنتاج العالمي من النفط الصخري، والفضل في تحقيق هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط خلال المدة نفسها ، الأمر الذي يوضح حجم الزيادة في العرض التي تسببت في الوقت عينه بانخفاض الطلب على النفط المستورد في الولايات المتحدة بالكميات نفسها التي ذكرناها[٢٧].

في الوقت نفسه بدأ الطلب العالمي على النفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة

25. John Baffes and M. Ayhan Kose, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, consequences and policy responses, op cit, pp 26-27.

٢٦. جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريان وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، تموز ٢٠١٥، ص: ٢.

27. Global shale gas development, water availability and business risks, Paul Reig, Tianyi Luo, and Jonathan n. Proctor, World Resource Institute, 2013.

اليورو، والتباطؤ الاقتصادي في الصين وآسيا، والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة وغرب أوروبا، فضلاً عن زيادة الإنتاج والإمدادات من كل من العراق وإيران[٢٨].

وسوف نحاول عرض تطورات كميات إنتاج النفط على المستوى العالمي وكميات النفط المستخرجة من المكامن غير التقليدية (النفط الصخري) من خلال الجداول الآتية من ثم نقوم بدراسة أثر تطوُّر المكامن غير التقليدية في زيادة العرض الكلي من النفط على المستوى الدولي، وأخيراً سنحاول دراسة أثر الكميات المنتجة من النفط الصخري على أسعار النفط بصورة عامة.

والجدول الآتي يوضح تطور كميات الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية في الدول ذات الاستهلاك الكبير نسبياً، وهي كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا والصين، وسوف نحاول تحليل بيانات هذا الجدول بغية تتبع تغيُّرات الطلب التي أثّرت على أسعار النفط للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦.

جدول (٦)

الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية في الدول المستهلكة الرئيسة للمدة ٢٠١٠ -٢٠١٦، مليون برميل / يوم.

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الولايات المتحدة	١٩,٢	١٩,٠	١٨,٥	١٩,٠	١٩,٣	١٩,٥	١٩,٧
أوروبا	١٥,٤	١٤,٩	١٤,٥	١٤,٣	١٤,١	١٥,٠	١٥,١
الصين	٩,١	٩,٥	٩,٩	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٦	١٠,٩
المجموع	٤٥,٥	٤٣,٥	٤٢,٩	٤٣,٦	٤٣,٨	٤٠,١	٤٤,٨

Resource: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015.

28. United Nations, World Economic Situation and Prospects 2016, UN Publications, New York, 2016, pp 4-5.

يتضح من بيانات الجدول (٦) هيمنة الولايات المتحدة على أكبر نسبة استهلاك للنفط من بين الدول الرئيسة المستهلكة للنفط، حيث تراوحت الكميات المطلوبة سنوياً من النفط الخام ومنتجاته بين (١٩,٢) و(١٩,٧) مليون برميل/ يوم خلال السنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٦، بمتوسط نموّ سنوي بلغ (-٢٪)، (-٢,٥٪) ،(٢,٥٪)، (١,٥٪)، (١٪)، (١٪) للسنوات ٢٠١١ – ٢٠١٦ على التوالي. ما يخصُّ الدول الأوروبية فقد تراوحت الكميات المطلوبة فيها بين (١٥,٤) و(١٥,٢) مليون برميل / يوم خلال المدة نفسها، وفيما يخصُّ الصين فنلاحظ زيادة طلبها على النفط بوتيرة أكبر من الولايات المتحدة وأوروبا حيث تراوحت الكميات المطلوبة بين (٩,١) و(١٠,٩) مليون برميل / يوم خلال المدة نفسها. وننتقل الآن إلى دراسة تطورات إنتاج النفط الصخري لمحاولة تتبع دور الكميات المنتجة منه في التأثير على أسعار النفط على المستوى العالمي، والجدول (٧) الآتي يوضح تطور كميات إنتاج النفط الصخري وتوقعاته المستقبلية خلال المدة ٢٠١٢ – ٢٠٣٠، مليون برميل / يوم.

جدول (٧)

تطور كميات إنتاج النفط الصخري العالمي وتوقعاته المستقبلية للمدة ٢٠١٢ – ٢٠٣٠، (مليون برميل/ يوم)

كميات الإنتاج	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الإنتاج العالمي	٢,٦٣	٣,٦٢	٤,٨٧	٥,٦١	٦,٠١	٧,٤٩	٨,٣١	٩,١٦
إنتاج الولايات المتحدة	٢,٢٠	٣,٢٠	٤,٢٠	٤,٨٠	٤,٩٠	٥,٦٠	٥,٣٠	٤,٨٠
نسبة الولايات المتحدة إلى العالم٪	٨٣,٧٪	٨٨,٤٪	٨٦,٣٪	٨٥,٥٪	٨١,٥٪	٧٤,٨٪	٦٣,٨٪	٥٢,٤٪

Resource: EIA, Energy Outlook Report, April 2015.

تتضح من بيانات الجدول (٧) التطورات الكبيرة التي طرأت على الكميات المنتجة من النفط الصخري على مستوى العالم، حيث تضاعفت كميات الإنتاج بنسبة بلغت حوالي (٢٧٣٪) خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٦؛ فارتفعت الكميات المنتجة من (٢,٢) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٢ إلى (٦,٠١) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٦، أما بشأن التوقعات المستقبلية، فإن تقارير وكالة الطاقة الدولية تشير إلى وصول سقف الإنتاج من النفط الصخري إلى (٩,١٦) مليون برميل/ يوم بحلول عام ٢٠٣٠، وهو رقم قريب إلى الواقع قياساً بالإنتاج الفعلي لعام ٢٠١٦ حيث بلغ (٦,٠١) مليون برميل / يوم.

وفيما يخص مساهمة الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، نلاحظ استحواذها على نسبة (٨٣,٧٪) من الإنتاج العالمي لعام ٢٠١٢، إلاّ أن هذه المساهمة أخذت بالانخفاض الطفيف حتى عام ٢٠١٦ لتبلغ (٨١,٥٪)، ومن المتوقع أن تستمر مساهمة الولايات المتحدة بالانخفاض حتى عام ٢٠٣٠ لتصل إلى (٥٢,٤٪)، ويمكن أن نعزو ذلك إلى توقعات انخفاض الطاقة الإنتاجية لحقول الولايات المتحدة من النفط الصخري، فضلاً عن عوامل تتعلق بتكاليف الإنتاج وانخفاض الأسعار منذ عام ٢٠١٤؛ الأمر الذي أثّر سلباً على أرباح المستثمرين في هذا القطاع داخل الولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة تعدُّ أكبر مستهلك للنفط الخام، فسنحاول تسليط الضوء على حجم استهلاكها من النفط الخام، من خلال عرض بيانات إنتاج النفط من الحقول النفطية داخل الولايات المتحدة، فضلاً عن بيانات الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي، وذلك من خلال الجدول رقم (٨).

جدول (٨)

إنتاج وواردات الولايات المتحدة من النفط الخام للمدة ٢٠١٠ –٢٠١٥ (مليون برميل/ يوم)

مصادر النفط في أميركا	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إنتاج الحقول الأمريكية	٥,٤٧٦	٥,٦٧٣	٦,٤٧٦	٧,٤٥٤	٨,٧٠٨	٩,٤٣١
الواردات الخارجية	٩,٢١٣	٨,٩٣٥	٨,٥٢٧	٧,٧٣٠	٧,٣٤٤	٧,٣٥١
إجمالي الاستهلاك الخام	١٤,٦٨٩	١٤,٦٠٨	١٥,٠٠٣	١٥,١٨٤	١٦,٠٥٢	١٦,٧٨٢
نسبة الواردات الخارجية إلى إجمالي الاستهلاك	٦٢٪	٦١٪	٥٧٪	٥١٪	٤٦٪	٤٤٪

Resource: EIA, Energy Outlook Report, May 2016.

من خلال بيانات الجدول رقم (٨) نلاحظ ارتفاع كميات إنتاج النفط الخام من داخل الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠، والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي منذ ٢٠٠٨؛ الأمر الذي شجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو إنتاج النفط في حقول النفط الصخري؛ نظراً لارتفاع تكلفة إنتاج النفط الصخري، حيث تتراوح تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري في الولايات المتحدة بين (٧٠ و٨٠) دولاراً، مقابل (٣ و١٧) دولاراً تكلفة البرميل الواحد من النفط التقليدي في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، الأمر الذي يتطلب بقاء أسعار النفط فوق حاجز (٨٠) دولاراً للبرميل؛ لضمان إنتاج النفط الصخري[٢٩]. وقد مكن ارتفاع الأسعار خلال المدة ٢٠١٠–٢٠١٣ الولايات المتحدة من زيادة كمياتها المنتجة من النفط من (٥,٤٧٦) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٠ إلى (٨,٦٠٠) مليون برميل يوم عام ٢٠١٦، مما رفع كمية الإنتاج بحوالي (٣,١٠٠) مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٦ عمّا كانت علية عام ٢٠١٠. وتوضح بيانات الجدول (٨) انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأجنبي خلال

٢٩. جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريان وأثرهما على أسواق النفط العالمية، مصدر سابق، ص ١٩–٢٠.

المدة ٢٠١٠ –٢٠١٦، حيث انخفضت الواردات الخارجية إلى (٧,٣٥١) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٦، بعد أن كانت عند مستوى (٩,٢١٣) برميل/ يوم عام ٢٠١٢، على الرغم من نمو الطلب الأمريكي على النفط الخام خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٦، حيث ارتفع الطلب على النفط الخام في الولايات المتحدة من (١٤,٦٨٩) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٠ إلى (١٦,٧٨٢) مليون/ برميل يوم عام ٢٠١٦، بزيادة إجمالية خلال المدة بلغت (٢,٠٩٣) مليون برميل / يوم، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع كمية المعروض العالمي من النفط بالكمية نفسها التي ازدادت بها كميات الإنتاج من النفط الصخري خلال المدة ٢٠١٠–٢٠١٥، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي على النفط بالكميات المذكورة نفسها، وهو ما أدّى أخيراً إلى حدوث فائض في العرض النفطي وكان أحد الأسباب التي أدّت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

وتشير بيانات الجدول (٨) إلى انخفاض نسبة الواردات النفطية الخارجية في الولايات المتحدة، حيث تراجعت بمقدار (١٦٪) إلى ما نسبته (٤٤٪) عام ٢٠١٤، بعد أن كانت نسبة الواردات الخارجية من النفط (٦٢٪) عام ٢٠١٠، والفضل في ذلك يعود إلى زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري كما ذكرنا.

هذا ويمكن إجمال العوامل المتعلّقة بجانب العرض النفطي التي أدّت إلى خفض الأسعار عام ٢٠١٤ في النقاط الآتية:

١. زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مما رفع سقف الإنتاج النفطي الأمريكي إلى (٨,٦) مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٤ وهي كمية تحققت للمرة الأولى في أمريكا منذ عام ١٩٠٠.

٢. عجز منظمة أوبك عن تخفيض كميات إنتاج الدول الأعضاء أمام انهيار الأسعار، حيث رفضت السعودية تخفيض صادراتها التي بلغت (٧,١٥٣) مليون برميل / يوم عام ٢٠١٤.

٣. زيادة صادرات العراق بقرابة (٥٠٠) ألف برميل / يوم في عام ٢٠١٥[٣٠].

١. أما بشأن العوامل المتعلقة بالطلب فيمكن تلخيص العوامل التي أثرت على الأسعار خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٦ بالنقاط في الآتية[٣١]:

- انخفاض واردات الولايات المتحدة بمقدار (٢,٠٩٣) مليون برميل / يوم خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٦.
- حدوث ركود اقتصادي في أوروبا.
- تراجع الاقتصاد الصيني بعد فترة من الأداء القوي.
- توقعات انخفاض الطلب العالمي بمقدار (١,١) مليون برميل / يوم خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠.
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أميركا ودول غرب أوروبا.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما ساهم في خفض الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

ومما تجدر الإشارة إليه هو التغير في استراتيجية منظمة الأوبك في مواجهة انهيار الأسعار، حيث اتجهت أوبك نحو استهداف الحصص للدول الأعضاء بدلًا من استهداف الأسعار؛ وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية بين أعضاء أوبك حيث قامت بعض الدول بتخفيض السعر بهدف زيادة كمية صادراتها للمشترين في الأسواق النفطية، ونتيجة لذلك وفي منتصف عام ٢٠١٤ بدأت زيادة العرض النفطي تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر

30. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Vienna, pp 48-49.
31. International Energy Agency, Oil Market Midterm Report 2015 Market Analysis and Forecast to 2020, p 13.

من الطلب[٣٢]، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (٩)

العرض والطلب العالميين على النفط الخام للمدة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ (مليون برميل / يوم).

السنة	العرض من النفط	الطلب على النفط	فائض / عجز
٢٠٠٩	٨٥,٣	٨٥,٦	٠,٣-
٢٠١٠	٨٧,٢	٨٨,٧	١,٥-
٢٠١١	٨٨,٧	٨٩,٦	٠,٩-
٢٠١٢	٩٠,٩	٩٠,٧	٠,٢
٢٠١٣	٩١,٢	٩١,٩	٠,٧-
٢٠١٤	٩٣,٧	٩٢,٦	١,١
٢٠١٥	٩٥,٧	٩٣,٨	١,٩

Resource: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015 Edition, Paris 2015.

من خلال تحليل بيانات الجدول (٩) المذكور آنفاً، يتضح لنا استمرار زيادة الكميات المعروضة من النفط عن الكميات المطلوبة خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٥، مما أدى إلى حدوث فائض في الكميات المعروضة، وذلك باستثناء السنوات ٢٠١٠ و٢٠١٣ حيث شهدتا عجز الكميات المعروضة عن تلبية الطلب بواقع (١,٥) مليون برميل / يوم لسنة ٢٠١٠، و(٠,٧) مليون برميل يوم لسنة ٢٠١٣.

32. Paul R. Kutasovic, Changes in supply of and Demand for Crude Oil, Implications for Oil Prices, Narsee Monjee School of Business Management review, April – May 2015, pp 11-13.

تراوحت الكميات المعروضة الفائضة عن الطلب الدولي من النفط بين (١,١) و(١,٩) مليون برميل يومياً خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛ الأمر الذي يفسر أحد أسباب انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥.

إلا أن كميات الفائضة كانت طفيفة إذا ما قورنت بالمجموع، فأعلى فائض في العرض تحقق عام ٢٠١٥ بواقع (١,٩) مليون برميل يومياً، أي ما نسبته (٢,٣٪) من مجموع الكميات المعروضة من النفط على مستوى العالمي، وهذه النسبة لا تتناسب منطقياً مع انخفاض أسعار النفط من (٩٦) دولاراً عام ٢٠١٤ إلى (٤٩) دولاراً عام ٢٠١٥، حيث إن نسبة الانخفاض في السعر بلغت (٤٩٪)، وهي لا تتوافق مع نسبة الفائض إلى مجموع العرض. وينطبق رأي الباحث هذا على مقدار العجز في تغطية الطلب، فعجز الكميات المعروضة عن تلبية الطلب الذي ظهر عام ٢٠١٣ وكان بواقع (٧٠٠) ألف برميل/ يوم، حيث شكل ما نسبته (٠,٨٪) من مجموع العرض النفطي، وهو لا ينسجم مع انخفاض أسعار النفط من (١٠٥) دولارات عام ٢٠١٣ إلى (٩٦) دولاراً عام ٢٠١٤؛ الأمر الذي يدفعنا لدراسة العوامل السياسية وتتبع أدوارها في التأثير على أسعار النفط.

ثانياً: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية أدواراً مهمة في التأثير على أسعار النفط، إذا ما علمنا انه سلعة استراتيجية على المستوى الدولي؛ لما تشكله من أهمية حيوية لقطاعات النقل والطاقة والصناعة، وبما أن الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في المنظمة الدولية للطاقة تستهلك قرابة نصف إنتاج النفط في العالم، فإن الأدوار التي أدتها هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الأسعار كانت فاعلة، من خلال وسائل متعددة كان من أهمها بناء مخزون استراتيجي من النفط، والاستثمار في استخراجه من منطقة بحر الشمال في النرويج حيث ترتفع كلفة الإنتاج، فضلاً عن التأثير المباشر على الدول المنتجة وحثها على زيادة الإنتاج، مثال على ذلك حالة المملكة العربية

السعودية ودول الخليج[٣٣]، فضلًا عن الاستثمار في مصادر طاقة بديلة عن النفط التقليدي مثل استخراج النفط الصخري، ومشروعات الطاقة الشمسية وغيرها؛ مما أدى إلى زيادة المعروض من النفط، وتراجع الأسعار أخيراً [٣٤].

إن انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ كان سببه الأساسي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية وازدهار صناعة استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة وغيرها كما ذكرنا، وعلى وفق هذه المعطيات، كان ينبغي على السعودية أن تؤدي دور ''المنتج المتأرجح'' الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة للحفاظ على حد أدنى من الأسعار، لكن المملكة السعودية لم تفعل ذلك؛ لأن انخفاض الأسعار كان يضرُّ بمنافستها الجيوسياسية إيران، والقوة العظمى الحليفة لها روسيا، أكثر مما يضرُّ بالمملكة العربية السعودية؛ وبالتالي، يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط في العام ٢٠١٤ على عاتق سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية [٣٥].

وفي الوقت نفسه نحن لا ننكر أن قوى العرض والطلب هي الأخرى دفعت الأسعار نحو الانخفاض، حيث لا يمكن للسعوديين وحدهم التسبب بحدوث وفرة أو نقص في النفط على المستوى العالمي بهذه السهولة، فكان للارتفاع في حجم الإنتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة، ومعدل النمو المتباطئ لاستهلاك النفط في الصين في السنوات الأخيرة، وغيرها من العوامل الاقتصادية التي ذكرناها آنفاً تفسيرٌ معقولٌ للحالة التي دفعت بالأسعار إلى هذا الانخفاض، ومع ذلك فإن القول إن المملكة العربية السعودية كانت وراء أحد أهم أسباب هبوط الأسعار يتوافق

٣٣.سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد ٤٣ لسنة ٢٠١١، ص: ١٠-١١.

34.(2) World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015, pp 155-156.

35. Gregory Goss, The Geopolitical of Falling Oil Prices, Brookings Institution, Washington, April 2015, pp 2-3

مع بعض الحقائق البارزة، ومما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية ترغب في التأثير على إيران وروسيا، فالرياض ومع ما تمتلكه من احتياطيات نفطية ومالية كبيرة، تكون أكثر قدرة على اجتياز فترة من انخفاض أسعار النفط من موسكو أو طهران[٣٦].

وتؤثر النزاعات السياسية والحروب والكوارث الطبيعية مجتمعةً على أماكن الإنتاج وطرق النقل وأماكن الاستهلاك، مما يؤثر على أسعار النفط، وتتأثر الأسعار أيضاً بدرجة الاستقرار السياسي، والفلسفة السياسية والاقتصادية السائدة في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول المستهلكة له، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، حيث إن نشوء أي اضطرابات مما ذكرنا يمكن أن تؤثر على أسعار النفط[٣٧].

ثالثاً: العوامل السلوكية أو النفسية (المضاربون في الأسواق النفطية):

هنالك عوامل أخرى تؤثر على أسعار النفط ويمكننا تسميتها بالعوامل السلوكية أو النفسية، وهي توقعات المضاربين في الأسواق النفطية وأثرها على عمليات بيع النفط وشرائه في الأسواق الدولية، كالتوقعات بحدوث نقص في الإمدادات نتيجة لنشوب الحروب أو التوترات في مناطق إنتاج النفط[٣٨].

لذلك فإن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط حيث منابع النفط يمكن أن تكون سبباً في ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها على الرغم من عدم حدوث تغيُّر كبير نسبياً في الكميات المعروضة من النفط والمطلوبة منه، فأسواق النفط قد تدفع نحو الارتفاع في الأسعار حينما تكون

36. World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015, pp 155-156.

٣٧.أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الدوحة، مارس ٢٠١٥، ص: ٥-٧.

٣٨.عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٣، المجلد (١٥)، العدد (١)، ص: ٣٣٩-٣٤٠.

هنالك مخاوف من تعطل محتمل للإمدادات المستقبلية والعكس صحيح[٣٩].

وتجري المضاربات في أسواق النفط العالمية على مدار الساعة في أهم ثلاث بورصات لبيع النفط وشرائه، وهي أسواق نيويورك، ولندن، وسنغافورة، ويتم فيها التعامل بما يسمى البراميل الورقية Paper Barrels بما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية Wet Barrels [٤٠]، حيث تتضارب معها الآراء بشأن السعر الذي سيتراوح عنده برميل النفط في العقود الآجلة، بالنظر إلى عوامل العرض والطلب التي تتأثر بالتهديدات الموجهة نحو الإمدادات النفطية، وبتحكم التجار بسوق الطلب، مثل البيوتات المالية الأمريكية وشركات الطيران الكبرى التي دخلت منافساً في الطلب على النفط، بما تمتلكه من احتياطيات مالية ضخمة وظفت للاستثمار في بيع النفط وشرائه، حيث وجدت هذه الجهات في أسواق النفط فرصة سانحة لتحقيق المكاسب والتأثير على الأسواق النفطية. فضلاً عن انخراط صناديق الاستثمار المالي العالمية في عمليات شراء النفط، التي زادت من حدة المضاربة، ويضاف إلى ما ذكرنا مجموعة مؤثرات يمكن لنا تسميتها بالمؤثرات السلوكية أو النفسية، وتتعلق بسلوك البائعين والمشترين والمضاربين في أسواق بيع عقود النفط والغاز وشرائها بالآجل[٤١]، حيث تتأثر قرارات هؤلاء بمجريات الأحداث السياسية والنزاعات المسلحة، والتوقعات المستقبلية بارتفاع كميات الإنتاج والأسعار أو انخفاضها، الأمر الذي يؤثر على أسعار عقود النفط الآجلة؛ وبالتالي على أسعار النفط على المستوى العالمي[٤٢].

٣٩. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، العدد (٥٧)، ٢٠٠٦، ص ١٢-١٣.

٤٠. مجلة الخبير المالية، رؤية الأسواق ٢٠١٥، الرياض ٢٠١٥، ص:١٢-٢٢.

٤١. فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن،٢٠٠٩، ص: ٦٥- ٦٦.

٤٢. داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، مجلة الباحث العدد (٩) ٢٠١١، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: ٢١٦.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية لاعتماد العراق على إيرادات تصدير النفط خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥.

على الرغم من الأوضاع الأمنية الخطيرة التي يواجهها العراق منذ عام ٢٠١٤، والمتمثلة بالحرب مع تنظيم داعش الذي كان قد سيطر على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية، فإن صادرات العراق من النفط ازدادت لتصل في المتوسط إلى (٣) مليون برميل يومياً منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٥، ثم ارتفعت خلال الأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ لتجتاز حاجز (٣,٥) مليون برميل / يوم، وهو أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨٠[٤٣]. وفي المدة بين أيار تشرين الثاني ٢٠١٤، انخفضت قيمة صادرات النفط الشهرية للعراق من (٨) مليارات دولار إلى (٥,٤) مليارات دولار، والسبب الرئيس لهذا الانخفاض الحاد كان هبوط سعر تصدير النفط العراقي من (١٠٠,٧) دولار إلى (٦٩,٥) دولار خلال المدة نفسها، وعرقل غياب الأمن بشدة جهود إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي صاحبه ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع نسب البطالة والفقر[٤٤].

في ضوء البيانات والإحصائيات المعتمده رسمياً من قبل الدولة العراقية والمنظمات الدولية التي قمنا بجمعها وتحليلها يمكن توضيح الآثار الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة لاعتماده على قطاع إنتاج النفط وتصديره من خلال المؤشرات الآتية:

43. (3) OPEC, Monthly oil prices report December 2014, Geneva, 2015, pp 58-59.
44. (4) OPEC, Monthly oil prices report November 2014, Geneva, 2014, pp 45-46.

أولاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة.

يظهر أثر انخفاض أسعار النفط بصورة واضحة في الموازنة العامة للدولة؛ وذلك لارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة الكلية كما ذكرنا في المبحث الأول، ومن البديهي أن تشهد الموازنة العامة نموّاً وفوائض عند ارتفاع أسعار النفط، كما يؤدي انخفاض الأسعار إلى تقليص حجم الموازنة العامة وظهور العجز في بنودها، ويمكن دراسة العلاقة بين سعر النفط وحجم الموازنات العامة في العراق من خلال الجدول (١٠) في أدناه، حيث سنحاول من خلال تحليل بيانات هذا الجدول الربط بين سعر النفط ونسبة التغيُّر في حجم الموازنة العامة، ويمكن توضيح بعض المختصرات التي سترد ضمن هذا الجدول في أدناه وكالآتي:

Pt = سعر النفط عبر الزمن.

(B_t) = الموازنة العامة للسنة الحالية.

$1(B_t)$= الموازنة العامة للسنة السابقة.

جدول (١٠)

أسعار النفط وحجم الموازنات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٩– ٢٠١٦(ترليون دينار).

السنة	سعر النفط Pt	الموازنة الحالية (Bt)	الموازنة السابقة (Bt)1	مقدار التغير (Bt)-(Bt)1	نسبة التغير في الموازنة
٢٠٠٩	$٦١	٦٩,١٦٥	٥٩,٤٠٣	٩٧٥٣	٪ ١٦
٢٠١٠	$٧٧	٨٣,٨٢٣	٦٩,١٦٥	١٤٦٥٨	٪ ٢١
٢٠١١	$١٠٧	٩٦,٦٦٢	٨٣,٨٢٣	١٢٨٣٩	٪ ١٥
٢٠١٢	$١٠٩	١١٧,١٢٢	٩٦,٦٦٢	٢٠٤٦٠	٪ ٢١
٢٠١٣	$١٠٥	١٣٨,٤٢٤	١١٧,١٢٢	٢١٣٠٢	٪ ١٨
٢٠١٤	$٩٦	١٦٣,٤١٣	١٣٨,٤٢٤	٢٤,٩٨٩	٪ ١٨
٢٠١٥	$٤٩	١١٩,٥٠٠	١٦٣,٤١٣	٤٣,٩١٣-	٪ ٣٦-
٢٠١٦	$٤٠	١٠٥,٨٩٥	١١٩,٥٠٠	١٣,٩٠٥-	٪ ١٣-

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للمدة ٢٠٠٨–٢٠١٦، وقوانين الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق الاتحادية للمدة ٢٠٠٩–٢٠١٦.

شكل (٥)

العلاقة بين سعر النفط وحجم الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٦

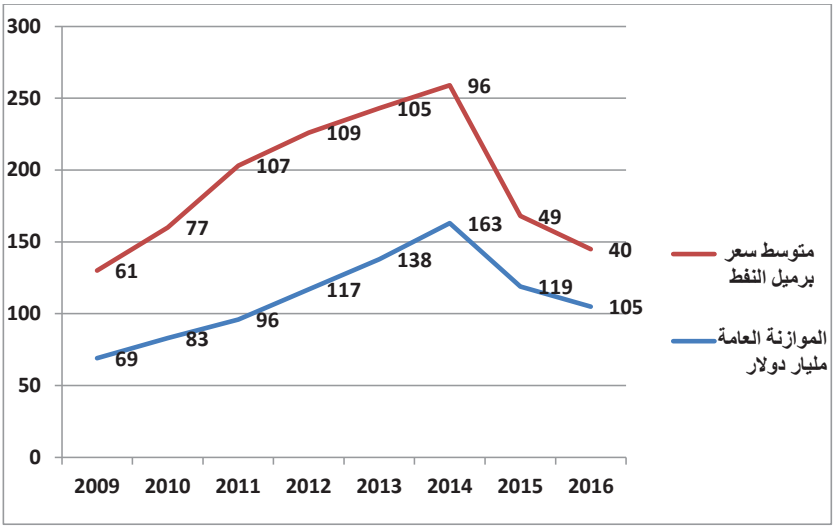

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني رقم (٥)، يتضح وجود علاقة طردية بين سعر النفط وحجم الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٦، حيث نلاحظ أن ارتفاع الأسعار المستمر خلال الأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٤ نتج عنه نمو مستمر في حجم الموازنة العامة للدولة، وتراوحت نسب هذا النمو بين (١٦٪) و(٢١٪) للمدة نفسها، أما عام ٢٠١٥، فيلاحظ انخفاض سعر النفط خلاله، حيث انخفض سعر النفط خلال الربع الأول منه من متوسط سعر (٩٦ دولاراً) في ٢٠١٤، ليصل إلى متوسط سعر بلغ (٤٩ دولاراً)، الأمر الذي أحدث انكماشاً في موازنة عام ٢٠١٥ بلغ نسبة (٢٦٪) قياساً بموازنة عام ٢٠١٤، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن عجز الموازنة العامة لسنة ٢٠١٥ ارتفع إلى نحو ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة ٦٪ من أجمالي الناتج المحلي لسنة ٢٠١٤[٤٥]، وكان ذلك الأثر الأشد تأثيراً لانخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة على موازنة عام ٢٠١٥ في جانب الإيرادات، حيث قدرت إيرادات موازنة

٤٥. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ، مصدر سابق، ص:٢٢.

٢٠١٥ بـ(٩٤,٠٤٨) تريليون دينار، وبالفعل بلغ عجز الموازنة العامة لسنة ٢٠١٥ (٢٥,٤٠١) تريليون دينار، أي ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي نفقات الموازنة العامة التي بلغت (١١٩,٥) تريليون دينار[٤٦].

وكل ما تم ذكره أثر على الإنفاق الحكومي بمبلغ العجز المذكور آنفاً؛ مما اضطر الحكومة إلى خفض الإنفاق الاستثماري، وذلك بإلغاء أو تجميدها عدد من مشاريع البنى التحتية، وهو ما دفع الحكومة إلى اللجوء نحو قروض داخلية وخارجية؛ بهدف تنفيذ المشاريع الاستثمارية الملحة من بناء المدارس، وإنشاء مشاريع للماء والكهرباء[٤٧]. وقد تقدمت الحكومة العراقية بطلب تأجيل سداد آخر دفعة من دفعات تعويضات الكويت، وتقدر هذه الدفعة بـ(٥) مليارات دولار، وحتى في ظل سيناريوهات نجاح تأجيل هذه الدفعات واللجوء للاقتراض الداخلي أو الخارجي، فلا يمكن لأي من هذه الخيارات تمويل العجز، وتنفيذ برنامج المشاريع الاستثمارية بصورة كاملة في ظل ظروف الحرب مع تنظيم داعش، وما تستنزفه من موارد مالية كبيرة، فضلاً عن متطلبات الإغاثة الإنسانية للنازحين في مناطق الحرب[٤٨]. وبالعودة إلى بيانات الجدول (١٠) نلاحظ استمرار تأثر الموازنة العامة للدولة بتبعات انخفاض أسعار النفط خلال سنة ٢٠١٦، حيث استمر حجم الموازنة العامة بالانكماش وسجلت نسبة نمو سالبة بلغت (١٣٪).

ثانياً: أثر انخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:

تراجعت معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي منذ سنة ٢٠١٤، وهو مؤشر يثير القلق بالنسبة لبلد في مرحلة النمو المدعومة بأنشطة إعادة الأعمار، ولاسيما في مجال البنى التحتية[٤٩]، مقارنة بنسبة نمو بلغت مستمرة حققها الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣، وهو الأمر الذي يعكس الأثر البالغ لانخفاض أسعار النفط على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين هذا المؤشر[٥٠].

٤٦. رئاسة جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية لسنة ٢٠١٥، مصدر سابق.
٤٧. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، انخفاض أسعار النفط في إطار تراجع الطلب، منشورات البنك الدولي، ٢٠١٥، ص: ٩ –١٠.
٤٨. البنك المركزي العراقي، تقرير المركز المالي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٣، ٢٠١٤، ص: ١ –٣.
٤٩. الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سابق، ص:٢٣.
٥٠. مؤشرات إحصائية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، مصدر سابق، ص: ٥.

جدول (١١)

العلاقة بين أسعار النفط والناتج الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ (٢٠٠٧= ١٠٠) مليار دينار

السنة	سعر النفط (دولار) Pt	الناتج للسنة الحالية (GDPt)	الناتج للسنة السابقة (GDPt)1	مقدار التغير (GDPt)-(GDPt)1	نسبة التغير في GDP
٢٠٠٩	٦١	١٢٤,٧٠٢	١٢٠,٦٢٦	٤,٠٧٦	٪ ٣,٢
٢٠١٠	٧٧	١٣٢,٦٨٧	١٢٤,٧٠٢	٧,٩٨٥	٪ ٦
٢٠١١	١٠٧	١٤٢,٧٠٠	١٣٢,٦٨٧	١٠,٠١٣	٪ ٧
٢٠١٢	١٠٩	١٦٢,٥٨٧	١٤٢,٧٠٠	١٩,٨٨٧	٪ ١٢,٢
٢٠١٣	١٠٥	١٧٤,٩٩٠	١٦٢,٥٨٧	١٢,٤٠٢	٪ ٧
٢٠١٤	٩٦	١٧٣,٨٧٢	١٧٤,٩٩٠	١,١١٨-	٪ ٠,٦٤-
٢٠١٥	٤٩	١٦٩,٦٣٠	١٧٣,٨٧٢	٤,٢٤٢-	٪ ٢,٥-

Resource: Central Bank of Iraq, GDP Constant Prices in IQ at: www.cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=370

شكل (٦)

العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)

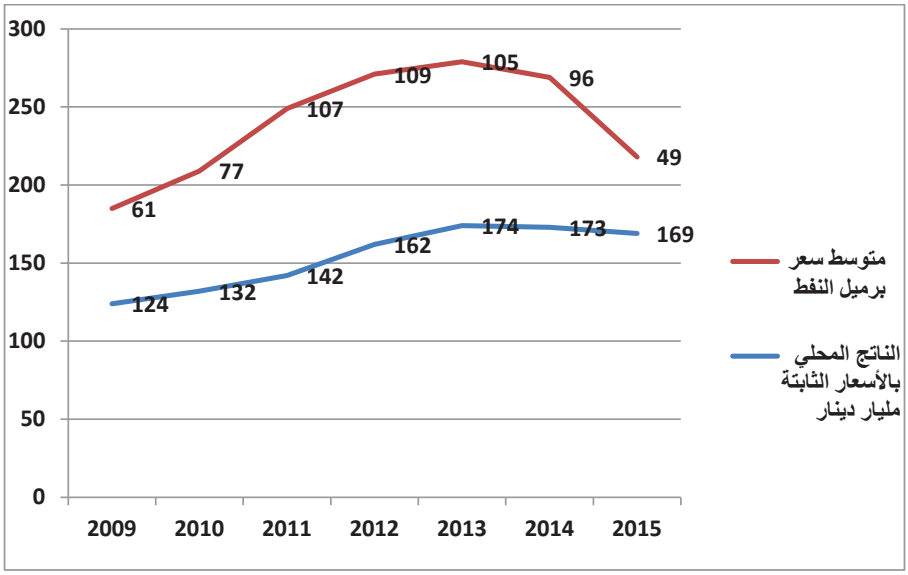

يتضح من خلال بيانات الجدول والشكل البياني رقم (٦) وجود علاقة طردية بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث إن ارتفاع أسعار النفط ينتج عنه توسع في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة؛ وذلك لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع إنتاج النفط الخام وتصديره في تكوين هذا الناتج، حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نسب نموّ حقيقي مستقرة ومستمرة منذ عام ٢٠٠٩ وبنسبة (٣,٢٪) عند متوسط سعر (٦١دولاراً) للبرميل لعام ٢٠٠٩، واستمر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصحوب بارتفاع أسعار النفط خلال السنوات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ وبنسب نموّ حقيقي بلغت على التوالي (٦٪)،(٧٪)، (١٢,٢٪)، (٧٪) ، ومنذ انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من ٢٠١٤ توقف النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ليتحوّل إلى انكماش سالب بلغت نسبته (-٠,٦٤٪) و(-

٢,٥٪) للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٥ على التوالي، ونلاحظ أن نسبة انكماش الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٥ قد تضاعفت بمقدار (٤٠٠٪) تقريباً عما كانت علية عام ٢٠١٤، والسبب في ذلك يعود إلى أن الانخفاض في الأسعار بدأ منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤؛ مما جعل تأثر الناتج المحلي خلال ٢٠١٤ أقل بسبب تحقيق عائدات بترولية مرتفعة خلال النصف الأول من العام، ومن المتوقع أن يستمر تأثر الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٧ بانخفاض أسعار النفط في حال استمرار الأسعار على ما هي عليه.

ثالثاً: أثر انخفاض أسعار النفط على أسعار الصرف والاحتياطيات الأجنبية.

ينتهج البنك المركزي العراقي سياسةً نقديةً تعتمد على التدخل لتحديد سعر صرف العملة الوطنية، وهي ما تسمّى بعمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي، حيث يتدخل البنك المركزي كبائع للدولار الأميركي؛ بهدف التأثير على معادلة العرض والطلب على العملة الوطنية؛ وبالتالي التأثير على أسعار صرفها أمام الدولار الأميركي[٥١].

يتم تنفيذ هذه السياسية النقدية من خلال المزاد اليومي الذي يقيمه البنك المركزي العراقي، حيث يقوم البنك المركزي ببيع مبالغ تتراوح بين (٨٦) و(١٧٠) مليون دولار يومياً، بسعر رسمي محدد بالدينار العراقي؛ وبذلك تتحدد قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي، وقد حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات أسعار صرف الدينار مستقرةً نسبياً منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن.

٥١. أميم صديق، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، ٢٠١٣، ص: ٣٠.

والجدول (١٢) الآتي يوضح متوسط أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي للمدة ٢٠٠٩ –٢٠١٥:

جدول (١٢)

المتوسط السنوي لأسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ (١ دولار أمريكي =١١٦٦ ديناراً عراقياً).

السنوات أسعار الصرف	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
سعر البنك المركزي	١١٧١	١١٧٠	١١٧٠	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦
سعر الأسواق الموازية	١١٨٢	١١٨٥	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٢٠	١٢٢٥	١٢٥٠
نسبة الارتفاع في الأسواق الموازية	٠,٩ ٪	١,٢ ٪	٢,٥ ٪	٢,٩ ٪	٤,٦ ٪	٥ ٪	٧,٢ ٪

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة تقارير أسعار الصرف في مزاد البنك المركزي والأسواق الموازية للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٥.

من خلال تحليل بيانات الجدول (١٢)، تتضح سياسة البنك المركزي العراقي في محاولة تثبيت أسعار الصرف للدينار العراقي، حيث اعتمد البنك المركزي سياسة تثبيت سعر العملة من خلال المزاد العلني للدولار، وبالفعل تمكن البنك المركزي العراقي من الحفاظ على أسعار صرف مستقرة نسبياً، حيث تراوح سعر صرف الاسمي للدينار العراقي أمام الدولار الأميركي بين (دولار واحد = ١١٦٦ ديناراً) و(دولار واحد = ١١٧١ديناراً) وذلك في مزاد البنك المركزي خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥، إلا أن الأسعار في الأسواق الموازية سجلت ارتفاعاً قياساً بالأسعار الاسمية حيث تراوحت بين (دولار واحد = ١١٨٢ ديناراً) و(دولار واحد =١٢٥٠ديناراً) للمدة نفسها، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الطلب على الدولار من قبل المصارف والتجار والأفراد على الكميات التي يعرضها البنك المركزي في مزاده اليومي، وقد تراوحت نسب ارتفاع الأسعار الموازية على الأسعار الاسمية بين (٠,٩٪) و(٤,٦٪) خلال السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣، إلاَّ أن هذه النسبة ارتفعت بنحوٍ ملحوظ خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ حيث بلغت (٥٪) و (٧,٢٪) على التوالي؛ مما يشير إلى انخفاض كميات الدولار التي يطرحها البنك المركزي في مزاده اليومي نتيجة لانخفاض إيرادات تصدير النفط. ومن خلال أحدث البيانات التي أفصح عنها البنك المركزي

العراقي، نلاحظ انخفاض الكمية المباعة من الدولار الأميركي ضمن هذا المزاد من (١٦,٣٨٢) مليار دولار وبمعدل (١٣٧,٨٤٠) مليون دولار يومياً خلال المدة من ٤/ ١ / ٢٠١٤ لغاية ٣ / ٥ / ٢٠١٤ (أربعة أشهر)، إلى (١٠,٥٤٠) مليار دولار وبمعدل (٨٦,٥٢١) مليون دولار يومياً خلال المدة من ٤/ ١ / ٢٠١٥ لغاية ٣ / ٥ / ٢٠١٥، بمعدل انخفاض بلغت نسبته (٣٧,٢٣٪) شهرياً[٥٢]، والشكل (٧) يوضح تأثير أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٦.

شكل(٧)

العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٩–٢٠١٦ (مليار دولار).

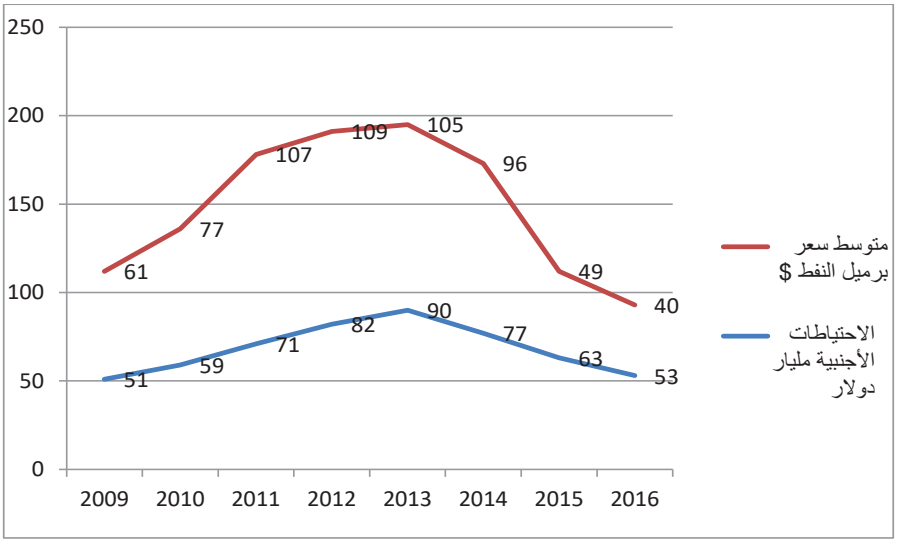

المصدر: البنك المركزي العراقي، مؤشرات الاحتياطات الأجنبية، متاح على موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الإنترنت، iq.cbi.www بتأريخ ١٢/ ٦ / ٢٠١٧.

٥٢. البنك المركزي العراقي، نتائج مزاد العملة، موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الإنترنت: .www.cbi.iq، 6/ 5 / 2017

نلاحظ من الشكل البياني (٧) انخفاض إجمالي احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي من مبلغ (٦٤٨٩٠,) ملياراً دولار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى (٧٧,٣٦٣) مليار دولار في نهاية ٢٠١٤، حيث بلغت كمية الانخفاض حوالي (١٣) مليار خلال فترة (٦) أشهر من تهاوي أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤، واستمر هذا الاحتياطي بالانخفاض تدريجياً مع استمرار الانخفاض في أسعار النفط خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى (٦٣,٥٠٦) مليار دولار فاقداً قرابة (١٤) مليار دولار أاخرى خلال سنة واحدة، وتشير أحدث الإحصاءات التي افصح عنها البنك المركزي العراقي إلى استمرار انخفاض هذا الاحتياطي حيث تراجع إلى (٥٣,١٣٥) مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٦[٥٣]، ومع استمرار تراجع أسعار النفط من المتوقع أن يستمر هذا الاحتياطي بالتراجع خلال عام ٢٠١٧؛ الأمر الذي سيؤثر في كمية الدولار التي يطرحها البنك المركزي في مزاد العملة؛ وبالتالي ستتأثر أسعار صرف الدينار العراقي بتراجع الاحتياطي المذكور.

مما تقدم نلاحظ أن السياسة النقدية في العراق تأثرت بانخفاض أسعار النفط، وهذا أمر طبيعي إذا علمنا أن معظم الإيرادات العامة خلال مدة البحث هي إيرادات نفطية.

الاستنتاجات:

توصّل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١. ارتفاع حجم صادرات العراق من النفط الخام إلى مستويات لم يصل إليها العراق منذ عام ١٩٨٠، حيث بلغت الصادرات اليومية متوسط (٣,٥) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٥، بعد أن كانت عند مستوى (١,٤٥) مليون برميل / يوم عام ٢٠٠٤.

٢. تعرضت أسعار النفط على المستوى الدولي لسلسلة من الانخفاضات منذ النصف الثاني

٥٣. البنك المركزي العراقي، مؤشرات الاحتياطات الأجنبية، متاح على موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الإنترنت: www.cbi.iq 12/ 6 / 2017.

من عام ٢٠١٤ حينما انخفض المتوسط السنوي لسلة أوبك من (١٠٩) دولارات عام ٢٠١٣ إلى (٩٦) دولاراً للبرميل الواحد، ثم إلى (٤٩) دولاراً عام ٢٠١٥، و(٤٠) دولاراً عام ٢٠١٦؛ نتيجة لتأثر أسواق النفط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.

٣. تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بانخفاض أسعار النفط الخام منذ عام ٢٠١٤، مما أدّى إلى تعرضه لانكماش بلغت نسبته الحقيقية (-٠,٦٤٪) عام ٢٠١٤، ثم تضاعفت نسبة هذا الانكماش عام ٢٠١٥ لتصل إلى (-٢,٥٪).

٤. ارتفاع نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت بين (٤٨,٤٪) و(٥٩,٩٪) خلال مدة البحث، وبلغت (٥٩,٩٪) لسنة ٢٠١٥، بينما تضاءلت نسب مساهمات قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية مسجلة (٣٪) و(١,٦٪) على التوالي للعام ٢٠١٥.

٥. تمثل إيرادات تصدير النفط الخام المصدر الرئيس للإيرادات العامة بنسب تراوحت بين (٧٧,١٪) و (٩٨,١٪) للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مما شكّل خطراً حقيقياً واجهته الدولة عند إعداد الموازنة العامة في ظل انخفاض أسعار النفط، وأدّى إلى حدوث عجز في موازنة عام ٢٠١٥ بنسبة بلغت (٢٦٪)، وتقلص حجم الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٥ وبنسبة (-٣٦٪) قياساً بموازنة عام ٢٠١٤، وتقلصت موازنة ٢٠١٦ بنسبة (-١٣٪) قياساً بموازنة عام ٢٠١٥.

٦. تشكّل نسبة الصادرات النفطية حوالي (٩٩٪) من إجمالي الصادرات العراقية، الأمر الذي يعكس انهيار القدرات الانتاجية والتصديرية لقطاعي الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي؛ نتيجة لإغراق الأسواق العراقية بالسلع الأجنبية منخفضة الثمن، فضلاً عن عدم مواكبة التطورات التكنولوجية التي شهدتها القطاعات الصناعية في الدول الإقليمية والعالم.

٧. تأثرت السياسة النقدية بانخفاض أسعار النفط، مما أدّى إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي من (٦٤٨٩٠,) مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣ إلى (٥٣,١٣٥) مليار دولار نهاية عام ٢٠١٦ بنسبة انخفاض بلغت (٤٣٪) خلال ٣ سنوات فقط.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، نقترح اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة؛ بهدف التقليل من الاعتماد على النفط، وتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال القيام بالآتي:

١- إنعاش قطاع الصناعة التحويلية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنفيذ ما يأتي:

أ. الإسراع بتطبيق قانون ضريبة كمركية كفء يضمن حماية المنتجين المحليين في المجالات الصناعية والزراعية من مخاطر الإغراق السلعي التي تتعرض لها الأسواق العراقية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

ب. دعم عمليات الإقراض العام والخاص للأنشطة الاستثمارية الصناعية، مع مراعاة تخفيض نسب الفائدة إلى أقل ما يمكن بهدف التشجيع على إقامة الاستثمارات الصناعية، وإنعاش القطاع الصناعي.

ج. اعتماد آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة المشاريع الصناعية المختلطة، والإسراع في توفير القروض للاستثمارات الخاصة في هذا المجال؛ بهدف إنعاش القطاع الخاص، وتشجيعه على المساهمة في تنمية هيكل الاقتصاد العراقي وتنويعه.

د. خلق طلب كبير على منتجات قطاع الصناعة التحويلية، عن طريق توجيه المشتريات الحكومية نحو السلع والخدمات محلية الصنع، مع ضمان تهيئة الظروف الاستثمارية والقانونية المناسبة

أمام القطاع الخاص لإقامة الاستثمارات اللازمة لذلك.

هـ. العمل على جذب الاستثمارات الصناعية والأيدي العاملة الأجنبية، ولاسيما في مجالات صناعة السيارات والمعدات الزراعية والأجهزة المنزلية والأثاث، لما تتمتع به من طلب كبير ولما توفره من وظائف وعملات أجنبية.

و. تنفيذ حملات وطنية إعلامية سنوية لتعريف المجتمع بأهمية الصناعة الوطنية من الناحية الاقتصادية ودورها في توفير الوظائف والعملات الصعبة بما يخدم مصلحة البلد؛ بهدف توجيه المواطنين نحو استهلاك المنتجات الوطنية.

٢- زيادة حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي بالقيام بما يأتي:

أ. زيادة حجم الإنتاج الزراعي والحيواني بإقامة المشاريع المختلطة في مجال الإنتاج الزراعي، ولاسيما في مجالات تربية الدواجن والمواشي والأسماك، وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية وتعليبها، فضلاً عن صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية.

ب. زيادة الاستثمارات الزراعية عن طريق توفير القروض الميسرة للمستثمرين الزراعيين، وضمان تسويق محاصيلهم الأساسية إلى وزارة الزراعة.

ت. توفير التقنيات الحديثة في مجالات البذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية واستخدامها لزيادة كفاءة الإنتاج.

ث. توجيه استيرادات وزارة التجارة من المواد الغذائية نحو الإنتاج المحلي حصراً، ولاسيما في مجال محاصيل الحنطة وقصب السكر والبنجر السكري والزيوت النباتية، حيث يتمتع العراق بميزة تنافسية في إنتاج هذه المحاصيل؛ مما سيخلق طلباً محلياً كبيراً ويساعد على إقامة استثمارات زراعية وصناعية واسعة في هذا المجال، فضلاً عن توفير العملات الصعبة.

ج. استقطاب الأيادي العاملة الأجنبية الماهرة في مجالات الزراعة ولاسيما من الدول ذات الكفاءة الزراعية، وانخفاض تكلفة العمالة كالصين والهند وفيتنام، بهدف استثمار الأراضي الزراعية الشاسعة وتحقيق إنتاج وطني يلبي الطلب المحلي، ويغذي الصناعات الغذائية بالمحاصيل الزراعية الأولية ومنها الطماطم والبطاطا، الحنطة والشعير وقصب السكر والبنجر السكري وغيرها من المحاصيل الزراعية التي تدخل في الصناعات الغذائية.

ح. صيانة شبكات الري وتوسيعها القائمة والاستثمار في شبكات ري جديدة لتشجيع المزارعين على استثمار الأراضي الزراعية غير المزروعة.

خ. توفير شبكة حماية وضمان اجتماعي للمزارعين، من خلال تأسيس صندوق تقاعدي زراعي يستقطع مبالغ شهرية أو سنوية من المزارعين ويقدم رواتب أو مكافآت تقاعدية عند بلوغ سن التقاعد على وفق أسس التقاعد والضمان الاجتماعي؛ بهدف التشجيع على مزاولة مهنة الزراعة والحد من هجرة المزارعين لمهنة الزراعة وتوجههم نحو الوظائف الحكومية لما تقدمة من مزايا في مجال الضمان الاجتماعي.

٣- زيادة مصادر الإيرادات العامة غير النفطية وتحديداً الضرائب والرسوم وإيرادات عقارات الدولة، بما يتلاءَم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛ لضمان تدفق مصادر مالية تقلل من حالات عجز الموازنة الذي يحدث نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

٤- تنفيذ استراتيجية وطنية لترشيد الإنفاق العام، وتحديد سقوف كمية للإنفاق في الوزارات والمؤسسات العامة.

المصادر:

أولاً المصادر باللغة العربية.

١. أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الدوحة، مارس، ٢٠١٥.

٢. أمل أسمر زبون وفاضل عباس كاظم، ظاهرة الإغراق السلعي وآثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (١٠)، ٢٠١٤.

٣. أميم صديق، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، ٢٠١٣.

٤. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، انخفاض أسعار النفط في إطار تراجع الطلب، منشورات البنك الدولي، ٢٠١٥.

٦. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، موجز الاقتصاد الإيراني، ٢٠١٥.

٧. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لسنة ٢٠١٣، بغداد، ٢٠١٣/١٢/٣١.

٨. البنك المركزي العراقي، تقرير المركز المالي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٣، ٢٠١٤.

٩. البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٦، بغداد.

١٠. البنك المركزي العراقي، مؤشرات الاحتياطات الأجنبية، متاح على موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الإنترنت، www.cbi.iq 9/ 6 / 2017.

١١. البنك المركزي العراقي، نتائج مزاد العملة، موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الإنترنت، www.cbi.iq 6/ 5 / 2017

١٢. جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريان وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، تموز ، ٢٠١٥.

١٣. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، مجموعة التقارير السنوية للصادرات للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٥.

١٤. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ٢٠٠٩- ٢٠١٤.

١٥. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، العدد (٥٧)، ٢٠٠٦.

١٦. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ٢٠٠٠ — ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.

١٧. داود سعد الله، تشخيص المتغيّرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، مجلة الباحث العدد (٩) ٢٠١١، جامعة ورقلة، الجزائر.

١٨. ربيع خلف صالح وإيهاب عباس محمد، القطاع النفطي في العراق الواقع والآفاق دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد ١٩، العدد ٧٤، ٢٠١٥.

١٩. رئاسة جمهورية العراق، قوانين الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية للسنوات ٢٠٠٨-

.٢٠١٥

٢٠. سالم محمد عبود، عبود، الأزمة المالية العالمية، دار الدكتور للنشر، بغداد، ٢٠١١.

٢١. سام ويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٢. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد ٤٣، لسنة ٢٠١١.

٢٣. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومة وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تطبيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد ٣١، ٢٠١٤.

٢٤. عبد الحسين نوري الحكيم، دراسات في الزراعة العراقية، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥.

٢٥. عبد اللطيف مصطيفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٤.

٢٦. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٣، المجلد (١٥)، العدد (١).

٢٧. فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٩.

٢٨. مجلة الخبير المالية، رؤية الأسواق ٢٠١٥، الرياض ٢٠١٥.

٢٩. نغم حسين نعمة، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروة العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد ١٢، العدد ٥، ٢٠١٥.

٣٠. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٠.

٣١. وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٥.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية.

1. United States Energy Information Administration, Energy Outlook Report, May 2016.

2. United States Energy Information Administration, Energy Outlook Report, April 2015.

3. Frank Verrastro, Global Oil Prices, Centre For Strategic and International Studies, Critical Questions, 10 June 2008, Washington 2008.

4. Global shale gas development, water availability and business risks, Paul Reig, Tianyi Luo, and Jonathan n. Proctor, World Resource Institute, 2013.

5. Gregory Goss, The Geopolitical of Falling Oil Prices, Brookings Institution, Washington, April 2015.

6. International Energy Agency, Iraq energy outlook, Paris, 2012.

7. International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015.

8. International Energy Agency, Oil Market Midterm Report 2015 Market Analysis and Forecast to 2020.

9. Iraq oil marketing company Somo, Iraq Crude Oil Export Report- March 2017, somooil.gov.iq.

10. John Baffes and M. Ayhan Kose, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, consequences and policy responses, world bank Policy Research Note, PRN/15/01, March 2015.

11. Lingyu Yan, Analysis of International oil Prices Fluctuation and it›s influencing factors, American Journal of Industrial and business

management, 2 / 2012.

12. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, Vienna.

13. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Vienna.

14. OPEC, Monthly oil prices report December 2014, Geneva, 2015.

15. OPEC, Monthly oil prices report May 2017, Geneva.

16. OPEC, Monthly oil prices report November 2014, Geneva, 2014.

17. Paul R. Kutasovic, Changes in supply of and Demand for Crude Oil, Implications for Oil Prices, Narsee Monjee School of Business Management review, April –May 2015.

18. United Nations, World Economic Situation and Prospects 2016, UN Publications, New York, 2016.

19. US Energy Information Administration, Energy Monthly Review, May 2016.

20. World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015.

21. World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015.